

Distr.: General  
2 May 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني  
بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت  
رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٢٠-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

ورقات مناقشة بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى  
المعني بالتنمية المستدامة، مقدمة من المجموعات الرئيسية والجهات  
المعنية الأخرى\*

مذكرة من الأمانة العامة

هذه الوثيقة هي تجميع للإسهامات الختية الواردة من مختلف المجموعات الرئيسية  
والجهات المعنية الأخرى التي قامت بشكل مستقل بإنشاء وتعهد آليات تنسيق فعالة  
للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وفقا لقرار الجمعية  
العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وهو "ضمان عدم تخلف  
أي أحد عن الركب".

\* هذه الوثيقة تصدر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250516 230516 16-07170 (A)



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - المجموعة النسائية الرئيسية
١١	.....	ثانيا - الأطفال والشباب
٢٠	.....	ثالثا - الشعوب الأصلية
٢٨	.....	رابعا - المنظمات غير الحكومية
٤٢	.....	خامسا - السلطات المحلية
٥٢	.....	سادسا - العمال والنقابات العمالية
٦٠	.....	سابعا - مجتمع العلوم والتكنولوجيا
٦٨	.....	ثامنا - مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية
٧٧	.....	تاسعا - الأشخاص ذوو الإعاقة
٨٦	.....	عاشرا - الهيئات التطوعية
٩١	.....	حادي عشر - الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

## أولا - المجموعة النسائية الرئيسية

مقدمة

١ - تلتزم المجموعة النسائية الرئيسية وأعضاؤها التزاما تاما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبالقيام بذلك مع الحرص على عدم تخلف أيّ أحد عن الركب، بغض النظر عن نوع جنسه أو عرقه أو أصله الإثني أو طبقته الاجتماعية أو ميله الجنسي، أو وضعه كمهاجر أو جنسيته أو أي وضع آخر. وتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة أمور شاملة وأساسية لجميع أهداف التنمية المستدامة وتفعيل خطة تحويلية، بدلا من تكرار العمل المعتاد.

٢ - ويجب بذل جهود مبتكرة وتكميلية من جانب الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني ونحن نعمل على تحقيق التنمية المستدامة من أجل ضمان حقوق الإنسان للجميع وإزالة أوجه عدم المساواة الهيكلية. وينطوي السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا على مخاطر إذا لم يُنفذ باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان أو مع رصد انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك حالات الاستيلاء على الأراضي من أجل الموارد (المتجددة)، وقتل بيرتا كاسيريس منذ عهد قريب، والإساءة إلى المئات من المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وللنساء كل سنة.

٣ - وتحدد المجموعة النسائية الرئيسية أدناها الأنشطة التي نقوم بها من أجل دعم التنفيذ والمتابعة والاستعراض؛ والحاجة إلى معالجة الأسباب الهيكلية "للتخلف وراء الركب"؛ وتقتترح مجالات عمل رئيسية.

## المجموعة النسائية الرئيسية

٤ - تحتل المجموعة النسائية الرئيسية، وهي ائتلاف يضم أكثر من ٦٠٠ منظمة تعمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة من خلال جميع عناصر خطة التنمية المستدامة، موقعا فريدا للعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. ونحن مجموعة منظمة تنظيميا ذاتيا، تتحلى بمبادئ الشمول واحترام التنوع ومراعاة موازين القوى والشفافية، ولدينا قيادة ممثلة على المستوى الإقليمي. وعملنا ذو طابع عالمي ونستفيد من سعة المدى والخبرة الفنية للمنظمات الأعضاء، الإقليمية والوطنية والمحلية. ونحن ملتزمون بنموذج عدم ترك أحد وراء الركب في مجال الإدارة الرشيدة والأنشطة ونتوقع من جميع أصحاب المصلحة الآخرين على جميع المستويات أن يحدوا حذونا. وبهذا المعنى، فإن المجموعة النسائية الرئيسية هي في حد ذاتها وسيلة للتنفيذ.

٥ - ونحن نعرب عن اعترافنا وتقديرنا لمدى الاستماع إلى أصواتنا في خطة عام ٢٠٣٠. ويمثل الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ولاية تاريخية لإحداث التغيير؛ غير أننا على اعتقاد راسخ بأن الخطة بكاملها، وجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ذات أهمية للفتيات والنساء من جميع الأعمار وعلى اختلاف مشاركن. وتتسم المساءلة عن المساواة بين الجنسين بأهمية أساسية في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وينبغي أن يضمن تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها مراعاة منظور جنساني في جميع المراحل. وهذا التركيز الشامل سيدعم التنفيذ الكلي للخطة، وسيسهم في عدم تخلف أحد عن الركب.

٦ - ويندرج نجاحنا من حيث التأثير على الخطة ومن حيث أساليب عملنا في عملية أكبر لبناء الحركة النسائية. ونحن تواقون إلى الارتقاء بعملنا وتقاسم خبرتنا في مجال المساواة بين الجنسين باعتبارها عنصراً أساسياً لأهداف التنمية المستدامة ونلح على تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف.

٧ - وقد حددت المجموعة النسائية الرئيسية الخطوات المقبلة لدورها في التنفيذ والمتابعة والاستعراض من خلال عملية تخطيط استراتيجي. وهذا يشمل العمل على الصعد العالمي والإقليمي والوطني بشأن خطة عام ٢٠٣٠، فضلاً عن إقامة الروابط بالعمليات الأخرى؛ وبناء القدرات ضمن المجموعة النسائية الرئيسية؛ والتعاون مع الجهات الفاعلة المتنوعة؛ وإعداد التقارير الموازية؛ وغير ذلك من الاستراتيجيات الرئيسية. ونحن كأصحاب حقوق وناشطين وخبراء، نعرف ما هو المطلوب لتحويل النظم التي تعيق تقدم المرأة. ولدينا كجهات فاعلة غير حكومية تجربة في حفز الإرادة السياسية ومساعدة الدول على إحداث عمليات للمساءلة من أجل إدماج الأفراد والمجتمعات المحلية التي "تخلفت عن الركب" تاريخياً.

٨ - ونحن نتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء بشأن الاستعراضات الوطنية المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى (المنتدى). كما أننا على استعداد لتقاسم المعارف والمهارات في قياس التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، ونهدف إلى استيعاب وإبراز القصص والثغرات في التنفيذ واستعراض عمليات المساءلة.

معالجة الأسباب الهيكلية "للتخلف عن الركب"

٩ - "يجب أن تكون معالجة الدوافع الهيكلية لعدم المساواة محور الاستعراض السنوي" لخطة عام ٢٠٣٠، على النحو الذي اقترحه آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات

المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن الضروري للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تحديدًا ومعالجة المسائل الهيكلية المترابطة المتعلقة بالليبرالية الجديدة والنزعات الأصولية والنزعة العسكرية والعنصرية والسلطة الأبوية وارتباطها بالتفاوت وعدم المساواة بين الجنسين، وينبغي أن يكونا من مجالات التركيز الهامة لعمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات، بما في ذلك الاستعراضات المواضيعية.

١٠ - وتؤثر عوامل التفاوت الهيكلية بطرق شتى في مختلف السياقات، وتسهم في كثير من الحالات في تعميق الاستغلال والاستبعاد وتضخيمهما. فعلى سبيل المثال، فإن رقمنة المدن في إطار التركيز على "المدن الذكية" في الاقتصادات السريعة النمو مثل الصين ونيجيريا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تنطوي على خطر إغفال المهاجرين الوافدين حديثًا؛ والفتيات والنساء من جميع الأعمار؛ والشعوب الأصلية؛ والملونين من الشباب والأطفال؛ والمسنين؛ والمعوقين؛ والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية، والمخالفين جنسيًا؛ والمجتمعات المقهورة و"المحجوبة عن الأنظار" عادة، التي قد لا تتوافر لها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة أو القدرة على المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين.

١١ - وتساهم العوامل الهيكلية للتفاوت أيضًا في الاتجاهات والتحديات الجديدة والناشئة التي ستؤثر على قدرتنا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولها آثار محددة على المرأة والفتاة. وتشمل هذه الاتجاهات والتحديات تزايد تأنيث الزراعة؛ وآثار المناخ وجهود التنمية وإقامة البنية التحتية المبذولة في إطار "الاقتصاد الأخضر/النمو الأخضر" على توزيع الأراضي والموارد، ولا سيما على صغار المزارعين ومزارعي الكفاف (وكثير منهم من النساء) والشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والمجتمعات الريفية؛ واتساع أوجه التفاوت نتيجة للقواعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تتعارض مع خطة عام ٢٠٣٠ وكذلك مع ميثاق الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>، من بين أمور أخرى.

١٢ - ومن أجل تحقيق الفعالية يجب أن تتمكن عمليات المتابعة والاستعراض، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من تحديد ومعالجة أوجه القصور في تنفيذ السياسات؛ ومعالجة النظم التي تؤثر سلبًا على حياة جميع الفتيات والنساء من جميع الأعمار وواقعهن المعيشي؛ وتحديد ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة المتصلة بالإدارة الرشيدة لأهداف التنمية المستدامة في جميع الأبعاد الثلاثة.

(١) ذكر خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف أن اتفاقات التجارة التفضيلية تتعارض مع بند السيادة في ميثاق الأمم المتحدة (١٠٣) ومسؤولية الدولة في العمل على النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية <http://www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/Articles.aspx>.

مجالات العمل الرئيسية للتنفيذ والمتابعة والاستعراض لضمان عدم تخلف أحد عن الركب

١٣ - يختلف تأثير النساء بالمشاكل المتعددة التي تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى معالجتها كما ستختلف استفادتهن من التقدم صوب تحقيق الأهداف المقترحة. ومن الضروري أن تشارك النساء والفتيات مشاركة مجدية، وأن تلبي احتياجاتهن، طوال فترة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ برمتها. وبغية ضمان عدم تخلف النساء والفتيات عن الركب، تحث المجموعة النسائية الرئيسية على اتخاذ الإجراءات التالية:

إدماج ومشاركة المنظمات النسائية الشعبية في تخطيط وتنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ على المستويين المحلي والوطني

١٤ - لقد حان الوقت لإدراج التخطيط الذي يركز على مراعاة المنظور الجنساني على جميع مستويات الحكومة من خلال زيادة مشاركة المنظمات النسائية الشعبية في وضع السياسات وعمليات الاستعراض الحكومية.

١٥ - فمشاركة المنظمات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وتنفذ المجموعات الشعبية مشاريع جيدة ولكنها لم تُشرك عادة في وضع البرامج اللهم إلا في عمليات تشاور رمزية. ومع ذلك فإن خبراتها يمكن أن تكون مصدر دروس قيمة في الوقت الذي تنظر فيه الحكومات في كيفية وضع وتوسيع نطاق البرامج من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أصبحت النساء، مع تزايد تأنيث الزراعة والهجرة إلى المناطق الحضرية، يؤدين دوراً رائداً في اتباع ممارسات أكثر استدامة من الناحية الإيكولوجية، بوصفهن مزارعات ومنتجات الأغذية، وفي تقاسم الموارد في المدن.

١٦ - وسيكون من الأهمية بمكان تزويد الجماعات النسائية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني بالتمويل الكافي والتدريب لتلبية احتياجاتهن واحتياجات مجتمعاتهن وأيضاً لدعم دورهن بوصفهن صاحبات مصلحة ذوات دور حيوي في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٧ - وتلخص المشورة المقدمة من بريل من كينيا البالغة من العمر ١٩ سنة المسألة بإيجاز:

من المهم إشراك الفتيات والشابات في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة لأن الفتيات خبيرات بشؤون حياتهن. وينبغي تعريف الفتيات والشابات في المجتمعات المحلية بأهداف التنمية المستدامة وكيفية تأثيرها على حياتهن كي يتسنى لهن

رصد التنفيذ ومدى حسن بلاء الحكومات في هذا المضمار. وأعتقد أن على قادة العالم القيام بما يلي:

- تقديم دعم أفضل للمدافعين عن الفتيات، عن طريق توفير الموارد والتشجيع.
- تخصيص ميزانية (ميزانيات) لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٥ والهدف ١٦.
- الاستثمار في الفتيات وإمكانية حصولهن على التعليم والفتاة المتعلمة مفيدة لا للأسرة فحسب، بل أيضا للمجتمع المحلي والبلد والعالم.

تمويل وبناء قدرات الجماعات المعنية بحقوق المرأة على جميع المستويات

١٨ - لا مغالاة في التأكيد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات المعنية بحقوق المرأة، في تنفيذ ورصد خطة التنمية الجديدة وكفالة المساءلة عنها. ومع ذلك، فإن المنظمات النسائية على الصعيد العالمي تجد صعوبة في تعبئة الموارد اللازمة لأداء عملها. فعلى سبيل المثال، كشف بحث أجرته رابطة حقوق المرأة في التنمية في عام ٢٠١٠ أن متوسط ميزانية ٧٤٠ منظمة نسائية في جميع أنحاء العالم لا يتجاوز ٢٠.٠٠٠ دولار. وهذا على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن الحركات النسائية هي المحركات الرئيسية للعمل على المستوى العالمي والوطني من أجل إعمال حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين.

١٩ - وما زالت أولويات المرأة لا تُراعى بالقدر الكافي في الخطط الوطنية ومخصصات الميزانية.

٢٠ - ومن أجل معالجة أوجه القصور هذه، يجب على الحكومات:

(أ) تخصيص تمويل محدد لدعم الجماعات المعنية بحقوق المرأة على جميع المستويات وتتبع هذا التمويل، بما في ذلك من خلال الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية.

(ب) تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على جميع المستويات من أجل كفالة معالجة وتلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان.

(ج) التأكد من استفادة الجماعات النسائية من الفرص المتاحة لبناء القدرات.

٢١ - وستعمل المجموعة النسائية الرئيسية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحديد وتعزيز الآليات القائمة للتمويل السريع والمرن للمنظمات النسائية بغية تحسين قدرتها على العمل بفعالية على معالجة المسائل الجارية والأزمات الملحة والفرص المتاحة.

البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للاسترشاد بها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد ميزانيتها ورصدها على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية

٢٢ - يلزم توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل تحديد الفوارق الجنسانية في توفير الموارد والابتعاد عن التنفيذ الرمزي للاستراتيجيات من قبل الحكومات من أجل إدراج المسائل الجنسانية وتحقيق الرفاه. والبيانات المتعلقة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها إماً منعدمة أو غير كاملة، ولدينا صورة ناقصة عن النساء والفتيات اللاتي يتأثرن بمختلف القضايا التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة.

٢٣ - فليس هناك استيعاب كاف في معظم البلدان لنطاق وحجم العنف ضد النساء والفتيات، على سبيل المثال. وغالبا ما تنعدم المعلومات المتعلقة بشدة الإصابات ومداهما، ومختلف أشكال العنف التي تعاني منها النساء والفتيات، بما في ذلك حالات قتل الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات التي يتم جمعها تكون في كثير من الأحيان غير كاملة. فعلى سبيل المثال، فإن الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية الديمغرافية، لا تجمع البيانات إلا في صفوف النساء في سن الإنجاب، ممن تراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة. وهذا يعني أنه لا تحتسب أي امرأة يزيد عمرها عن ٥٠ وتعاني من العنف المنزلي أو فتاة دون سن الخامسة عشرة تعاني من الإيذاء، على سبيل المثال. فهؤلاء يبقين في الخفاء.

٢٤ - ولذا تدعو المجموعة النسائية الرئيسية إلى ما يلي:

(أ) تصنيف البيانات المجمعة بشأن جميع المؤشرات على أساس نوع الجنس والسن ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي، ووضع الشخص كمهاجر، والحالة الزوجية، والعوامل الأخرى ذات الصلة.

(ب) تفسير البيانات من المنظور الجنساني بوصفه أحد المتطلبات الرئيسية للتخطيط لأهداف التنمية المستدامة ورصدها على الصعيد الوطني.

(ج) الانخراط التام والمشاركة الكاملة للدوائر المعنية وأصحاب الحقوق، بما في ذلك أكثر الفئات تهميشا، في تطوير عملية جمع البيانات بحيث تكون أكثر تركيزا على نوع الجنس من خلال إجراء التعدادات القطرية والدراسات الاستقصائية والاستعراضات الدورية.



(د) مراعاة البيانات المستقلة المستقاة من المنظمات النسائية ودوائر المجتمع المدني الأخرى في الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة.

كفالة عدم إغفال أحد في استعراض خطة عام ٢٠٣٠

٢٥ - إن تنفيذ جميع الأطراف الفاعلة - أي المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية - لأهداف التنمية المستدامة تنفيذًا سليماً واستعراضها بانتظام على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، أمر أساسي لضمان تمتع المرأة بالمساواة في كل مكان. ونحن نحث على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة جامعة وشاملة ومراعية للمنظور الجنساني وتستفيد من التآزر بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بدلا من الانكفاء على الذات.

٢٦ - وعلى الصعيد العالمي، يجب أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى محفلا لدعم التعاون مع المجتمع المدني؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ ومساءلة الحكومات والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، المسؤولية عن التزاماتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وبحقوق الإنسان، بالإضافة إلى معالجة العوامل الهيكلية لعدم المساواة المحددة أعلاه. ويجب أن يقيم المنتدى صلات قوية مع آليات المساءلة الوطنية والإقليمية، ولا سيما اللجان الاقتصادية الإقليمية حيث يمكن أن يسترشد في عمله بالبيانات القوية والحقائق الإقليمية والمشاورات مع منظمات المجتمع المدني. ويجب أيضا أن يقر بالظروف الخاصة التي يواجهها كثير من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان الواقعة في مناطق متضررة من النزاعات، وأن يكفل تكريس حيز خاص للتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها هذه البلدان في التنفيذ.

٢٧ - ونحن نحث على أن تحدد التقارير الوطنية المرفوعة إلى المنتدى أهدافا طموحة وأن تدرج الدروس المستفادة من التنفيذ، وأن تعممها على نطاق واسع على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد العالمي. واستكمالا للتقارير الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء، نحث المنتدى على إنشاء آليات رسمية للنظر في التقارير، بما في ذلك التقارير الموازية، من جانب الجماعات النسائية وغيرها من دوائر المجتمع المدني. وستعد المجموعة النسائية الرئيسية وحلفاؤها تقارير موازية تختلف باختلاف السياق القطري إسهاماً منها في عملية تقديم التقارير الطوعية. وينبغي للمنتدى إضافة إلى ذلك إنشاء مساحات للحوار بين البلدان المقدمة للتقارير والمجموعات الرئيسية ودوائر المجتمع المدني المعنية وأصحاب الحقوق من خلال المناسبات الرسمية مثل اجتماعات المائدة المستديرة أو الحوارات التفاعلية. وينبغي أن تعزز الدروس المستفادة من الاستعراضات الأولى في عام ٢٠١٦ المضي قدما بعملية الاستعراض عوضا عن تقييدها.

٢٨ - وتؤدي المتديات الإقليمية للتنمية المستدامة دورا حاسما في متابعة هيكل خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها. ويجب أن تكون آليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي شاملة لجميع مكونات المجتمع المدني؛ وأن تأخذ بالمنظور الجنساني؛ وأن تتناول الخطة بأكملها؛ وأن تتيح الاستفادة من المعلومات وتبادلها. وتوصي المجموعة النسائية الرئيسية بأن تستخدم هذه الآليات في ما يلي:

(أ) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة في مجال التنفيذ فيما بين البلدان المتماثلة من حيث خلفياتها وتجاربها الإنمائية؛

(ب) تحديد الاتجاهات والتحديات على الصعيد الإقليمي واستراتيجيات التصدي لها بوسائل تشمل التهج العابرة للحدود؛

(ج) تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعجيل بالتنفيذ، وكذلك استخدام وسائل أخرى للتنفيذ؛

(د) تحديد أولويات المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تتوافر للاستعراضات الإقليمية آليات قوية لإشراك المجموعات الرئيسية وغيرها من الدوائر المعنية وأصحاب الحقوق.

٢٩ - ومن شأن استخدام الحيز الإقليمي بفعالية قبل الاستعراض العالمي أن يدعم زيادة المشاركة، والتعلم من الأقران ويمكن أن يقدم مساهمات ذات طابع رسمي إلى منتدى عالمي سياسي رفيع المستوى. وستسهم الاستعراضات الإقليمية التي تتيح حيزا مؤسسيا للمجموعات الرئيسية ودوائر المجتمع المدني المعنية وأصحاب الحقوق وإسهاماتهم (التقارير البديلة، وردود الفعل، والتقارير الموازية) في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب، لأن هذه التقارير ستدعم الدول الأعضاء من أجل تحسين فهم آثار السياسات المتبعة والثغرات التي تشوبها وأوجه النجاح في تنفيذها.

٣٠ - وتوصي المجموعة النسائية الرئيسية بضرورة القيام بعمليات الاستعراض الوطنية بانتظام، ٣ أو ٤ مرات قبل عام ٢٠٣٠. وينبغي للحكومات أن تدمج المجموعات الرئيسية ودوائر المجتمع المدني المعنية الأخرى وغيرها من أصحاب الحقوق في عملية إجراء استعراضات على الصعيد الوطني، بما في ذلك في عمليات صياغة المؤشرات واستعراضها، وجمع البيانات والتحقق منها وإجراء استعراضات نوعية. وينبغي أن تدعو رسميا إلى تقديم تقارير من المنظمات النسائية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني على الصعيد الوطني وإدراج نتائجها في التقارير الوطنية.

## خلاصة

٣١ - ترى المجموعة النسائية الرئيسية أن هناك حاجة إلى ثلاثة مجالات رئيسية للعمل لكفالة عدم إغفال أحد في خطة عام ٢٠٣٠، بغض النظر عن نوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية والميل الجنسي، ووضع الشخص كمهاجر أو الجنسية، أو أي حالة أخرى، وهذه المجالات هي:

(أ) إدماج المنظمات الشعبية وإشراكها في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠ على المستويين المحلي والوطني؛

(ب) تمويل الجماعات المعنية بحقوق المرأة وبناء قدراتها؛

(ج) توفير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للاسترشاد بها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع ميزانيتها ورصدها على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

٣٢ - وأخيراً، يجب على المجموعات النسائية المشاركة بصورة مجدية على جميع مستويات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي.

٣٣ - ونختتم بهذه العبارات التي جاءت في خطاب بيرتا كاسيريس، المناضلة من أجل حقوق الشعوب الأصلية والناشطة البيئية من هندوراس، الذي ألقته لدى استلام جائزة غولدمان لعام ٢٠١٥، قبل اغتيالها:

لنصح! لتستيقظ البشرية! فقد تأخرنا. يجب علينا أن نظهر ضمائرنا من الرأسمالية المتوحشة والعنصرية والسلطة الأبوية التي لن تؤدي إلا إلى تدميرنا الذاتي. [...] إن الأرض - التي تمت عسكرتها وتسييحها وتسميمها والتي تنتهك فيها الحقوق الأساسية بصورة منهجية - تطالبنا بأن نتحرك. فلنبن مجتمعات قادرة على التعايش بكرامة، وبطريقة تحمي الحياة....

## ثانياً - الأطفال والشباب

## مقدمة

٣٤ - تعرض ورقة الموقف هذه بالتفصيل المساهمات الرسمية التي تقدمها المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة للأمم المتحدة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ فيما يتصل بموضوعه الحالي "ضمان عدم تخلف أحد عن الركب". ويتمحور

المضمون المواضيعي حول آثار الأولويات المحددة المتعلقة بالعناصر والطرائق المؤسسية للمنتدى وتفعيل هذه الأولويات على المستوى الوطني.

#### الأطفال والشباب وأهداف التنمية المستدامة

٣٥ - شهد نماء الأطفال والشباب تقدماً كبيراً منذ مطلع القرن. بيد أن النجاح لم يكن متكافئاً، وفي بعض الحالات، حدث تراجع في التقدم الذي أحرز لفائدة أشد الأطفال والشباب فقراً. فالفئات المستبعدة من الأطفال والشباب، من قبيل اللاجئين والأقليات الإثنية والأطفال والشباب في مرافق الرعاية البديلة، والأطفال والشباب ذوي الإعاقة، وأطفال وشباب الشعوب الأصلية والشباب المهاجرين وغيرهم، لم تستفد من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ويشكل هذا الاستبعاد انتهاكاً لحقوق الأطفال والشباب ويتعارض حتى مع مبدأ "عدم تخلف أي أحد عن الركب".

#### ماذا يعني تخلف الأطفال والشباب عن الركب؟

٣٦ - على الصعيد العالمي، تقل فرص حصول الأطفال والشباب المستبعدة على الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة والمياه والصرف الصحي والكهرباء؛ ويغلب أن يتعرضوا للعنف والجريمة؛ ومن الأرجح أن يفقد الذين يعيشون مع أسر معيشية غير مستقرة أو معرضة للمخاطر الرعاية الأبوية وينتهي بهم الأمر إلى إيوائهم في أماكن بديلة. وتشمل التحديات الخاصة بالأطفال المستبعدة: تسجيل المواليد، والتقزم، ووفيات الرضع، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة. أما أشد الأطفال والشباب تخلفاً عن الركب فإنهم يواجهون الوصم والقوانين والسياسات التمييزية والممارسات الثقافية والأعراف الاجتماعية المحففة. وهم يتعرضون للاضطهاد بسبب معتقداتهم أو هوياتهم؛ فهم محجوبون أو غير مسجلين من الناحية الإدارية؛ ويتضررون من الكوارث المتعلقة بتغير المناخ والتحركات السكانية الواسعة بسبب النزاعات. وبهذه الصفة، فقد يصابون بأضرار نفسية طويلة الأمد. ويمثل استبعاد هؤلاء الأطفال وإهمالهم انتهاكاً واضحاً لحقوقهم.

٣٧ - وتؤثر جميع الأهداف في حياة الأطفال والشباب، وهذا يعني أن الغايات والتدابير يجب أن تراعي السن، ويجب أن تكون البرامج والتدابير متاحة للأطفال والشباب بصرف النظر عن وضعهم وظروفهم. وعلاوة على ذلك، يجب أن تدرج حقوق الأطفال واحتياجاتهم الخاصة بعناية عند تحديد السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعند رسم هذه السياسات وتنفيذها. ويجب أن تتبع مؤشرات وآليات الإبلاغ التقدم المحرز والثغرات للوصول إلى أكثر الأطفال والشباب تخلفاً عن الركب أولاً عند

الإبلاغ على الصعيد الوطني و/أو تقديم تقارير إلى المنتدى. وأخيراً، يجب أن تتمسك الحكومات، في ظل الالتزام بمعاهدات حقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، بحقوق جميع فئات الأطفال والشباب، وأن تكفل إحراز تقدم في إعمالها قياساً إلى أهداف التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل.

#### المساءلة التي يكون محورها الأطفال والشباب

٣٨ - تقر خطة عام ٢٠٣٠ بالأطفال والشباب باعتبارهم عوامل تغيير. وتندرج المساءلة في صلب أجزاءها السرديّة المتعلقة بالأطفال والشباب. ومع ذلك، وبغية تمكينهم من المشاركة في المساءلة العامة والاجتماعية، يلزم أن تكون آلياتها مراعية للأطفال والشباب، وأن يكون زمام قيادتها في يد الأطفال والشباب، ويجب على الموظفين العموميين أن يصغوا وأن يجيبوا باحترام. وهذا يعني أن الأطفال والشباب بحاجة إلى سبل واضحة ومحددة سلفاً للمشاركة والتحاور بصفة مجدية مع الجهات المسؤولة، ويجب أن يحصلوا على معلومات مفيدة ومناسبة لسنهم بشأن الأمور التي تهمهم - باللغة التي يفهمونها وبالأشكال التي تكون في متناولهم.

٣٩ - ومع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستويين الوطني والمحلي، يجب أن ينصب التركيز الأساسي للمساءلة في هذا الاتجاه، مع حيث يمكن لآليات المساءلة الاجتماعية تقديم الشيء الكثير لتأهيل السكان، بمن فيهم الأطفال والشباب، والحكومات للعمل معا بطريقة بناءة من أجل تحقيق نتائج مستدامة عن طريق تقييم مدى نجاح الدول في الوفاء بمسؤولياتها.

#### بيانات عن حالة الأطفال والشباب

٤٠ - يعد تصنيف البيانات والمعلومات حسب السن والإقليم أمراً لا غنى عنه لرصد أهداف التنمية المستدامة. وثمة مبدأ رئيسي لضمان عدم إغفال أحد في هذا التصنيف، وهو أن يتم التصنيف حسب مختلف الأوضاع وأوجه الاستبعاد من قبيل نوع الجنس و/أو السن و/أو الموقع الجغرافي و/أو الأصل العرقي و/أو الإعاقة و/أو حالة الرعاية و/أو الفئة الاجتماعية، حسب الاقتضاء. وهذا سيكفل عدم إغفال أي فئة من فئات الأطفال والشباب.

٤١ - بيد أن تصنيف البيانات لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم جمع البيانات وتحليلها بشكل سليم. ومن شأن الجهود الرامية إلى سد فجوة البيانات الحالية أن يساعد على تحسين تصميم تدابير سياسية مخصصة ورصدها مع تعزيز تنمية شاملة تكفل عدم إغفال أي طفل. ويعوق الافتقار إلى إحصاءات وبيانات مصنفة حسب السن إمكانية تقييم الكيفية التي يمكن به وصول السياسات للأطفال أو تأثيرها فيهم. وتجمع البيانات المتعلقة بالأطفال في معظم

الأحيان من خلال دراسة استقصائية للأسر المعيشية. ولذا فمن الضروري مواءمة وتكييف الأساليب الحالية لهذه الدراسات مع أهداف التنمية المستدامة والمبادئ الأساسية المتعلقة بتصنيف البيانات الموصى بها.

٤٢ - ومن هنا فإننا ندعو جميع الحكومات ومكاتبها الإحصائية الوطنية إلى أن تواصل الاستثمار في جمع البيانات عن حالة الأطفال والشباب الذين يعيشون في ظروف هشة، وأن يقام حوار مع الخبراء والشركاء وأن يتواصل لكفالة تسليط الضوء على الأطفال والشباب "المغييبين" الآن في الإحصاءات الرسمية وأن يتم الوفاء بالأحكام المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لصالحهم وبتعميرهم.

٤٣ - وأخيراً، ندعو إلى تعزيز الابتكارات في مجال التكنولوجيا التي تدعم الرصد والمساءلة على أساس التشارك، وتمكين الأطفال والشباب من جمع البيانات. فعندما يساعد الأطفال والشباب على تحديد ماهية البيانات التي تجمع وتتاح لهم إمكانية جمع البيانات بأنفسهم، يمكن أن تكون البيانات الناتجة عن ذلك أكثر تجاوباً مع السياقات المحلية. وفي غضون ذلك يتعلم الأطفال والشباب تفسير البيانات واستخدامها أساساً يسترشد به في العمل وفي المشاركة السياسية.

إتاحة حيز حكومي دولي للأطفال في أهداف التنمية المستدامة

٤٤ - لكي يقوم المنتدى بمتابعة الولاية واستعراضها، سيستند إلى "الأطر والعمليات القائمة، حيثما وجدت، وسيستفيد من الازدواجية ويراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية"<sup>(٢)</sup>. وخلافاً للفئات المهمشة الأخرى التي تناولتها خطة عام ٢٠٣٠، لا توجد آلية خاصة بالأطفال في منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث يمكن تتبع التقدم المحرز في الوفاء بالأهداف والغايات التي تركز على الأطفال. وهذه فجوة يجب سدها لأن المنتدى سيتلقى تقارير من عدة هيئات فنية ومنتديات وغيرها ستشمل إعلانات ومقررات وقرارات بشأن مختلف فئات السكان، باستثناء ما يتعلق بالأطفال، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إغفال الأطفال.

٤٥ - وندعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذين يجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعايتهما، أن ييسرا إقامة منتدى حكومي دولي سنوي بشأن الأطفال في أهداف التنمية المستدامة لتقييم حالة الأطفال في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذه الممارسة أن تتبع التقدم المحرز وتكشف الثغرات، وتستعرض أفضل

(٢) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٧٤ (و).

الممارسات، وتسهم في التعلم المتبادل. وعلاوة على ذلك، ستمكّن على نحو مبكر من تحديد المسائل والتحديات الناشئة التي يمكن معالجتها في الوقت المناسب بغية المساعدة على اكتساب الزخم والمحافظة عليه من أجل تسخير أهداف التنمية المستدامة لصالح الأطفال.

٤٦ - وباستخدام الابتكار والتكنولوجيا، يمكن أن تتفاعل أصوات الأطفال بصورة مباشرة وهادفة مع الدول الأعضاء. وحينئذ يمكن أن تتحقق فكرة "نحن الشعوب" التي كرستها الأمم المتحدة.

مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيد الوطني

٤٧ - تؤدي المجالس الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة أو الهياكل المعادلة لها دورا بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها على نحو فعال ومتسق. وينبغي أن تُدمج تلك الهياكل عناصر الخطة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، في جميع الوزارات ومسارات العمل. وينبغي لتلك المجالس، في إطار آلياتها المؤسسية، أن تشرك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع مداولاتها الرسمية بشأن كل مجالات السياسات: أي في التخطيط في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ هذه الخطة ورصدها وتقييمها، وفي الأطر ذات الصلة بها.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاعتراف رسميا، في إطار المبادئ التوجيهية والطرائق المعتمدة في الاستعراضات الوطنية الرسمية على الصعيد الوطني، بالتقارير والمدخلات الموازية الواردة من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، وينبغي إدماجها في جميع المجالات المواضيعية، لا سيما وأن هذه المدخلات يمكن أن تساعد على سد أي فجوات في جهود الحكومة الرامية إلى جمع البيانات والإبلاغ بها وتقييمها. فعبارة "عدم تخلف أي أحد عن الركب" تعني أن أقرب الجهات إلى القواعد الشعبية وإلى الناس الذين تستهدفهم خطة عام ٢٠٣٠ يجب اعتبارهم شركاء في الأعمال الهامة المتعلقة بالمتابعة والاستعراض.

مشاركة الطفل في المساءلة على الصعيد الوطني

٤٩ - على الرغم من المنافع الكبيرة التي يمكن جنيها من مشاركة الطفل في عمليات اتخاذ القرارات ورصدها، كثيرا ما يُستبعد الأطفال بسبب اختلاف قدراتهم وطرق مشاركتهم. ولذا فإن توفير مواد مراعية للأطفال وتكييف العمليات لملاءمة احتياجاتهم أمر حيوي لتمكينهم من المساعدة على فسح مجال للأطفال في رصد الأهداف، وخصوصا أكثرهم تخلفا عن الركب.

٥٠ - ومن بين مجموعات الأطفال التي ينبغي أن تستشار بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك الفتيات، والأطفال في مناطق النزاعات، والأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية البديلة، والأطفال الذين يعيشون في فقر، أو الأطفال ذوو الإعاقة، وغيرهم.

٥١ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تجري الحكومات استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في إتاحة الفرص الرسمية لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأطفال والفئات المستبعدة. ومشاركة الأطفال الفعلية والمجدية، ولا سيما الأطفال الذين هم في حالات الاستبعاد والضعف، ستكفل تحليل التحديات التي تواجههم تحليلاً أدق، كما ستكفل صياغة سياسات أكثر دعماً واستدامة، ووضع استراتيجية مصممة خصيصاً لملاءمة احتياجاتهم وواقعهم الوطني والمحلي. وينبغي للحكومات الوطنية أن تنشئ وتعزز مساحات رسمية وغير رسمية لتمكين الأطفال من المشاركة في مساءلة الحكومات وتتبع أداؤها.

٥٢ - وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يكفل مشاركة الأطفال في اجتماعاته الوطنية وعملياته العالمية، وأن تكون كل الاستعراضات والاجتماعات مفتوحة وشاملة ويشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، فضلاً عن إقامة حوار تفاعلي بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما فيه الأطفال والفئات المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتاح لجميع فرص المساهمات على المنتدى السياسي الرفيع المستوى في بوابة ملائمة للأطفال على الإنترنت في الوقت المناسب وبطريقة مفتوحة ومراعية لطبيعة الطفل.

الربط بالعمليات الأخرى في مجال التنمية المستدامة

٥٣ - يجب إيلاء اهتمام أكبر لإدماج الأطر الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة (إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمؤتمر الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة - الموئل الثالث، وما إلى ذلك) في سياق خطط العمل الوطنية ومؤشراتها، فضلاً عن إعداد تقارير عن أفضل الممارسات في تعزيز الاتساق بين جميع الخطط المتعلقة بالسياسات. وهناك مثال حديث جيد على إبراز أوجه الترابط الفعالة يمكن اقتباسه من التقرير الافتتاحي الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن تمويل التنمية.

٥٤ - ويعني ذلك أن خطط التنفيذ الوطنية يجب أن تسعى رسمياً إلى كسر العزلة من حيث تنفيذ تلك الأطر، وتشجيع التكامل بين عمل الوزارات المعنية على الصعيد الوطني، وفي الوقت ذاته إشراك السلطات والجهات المعنية الإقليمية والمحلية في جميع جوانب التنفيذ



والمتابعة والاستعراض. والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هو الهيئة التي يمكنها أن تكفل التكامل الضروري لتحقيق النجاح والاتساق في تنفيذ هذه الأطر، لا سيما على الصعيد الوطني.

الاستعراضات القائمة على العلوم والتفاعل بين العلوم والسياسات

٥٥ - تشترك الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى وخطة عام ٢٠٣٠ في تعزيز وإبراز الأهمية البالغة التي يتسم بها تشجيع وتحقيق التفاعل بين العلوم والسياسات. والغرض من ذلك هو تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، وهو ترابط بالغ الأهمية في عملية اتخاذ قرارات تقوم على التجريب وتستنير بالبيانات في مجال تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها ومتابعتها واستعراضها.

٥٦ - وينبغي الاعتراف في السياسات الرامية إلى اتباع مثل هذا النهج، بما فيها خرائط الطريق العلمية والتكنولوجية الوطنية المعدّة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بقيمة العلوم المؤسسية ونظم معارف الشعوب الأصلية التقليدية. وتشمل هذه المبادرات خطط العمل الرامية إلى تحقيق الاتساق بين خرائط الطريق والعمليات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بمختلف خطط التنمية المستدامة (أي خريطة الطريق المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ إطار سندي، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، والخطة الحضرية الجديدة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وما إلى ذلك).

٥٧ - وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام المنتدى السنوي للعلم والتكنولوجيا والابتكار كمحفّل يُبلغ فيه البلدان عن التقدم الذي تحرزه في هذه المجالات، وينبغي تكريس جزء من ملخص الرئيس لهذا الغرض.

تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي

٥٨ - إن تركيز تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي على تحديد المسائل الناشئة عنصر مهم جدا للتخطيط الطويل الأجل المتعلق باستراتيجيات التنفيذ الوطنية واستعراضها اللاحق. وينبغي أن تُعدّ الدول الأعضاء تقارير عن الخطوات المتخذة لمعالجة المسائل الناشئة في سياقاتها الخاصة، وأن تتبادل ممارساتها الفضلى في هذا المجال. وينبغي إدراج ذلك باعتباره مبدأ توجيهيا من المبادئ ذات الأولوية في الاستعراضات الوطنية على الصعيدين الوطني والعالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمستوى المحلي عند تناول المسائل الناشئة.

٥٩ - وفيما يتعلق بطرائق استعراضات الأقران لموجزات السياسات المعدّة لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ذاته، فينبغي أن تشمل حيزا مخصصا لترشيحات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين.

٦٠ - وينبغي أن تشمل التقارير الإضافية عن تحقيق التفاعل بين العلم والسياسات تدخلات تتعلق على وجه الخصوص بالتكنولوجيات ضمن السياقات المحلية، والقدرات اللازمة لتوسيع نطاق الابتكارات المحلية التي تعزز التقدم المجتمعي والفرص الاقتصادية، مع البقاء في نطاق الحدود العالمية.

#### آلية تيسير التكنولوجيا والتقييم التكنولوجي

٦١ - ينبغي أن يشمل التفسير المتعمق لولاية آلية تيسير التكنولوجيا نطاق عملٍ واسعاً يمكن من وضع خطط العمل المتعلقة بالتكنولوجيا، وخاصة منها ما يرتبط بالصحة والبيئة، لتسهيل الوصول إليها عند اتخاذ التدابير الاستباقية والوقائية.

٦٢ - وفي الوقت ذاته، ينبغي له أن يتيح وضع المبادئ التوجيهية لآليات التقييم التكنولوجي على الصعيد الوطني التي تتبّع نُهجاً مجتمعية لتقييم آثار التكنولوجيا على المجتمع والبيئة والاقتصاد لضمان التغيير المناسب المحدد الأهداف والسياقات.

#### استعراضات مواضيعية محورها الناس ومراعية لسلامة الكوكب

٦٣ - تشمل الاستعراضات الجديدة المتناسكة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تقييمات لمسارات المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة، وكيفية تأثر بعضها على بعض، ومن ثم تأثيرها في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تعقب هذه الروابط ورصدها أن يسفر عن تكوين نظرة عامة عن تقدم الخطة قائمة على البيانات والأدلة، ويعزز بعض عناصرها بعضاً وتحدد نمطا لاستخدام الموارد الطبيعية.

٦٤ - وإن قياس وتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بالبصمة الإيكولوجية الوطنية باعتبارها معدلا، إلى جانب قياسات التقدم الجديدة التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، أمران بالغ الأهمية في التحقق من إحراز التقدم الوطني الحقيقي الشامل صوب التنمية المستدامة. ويجب أيضا توسيع نطاق هذه المقارنة ليشمل المساهمات الخارجة عن حدود الإقليم الوطني في البصمات الإيكولوجية.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل تقييم البصمة الإيكولوجية للبلد (بواسطة نظام للمساءلة عن رأس المال الطبيعي) مقارنةً بالعبءات البيئية وحدود الكوكب والقدرة

البيولوجية باعتبار ذلك مبدأ توجيهيا إلزاميا في الاستعراضات الوطنية على الصعيدين الوطني والعالمي. وينبغي أيضا أن يتتبع مثل هذا التحليل التدابير الاستباقية القائمة على المدخلات، من قبيل الخطوات التنظيمية التي تفرض سقفا بيوفيزيائيا على استخراج الموارد البكر، والتدابير المتخذة لتحديد الموارد المستنفدة في المجتمعات المحلية التي حدث فيها الاستنفاد (ولا يعد التجديد الافتراضي أو التجديد عن بعد من خلال القروض والخصوم تجديدا حقيقيا). ويمكن اقتباس هيكل مثل هذا التحليل من أعمال المجلس الاستشاري العلمي الذي أنشأه الأمين العام، والذي تشمل اختصاصاته نقاطا إجرائية بشأن إجراء تقييمات عالمية للعبءات البيئية الحرجة.

#### الالتزامات الطوعية والشراكات

٦٦ - ليست الالتزامات الطوعية والتقارير التي تقدم عنها إلا خطوة أساسية صوب تحقيق "شراكات" شاملة حقا لا تغفل أحدا. وجميع أشكال الشراكات، بما في ذلك الشراكات ذات التزامات طوعية، ينبغي أن تخضع للمساءلة بطريقة منهجية من خلال آليات مؤسسية من قبيل سجل الالتزامات (وهو إحدى نتائج مؤتمر ريو+٢٠). وينبغي أن يؤدي عدم القيام بذلك على نحو فعال إلى خضوع كل شراكة لتقييم مجتمعي مسبق ولاحق وإلى تقييم لجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٦٧ - ومن أجل ضمان فعالية الشراكات، يجب الإبلاغ عن أنشطتها حسب المجالات والمؤشرات المتصلة تحديدا بأهداف التنمية المستدامة والأطر الأخرى ذات الصلة بها. ومن أجل تكوين صورة حقيقية عن إسهامات الشراكات، ينبغي أيضا أن تشمل عملية الإبلاغ المفاضلات بين مختلف مؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة بكل شراكة.

#### خاتمة

٦٨ - من المؤكد أن للأطفال والشباب دورا عليهم القيام به في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها على جميع المستويات. وكما سبق توضيحه، فإن فكرة عدم تخلف أي أحد عن الركب تعني ألا تقتصر أهداف التنمية المستدامة على النهوض بالطفولة والشباب، بل أن يُنظر إليهم باعتبارهم شركاء في التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجهات نظرهم تشمل مجالات مواضيعية وترتيبات مؤسسية تتجاوز سماتهم الديمغرافية. ويتمثل الحد الأدنى الأساسي في إجراء عملية استعراض وطنية وعالمية تشاركية محورها الناس وقائمة على الحقوق ومراعية لسلامة الكوكب ومستندة إلى الأدلة. فالنجاح على مدى ١٥ سنة يتطلب

مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ولا شك أن من لهم ارتباط وثيق بالأجيال المقبلة يجب اعتبارهم بمثابة العمود الفقري لهذا الإطار.

## ثالثا - الشعوب الأصلية

### مقدمة

٦٩ - ترحب المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية ترحيبا مشوبا بالحذر بقرار الدول الأعضاء ومكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع المقترح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وهو "كفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب". فهو موضوع يهم الشعوب الأصلية، التي كثيرا ما تندرج ضمن أكثر الفئات ضعفا وحرمانا في العالم. ومع ذلك، يجب منذ البداية توضيح أن خطة عام ٢٠٣٠ تعامل الشعوب الأصلية على أنها مستفيدة من التنمية أكثر منها عنصرا فاعلا في إحداث التغيير.

٧٠ - وفي حين أن الشعوب الأصلية من أكثر الفئات ضعفا وهميشا في العالم، فإنها أيضا من أنشط المساهمين والشركاء الذين يقدمون الكثير للتنمية المستدامة. وكثيرا ما توصف الشعوب الأصلية بأنها وصية على العديد من المناطق الأكثر تنوعا من الناحية البيولوجية في كوكبنا، إذ تمتلك حقا ثروة من المعارف التقليدية، والابتكارات والممارسات في مجال إدارة النظم الإيكولوجية وتكنولوجياها، والنظم الصحية التقليدية والنباتات الطبية، ونظم الإنتاج الزراعي والغذائي، والمحاصيل والبذور المحلية. وتملك الشعوب الأصلية ونساؤها أيضا سجلا ثابتا حافلا في مجال الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية في الغابات والصحارى ومناطق التندرا والجزر الصغيرة. ورغم أن هذه الحقائق تحظى باعتراف متزايد لدى القطاعات الرئيسية، فقلما تستفيد الشعوب الأصلية من منافع تسويق معارفها.

٧١ - وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يُقتصر على الاعتراف بمساهمات الشعوب الأصلية واحترامها، بل يجب الإشادة بها كلما أمكن باعتبارها نماذج للممارسات الجيدة التي يمكنها أن تفيد البشرية جمعاء. وباعتبار الشعوب الأصلية عناصر فاعلة في إحداث التغيير، فإن لها دورا هاما في حلول تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن يتضح ذلك في عمليات الرصد والاستعراض المتوخاة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ومن أجل كفالة "عدم تخلف أي أحد عن الركب" في خطة عام ٢٠٣٠، فإن مشورة المكلفين بولايات من الأمم المتحدة وخبرائها في المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية مشورة واضحة: لا بد من تناول الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية ويجب تأييد حقها في تحديد الرؤى الخاصة بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٧٢ - يذكر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المعنون "المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل" أن رؤساء الدول والحكومات قرروا أن جميع استعراضات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ "ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ"<sup>(٣)</sup>. وأضاف الأمين العام أيضا أن "من الأهمية بمكان إشراك المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في جميع مراحل عملية الاستعراض". وأقر الأمين العام أن "هكذا سيكون من المفيد لهذا الاستعراض أن تكفل الحكومات شموليته والمشاركة فيه من خلال الآليات المناسبة. ويمكن أيضا إبراز التقدم المحرز لدى القيام بذلك في الاستعراضات الوطنية التي ستجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى".

٧٣ - وقد حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية تشاورية واسعة النطاق شملت إجراء حوار غير مسبوق مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية. وبروح الشراكة، تتربقب المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية أن تترجم عملية المشاركة الواسعة النطاق المقررة إلى التزام قوي من جانب جميع الجهات المعنية بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى دورا حيويا في رصد ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غيابها ومؤشراتها ووسائل تنفيذها.

مشاركة الشعوب الأصلية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتبارها صاحبة حقوق

٧٤ - بناء على التجربة التي اكتسبتها المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية من خلال مشاركتها في العملية إلى حد الآن، فإن القلق يساورها بشأن المضي قدماً. ففي عام ٢٠١٤ على سبيل المثال، حُصصت ثلثا فترات إلقاء الكلمات لممثلي قطاع الأعمال التجارية والصناعة، ولم يُترك إلا ثلث تلك الفترات للمجموعات الرئيسية الثماني المتبقية، ومنها الشعوب الأصلية وجهات أخرى صاحبة المصلحة. وفي ظل هذا الواقع، لم تُتَّح فرصة الكلام للمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية إلا مرة واحدة طيلة كامل مدة الأسبوعين التي

(٣) انظر "المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل"، A/70/684، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

استغرقتها أنشطة المنتدى السياسي الرفيع المستوى<sup>(٤)</sup>. وعقب دورة المنتدى، وجه ممثلو المجموعات الرئيسية شواغلهم إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وإلى مكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان سفير النمسا مارتن ساجديك يرأس المجلس آنذاك، واجتمع على حدة مع ممثلي كل مجموعة رئيسية لإقامة حوار بشأن كيفية تحسين المنتدى وكفالة الشفافية ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة.

٧٥ - وبعد تلك الاجتماعات بقليل، كُلف جميع المجموعات الرئيسية بإعداد ورقات عن دور المنتدى. وتعاونت المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية مع المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية على إعداد ورقة مشتركة قبل انعقاد دورة المنتدى لعام ٢٠١٥. وخلال دورة المنتدى لعام ٢٠١٥، تحسن الوضع بتحقيق مزيد من التوازن في توزيع فترات إلقاء الكلمات بين جميع المجموعات الرئيسية، ومع ذلك، وكما كان الحال في السنة السابقة، لم تُخصَّص للمجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية إلا فترة واحدة للكلام<sup>(٥)</sup>.

٧٦ - أمّا التحدي الآخر الذي تواجه الشعوب الأصلية عند مشاركتها الهادفة في المنتدى فيتمثل في نقص الموارد المالية التي تمكن الشعوب الأصلية من حضور دورات المنتدى، وتمكن شركاءها المنظمين من المساعدة في الرصد والتنسيق بين المناطق المتعددة، ونشر المعلومات الهامة، وإنتاج البيانات الإضافية أو التكميلية، وحث الشركاء على إعداد تقارير وطنية موازية، وتيسير المشاركة الفعلية في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنتديات ذات الصلة. ولئن كانت الأموال المخصصة للمشاركة التي تتاح من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستحق التقدير، فقد تبين أنهما لا تكفي لمشاركة الشعوب الأصلية بفعالية في هذه العملية وغيرها من العمليات ذات الصلة.

طموحات الشعوب الأصلية بشأن مستقبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى

٧٧ - يجب أن تكون التنمية المستدامة القائمة على أساس إطار حقوق الإنسان في صميم استراتيجيات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصدها واستعراضها. ولذا ينبغي أن يستند المنتدى السياسي الرفيع المستوى بقوة إلى النهج القائم على حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الشعوب

(٤) الدكتورة ميرنا كانينغام، الرئيسة السابقة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وعضو المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية، تكلمت بصفتها المتحدثة الرئيسية في حوار أصحاب المصلحة المتعددين الذي أجراه المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول موضوع "شراكات أصحاب المصلحة المتعددين والالتزامات الطوعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة - ضمان مساءلة الجميع".

(٥) غالينا أنغاروفا، ممثلة مؤسسة Tebtebba، تكلمت باسم الشعوب الأصلية في الحوار التفاعلي حول موضوع "النهج المتغيرة في وضع السياسات: دور أهداف التنمية المستدامة".

الأصلية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وقد وردت أيضا في تقرير اللجنة الثالثة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الصادر في عام ٢٠١٥ توصيات قوية تتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في جوانبها المتصلة بحقوق الشعوب الأصلية. ويؤكد القرار "ضرورة تعزيز التزام الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة بتعميم مراعاة تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها في سياسات وبرامج التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وتشجيعها على إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الشعوب الأصلية في السعي إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"<sup>(٦)</sup>.

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى وقدراته بإنشاء مكتب مؤلف من الدول الأعضاء بمشاركة ملائمة من مختلف أصحاب المصلحة، بما فيهم الشعوب الأصلية، لتقديم التوجيه والدعم السياسي. وينبغي ضمان قيام جميع أصحاب المصلحة بدور مفيد سواء في تحديد تلك الولاية أو في الاضطلاع بها. ولا ينبغي تنفيذ أي أهداف أو غايات أو سياسات إلا بإشراك الشعوب الأصلية والمجتمع المدني.

٧٩ - وإذ تضع المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية ذلك نصب أعينها، فإنها توصي بما يلي:

(أ) تنشئ كل لجنة من لجان الأمم المتحدة الإقليمية آليات لاستعراض الأقران، مستفيدة في ذلك من الهياكل القائمة. ومن شأن المستوى الإقليمي أيضا أن يكون المحفل الملائم لمناقشة تحديات وسياسات واستراتيجيات إقليمية معينة ولتطوير التعاون الإقليمي؛

(ب) يعتمد كل بلد استراتيجيته وطنية للتنمية المستدامة من خلال عملية تشاركية تشمل أصحاب المصلحة، مثل الشعوب الأصلية، وتوجه لهم الدعوة لتقديم مدخلات فنية.

٨٠ - وفيما يتعلق بالرصد والاستعراض، ينبغي استكمال التقارير المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعدها المكاتب الإحصائية الوطنية ببيانات ينتجها المواطنون، وبتقارير موازية يعدها مباشرة أفراداً ومنظمات غير حكومية ومنظمات الشعوب الأصلية ومؤسساتهم. ومن المهم التأكد من أن البيانات التي يتم تجميعها ببيانات موثوقة وشفافة ويسهل الحصول عليها ومصنفة لتبين الاختلافات بين شتى المجموعات، كما يجب كحد أدنى أن تشمل تصنيفا

(٦) قرار اللجنة الثالثة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ٢٠١٥.

حسب نوع الجنس والسن والدخل والأصل الإثني<sup>(٧)</sup>. وعلاوة على ذلك، من الضروري إحراز تقدم في التصنيف حسب الانتماء إلى الشعوب الأصلية وفقا للواقع السائد على الصعيد الوطني.

٨١ - وتوصي المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية بما يلي:

(أ) تصنيف البيانات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة بإدراج محددات هوية الشعوب الأصلية في بيانات تعداد السكان واستقصاءات الأسر المعيشية وغيرها من عمليات جمع البيانات؛

(ب) مطابقة الالتزامات العامة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية لخطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) تصنيف البيانات مع التركيز على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية والزراعة وإحصاءات العمالة، بما فيها المهن التقليدية.

٨٢ - ومن المهم تسليط الضوء في هذا السياق على النظم المجتمعية للرصد والمعلومات. فهي نظم تمكن الشعوب الأصلية من إعداد المعلومات للتحليل والرصد ولاستخدامها في مجتمعاتهم. والنظم المجتمعية للرصد والمعلومات نظم موجهة نحو تنظيم المجتمعات المحلية وتمكينها، ونحو تحقيق تنمية مستدامة تحدها الشعوب الأصلية لذاتها. وتلك المعلومات تكتسي أهمية بالغة وينبغي إدراجها مباشرة في التقارير الرسمية. وبموازاة ذلك، يمكن للنظم المجتمعية للرصد والمعلومات أن تقدم صورة مباشرة وفي الوقت المناسب عن المنظورات الفريدة للشعوب الأصلية، وأن تسد الفجوات في البيانات الرسمية.

٨٣ - وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للإدارة الرشيدة والشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنا ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يقوم بدور حيوي في التوجيه وفي توفير نهج شامل. ويساور الشعوب الأصلية قلق متزايد من أن الأمم المتحدة تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن الشواغل المشتركة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تُستخدم بالدرجة الأولى في تعبئة التمويل العام لمشاريع كبرى في قطاعي الصناعة والهيكل الأساسية. وبالنظر إلى تاريخ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإلى أثرها على البيئة الطبيعية

(٧) دأبت الشعوب الأصلية على المطالبة بتصنيف البيانات لإبراز أوضاعها الخاصة. وقد تم الإقرار بذلك في الآونة الأخيرة في الفقرة ١٠ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.



وعلى الشعوب الأصلية، فإن هذه الشواغل لها ما يبررها. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص مسؤولة عن الدمار الناجم عن استخراج الموارد الطبيعية وعن مشاريع تطوير الهياكل الأساسية الكبرى التي لها آثار لا يمكن محوها على التنوع البيولوجي والثقافي. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تقديم ضمانات واتخاذ تدابير للحماية مثل إجراءات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وإنشاء آلية لفرز جميع أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تسعى إلى الانطلاق تحت راية التنمية المستدامة.

٨٤ - ويتمثل البديل عن ذلك في تشجيع الشراكات الصغرى، التي يمكن في إطارها دعم وتوسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتديرها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وغير ذلك من المبادرات التي يقودها المواطنون. وإن هيئة البيئة لإقامة شراكات محلية وإقليمية وسيلة فعالة للتنفيذ الدائم والمستدام. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يدرج هذا البديل في إطاره الناشئ المتعلق بالرصد والاستعراض. ويمكن أن يشكل منتدى شراكات المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا لتوجيه الانتباه إلى هذا البديل، لا سيما في المجالات التي تتطلب اهتماما على مستوى السياسات في ما يتعلق بمساهمة الشراكات في التنفيذ<sup>(٨)</sup>.

فيما يتعلق بالموضوع المقترح: "ضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب"

٨٥ - إن عبارة "عدم تخلف أي أحد عن الركب" تعني في نظر الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم، احترام اقتصادات الكفاف وتشجيع المقاييس غير النقدية للرفاه. وعلى سبيل المثال، فإن الغايات المحددة في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة لا تستند تماما إلى الأوضاع الخاصة التي تعيشها الشعوب الأصلية، وقد تكون ضارة بالاقتصادات التقليدية القائمة على الكفاف وعلاقة الانسجام مع البيئة الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقياس المالي الذي يقدر الفقر المدقع بدخل يومي قدره ١,٢٥ دولار لا يلائم الشعوب الأصلية، التي تعتبر أمن الحقوق في ملكية الأراضي والأقاليم والموارد أمرا ضروريا للقضاء على الفقر. ومن هذا المنظور، يمكن أن يسهم هذا المقياس النقدي الخطي للفقر في زيادة إفقار الشعوب الأصلية تحت ستار "عدم تخلف أي أحد عن الركب".

٨٦ - وعلاوة على ذلك، ومع أن المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية وشركاءها قدمت مدخلاتها بانتظام، فلا تزال الشواغل قائمة بشأن عدم بروز الشعوب الأصلية في صياغة المؤشرات العالمية. وعدم ظهور الشعوب الأصلية في المؤشرات العالمية يرسخ خطة احتزالية

(٨) يتسق هذا الموقف مع توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ١٠٧ من تقريره A/70/684.

غير مقبولة ومن شأنها أن تؤثر سلبا على عملية الرصد والاستعراض المتوخاة من المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ونظرا إلى أن الغاية ١-٤ المتعلقة بجائزة الأراضي تستند إلى أمن ملكية الأراضي باعتباره عنصرا أساسيا في القضاء على الفقر، فإنها تكتسي أهمية بالغة لرفاه الشعوب الأصلية. وتأسف المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية إذ تلاحظ حذف الإشارة المباشرة إلى الشعوب الأصلية من نص المؤشر ١-٤-٢؛ ومع ذلك، فإدراج عبارة "نوع حيازة الأراضي" سيمكّن من تيسير عمليات جمع البيانات التي تشمل جميع أنواع الأراضي وجميع أشكال الحيازة، بما فيها التي في يد الشعوب الأصلية.

٨٧ - وستواصل المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية مشاركتها في عملية صياغة المؤشرات العالمية. فعلى سبيل المثال، كانت المجموعة ممثلة في نيويورك في اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة وشاركت فيه، كما حضرت الاجتماعين الثاني والثالث اللذين عقدهما الفريق في بانكوك بتايلند وفي مدينة مكسيكو بالمكسيك، على التوالي. وترحب المجموعة باعتماد المؤشرات التالية في إطار الغاية ٥-أ (٥-أ/١-٥-أ-٢)، التي تتضمن إشارات إلى "الحقوق المضمونة" و "الملكية" و "نوع الحيازة"، إذ تشمل هذه الأخيرة أشكالا أخرى للحيازة منها الحقوق الجماعية، وهي حقوق لها أيضا أهميتها بالنسبة للشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، ترحب المجموعة بإدراج مؤشرين متطابقين يتضمنان إشارات مباشرة إلى الشعوب الأصلية في إطار الهدف ٢ (٢-٣-٢) والهدف ٤ (٤-٥-١).

ما هو المطلوب لكي تقدم الشعوب الأصلية مساهمة مجدية؟

٨٨ - تؤكد الأدلة أن حيز المشاركة السياسية ما فتئ يتقلص بسبب تزايد القيود الوطنية التي تفرض في جميع أنحاء العالم على الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي تسعى إلى السيطرة على أنشطتها أو الحد منها<sup>(٩)</sup>. وهذه القيود، التي تؤدي إلى نقص فرص الحصول على الدعم المالي وإمكانيات الوصول إلى الحيز السياسي، تشمل القوانين التي تقيد التسجيل أو تكوين الجمعيات والتمويل الأجنبي، والقوانين التي تحظر الاحتجاج وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير أن ١١٦ من النشطاء في مجال حماية البيئة قُتلوا عمدا في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٤، ويمثل المنتمون إلى الشعوب الأصلية نسبة ٤٠ في المائة من

(٩) انظر Closing Space: Democracy and Human Rights Support Under Fire على الموقع <http://carnegieendowment.org/2014/02/20/closing-space-democracy-and-human-rights-support-under-fire>

المقتولين<sup>(١٠)</sup>. وكما قالت فيكتوريا تاوولي كوربوس، مقرررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ”يجب أن ينتهي الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم القتل ضد نشطاء الشعوب الأصلية. وثمة حاجة ماسة إلى أن تتخذ الحكومات في جميع أنحاء العالم [...] إجراءات فورية لحماية النشطاء في مجال حقوق الشعوب الأصلية الذين يتظاهرون سلمياً من أجل حقوقهم القانونية في أراضيهم وأقاليمهم“. وهذه حقيقة ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنتديات المعنية الاعتراف بها وتناولها في إطار الرصد والاستعراض.

٨٩ - ولا بد من توافر الإرادة السياسية والموارد المالية لتمكين الشعوب الأصلية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتشترك في وضع السياسات وصياغة المؤشرات الوطنية، وفي إعداد البيانات الإضافية والتكميلية، وتقديم التقارير الموازية، ولتنخرط بنشاط في المناقشات الوطنية والإقليمية وفي مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنتديات ذات الصلة. وغالبية هذه الأعمال لا تدرج في الميزانيات وتتطلب موارد إضافية لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة الكاملة والفعالة.

٩٠ - ولذا توصي المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية بأن تزيد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في ما يلي:

(أ) الحيز السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتمكين الشعوب الأصلية والمجتمع المدني من العمل ومن التعبير عن الآراء بشكل مفتوح وعلني دون خوف من الانتقام، لا سيما في ظل تزايد أعمال العنف التي يتعرض لها المدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛

(ب) الموارد المالية اللازمة لتمكين الشعوب الأصلية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاشتراك في وضع السياسات وصياغة المؤشرات الوطنية، وإعداد البيانات الإضافية والتكميلية، وتقديم التقارير الموازية، والانخراط بنشاط في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من المنتديات ذات الصلة.

٩١ - ويسعى الأمين العام وخطة عام ٢٠٣٠ إلى إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في المنتديات الحكومية الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة وفي هيئاتها، وإلى تحقيق الشمولية في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي أثناء عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى<sup>(١١)</sup>.

(١٠) انظر تقرير فيكتوريا تاوولي كوربوس، مقرررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، المتاح على الموقع <http://news.trust.org/item/20160405170026-jth2s/?source=shfb>.

(١١) انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/70/684، الفقرة ٦٧.

ومع ذلك، إذا لم تُحترم حقوق الشعوب الأصلية وإذا لم تتوفر الظروف الملائمة لانخراطها ومشاركتها المجدية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، فإن الأمل ضئيل في أن تُحدث خطة عام ٢٠٣٠ تغييرات إيجابية لفائدة ٣٧٠ مليوناً من سكان العالم المنتمين للشعوب الأصلية، وستتخلف الشعوب الأصلية عن الركب.

#### رابعاً - المنظمات غير الحكومية

##### ألف - المنظمات غير الحكومية

٩٢ - التزم أعضاء جميع المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية بالوفاء على نحو تام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أمر بالغ الأهمية في نجاحها. ويعد إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد مثل هذه الخطة الشاملة حدثاً تاريخياً. فهي خطة لها القدرة على إحداث تحول في النظام الاقتصادي العالمي. وبالاستفادة القصوى من هذه الفرصة، يستطيع المجتمع الدولي أن يتخلص من نهج العمل المعتاد الذي أدى إلى عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على حكوماتنا أن تدرك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مسألة عالمية وتعتمد على الإدارة الرشيدة.

٩٣ - ويجب على المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يعززوا دور المجتمع المدني والدعم المقدم له في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب على جميع البلدان أن تشارك مشاركة تامة في خطة عام ٢٠٣٠. ويجب على جميع البلدان أن تدمج التنفيذ على الصعيدين الأفقي والرأسي معاً (أي في جميع قطاعات الاقتصاد وفي المجتمع وفي جميع مستويات الإدارة)، مع اتخاذ ما يكفي من الإجراءات والسير على الطريق الصحيح من أجل تحقيق الأهداف والغايات والمؤشرات.

٩٤ - ويمكن اعتبار إنشاء تسع مجموعات رئيسية بمثابة جهد خلاق بذلته منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، يقترن بمساهمات فعالة من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لسد ثغرات رسمية ومفاهيمية وسياسية في المناقشة الجارية بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها فهم نشوء ونمو عالم المجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول. وإذا أخذت الحكومات حقاً هذا الإطار الجديد مأخذ الجد، فإنه يتطلب تغيير علاقاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية، والأهم من ذلك، إيجاد الإرادة السياسية لتغيير علاقات القوة وتحقيق مصالح مشتركة متبادلة تتجاوز مصالح الأقلية الغنية. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تستند إلى حقوق الإنسان والعدالة وإلى مسؤوليات مشتركة ومتميزة مع ذلك. وهي تهتم أساساً بوضع الاستدامة في

صميم جميع السياسات الوطنية والدولية، وإشراك أصحاب المصلحة في جميع المستويات. ويشمل ذلك كفالة أن تكون السياسات والاستراتيجيات مناسبة لجميع الفئات السكانية الضعيفة. وهو يتطلب اتساق السياسات، وتحقيق التحول في الاستثمارات، وإصلاح النظم الضريبية، وإعادة تصميم آليات الشؤون المالية، كما يتطلب إلغاء الضرائب المفروضة على العمالة في استخدام الموارد الطبيعية ومكافحة المضاربة المالية. ويجب أيضا ضبط النظم الاقتصادية والتجارية على نحو سليم، بعد أن شهدت عقودا من إلغاء الضوابط. ونحن ندعو إلى إنشاء نظام اقتصادي ومالي عالمي عادل. ويشمل ذلك مراقبة الأسواق المالية الدولية، وتقييد المضاربات الضارة، ومكافحة التهرب من الضرائب وتجنبها، وقمع التدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال، والمنافسة الضريبية الضارة. ولا بد من تحسين الضوابط المنظمة للقنوات المصرفية والمشتقات المالية، كما يجب تعزيز شفافية الأسواق المالية.

٩٥ - وقد اتسعت فجوة عدم المساواة بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمناطق والبلدان اتساعا هائلا، سواء ضمن الجيل الواحد أو فيما بين الأجيال. فالنظام الاقتصادي الحالي وأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة تقوم على استهلاك الموارد بكميات ضخمة ودون حدود، وليست لها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. وتتفاقم اللامساواة الاقتصادية بسبب خيارات مقصودة في مجال السياسات، يراد بها إغناء أصحاب الثروات الطائلة وإفقار كل من عداهم. ويواكب ذلك تزايد الحاجة إلى الأراضي لممارسة الزراعة وإقامة المستوطنات وشق طرق النقل، إضافة إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.

٩٦ - ولا يكفي ضمان "عدم تخلف أي أحد عن الركب" فقط، بل ينبغي التأكد من وضع قيود على الإثراء الفاحش. وتشكل إعادة توزيع الثروة وتيسير استفادة الناس من الموارد الطبيعية وتلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى نهجا أكثر فعالية وواقعية من الاستمرار في اتباع السياسات الليبرالية الجديدة الفاشلة الرامية إلى إهماء الفقر بالاقْتِصَار على تحقيق النمو الاقتصادي. ومن الضروري تحديد نماذج "النمو الصفري" في المجتمعات، ولا سيما في البلدان الغنية. وقد تقلصت النظم الإيكولوجية من حيث الحجم والنوعية والخاصية الوظيفية، كما فقد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويتفاقم تبيد الموارد (الأراضي الزراعية والدورات المائية والغابات ومخزونات الصيد، وما إلى ذلك) واستغلالها والإفراط في استخدامها تفاقمًا مطردًا. ونحن الآن نتجاوز حدود الكوكب بكثير. وتفقد مجتمعات كثيرة من جراء ذلك مصادر عيشها أو تتعرض آفاقها المستقبلية لخطر شديد. ولن يتسنى القضاء على الفقر على الصعيد العالمي بدون الحرص على عدم تجاوز الحدود الإيكولوجية وحدود الكوكب. أما الاستخدام المفرط للموارد فيوجد الفقر ويرسخه في

المجتمعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية. ولذلك يجب أن تكون حماية التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية لخاصيتها الوظيفية وقدراتها على جميع المستويات، من المستوى العالمي حتى المستوى المحلي، ركيزة من الركائز الرئيسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يشمل ذلك استدامة توافر الموارد الطبيعية وإمكانية الاستفادة منها وتوزيعها العادل وتكافؤ فرص الحصول عليها.

٩٧ - وفيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

” نريد نمجا عالميا جديدا تكون فيه النظم الاقتصادية والمالية أداة لتحقيق الرفاه للجميع بدل الاقتصاد على تحقيق الربح لقلة من الناس. وهذا يعني العودة إلى اقتصاد فعلي لا يستند إلى الديون ولا تكون فيه التجارة هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة لتوزيع السلع والخدمات؛ وتُحترم فيه معايير العمل وحدود الكوكب القصى، وهي معايير توطن احترام الحياة البشرية؛ وتُعزّز فيه التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات على المستويين المحلي والإقليمي ابتغاء تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهو نهج اقتصادي يراعي فيه النظام التجاري العالمي التنمية ويكون فيه للبلدان النامية الحق في النمو وفقا لنماذجها لا نماذج غيرها“. (مجموعة ”العمل من أجل التنمية المستدامة“ - منتدى عالمي للمجتمع المدني)

(أ) أهداف التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، سواء من حيث عملية وضعها أو من حيث طابعها العالمي ونطاقها وطموحها، ولا سيما من حيث قدرتها على معالجة أوجه التفاوت والتدهور البيئي.

(ب) ومن بين الأهداف الرئيسية التي توختها المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وضع إطار شامل وطموح ومتكامل، بحيث تمثل أبعاد التنمية الثلاثة جميعا، في كل هدف على حدة، ما أمكن، وبحيث ترتبط تلك الأبعاد بعضها ببعض ضمن الإطار كله. ولقد تحقق هذا الهدف إلى حد ما. ولذلك يجب تنبئته واحترامه ومراعاته في ما سُنشأ من آليات الرصد والاستعراض والمساءلة. وسيكون من المهم جدا قياس التقدم المحرز في مجال من مجالات الإطار وضمان ألا يقوض هذا التقدم ما تحقق في مجالات أخرى. وهذا يعني أن الطريقة المتبعة في تحقيق هدف من الأهداف تضاها، من حيث الأهمية، تحقيق الهدف نفسه.

(ج) المجتمع المدني ملتزم بتحقيق الأهداف والغايات الرامية إلى القضاء على الفقر؛ وتعزيز معايير العمل اللائق؛ وضمان التعليم والتعلم مدى الحياة بنوعية جيدة؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وإعمال حقوق الإنسان؛ وتوفير الرعاية الصحية للجميع؛ والحد من

اللامساواة؛ وتوفير الهياكل الأساسية المأمونة والمستدامة؛ ومناصرة حقوق النساء والفتيات؛ ودعم الأطفال والشباب لضمان التنمية المستدامة؛ وكفالة العدالة في مجالي البيئة والمناخ، بحيث تلتزم حلول مستوحاة من الطبيعة للمشاكل المتعلقة بالممارسات غير المستدامة.

(د) يواجه العالم تحديات عديدة مثل تنامي الحيف الاجتماعي والاقتصادي، واستمرار التدهور البيئي وتفاقمه، وازدياد استهلاك الموارد، وتبعات الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية، علاوة على تفاقم تغير المناخ. ولذلك نحن بحاجة إلى الالتزام وإلى حلول جديدة لمعالجة هذه المسائل، مع تحقيق العدالة الضريبية والقضاء على الملاذات الضريبية ومعالجة الافتقار إلى حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتقترب النزاعات والحروب بازدياد المهجرة وتحركات اللاجئين وبكراهية الأجانب والعنصرية واستمرار إضرار الخطاب السياسي بحق اللجوء. ويجب على جميع البلدان أن تفي بمسؤولياتها المشتركة والمتمايزة مع ذلك، وأن تحترم الاتفاقيات الدولية.

(هـ) اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة عنصر أساسي من عناصر المساواة فيما يتعلق بإطار خطة عام ٢٠٣٠ الشامل والطموح والمتكامل. وهذا الاتساق حصر ضروري يربط المبادئ والأهداف غير القابلة للتجزئة بعضها ببعض. وهو مبدأ ينص على ضرورة مراعاة الدول لتأثير سياساتها وإجراءاتها على توقعات الناس فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وعلى قدرة البلدان الأخرى في إعمال حقوق الإنسان لشعوبها ضمن حدود الكوكب. وهو يدل على ضرورة أن تخفف الدول أي آثار سلبية محتملة من خلال تخفيف جميع الضغوط البيئية، وأن توفر سبل معالجة الآثار التي يثبت إضرارها بمجموعات من السكان أو ببلدان أخرى.

(و) بالنظر إلى كون ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في المجتمعات المحلية الصغيرة أو المجتمعات الريفية أو المجتمعات الحضرية الفقيرة، يجب على الدول الأعضاء أن توفر لهم الدعم اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وكفالة حصولهم على الخدمات الأساسية، وإتاحة الاستثمار في إجراءات الحماية البيئية بما يشمل معالجة النفايات البيولوجية وإزالة التلوث واعتماد الممارسات التصحيحية التي من شأنها إصلاح تدهور البيئة الطبيعية.

(ز) معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة والتشريد القسري للسكان أمر ضروري. ولا يكفي تقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين واللاجئين والأشخاص ضحايا الاتجار، بل يجب وضع سياسات لوقف تجارة الأسلحة وإنهاء النزاعات التي تفضي إلى هذه الحالات.

(ح) يجب أن تستند جميع الدول الأعضاء في تحقيق النجاح إلى القدرات والمعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بسبل منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وأتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبد العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

٩٨ - فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الرصد والاستعراض والمساءلة:

(أ) بالنظر إلى كون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة مبادئ عامة وخطة سياسية، فمن الضروري أن تضطلع الدول بالمسؤولية الأولى عن نجاح التنفيذ. فالدول هي الهيئات التي تتخذ القرارات بشأن قواعد اللعبة، وبشأن الحوكمة والأطر القانونية.

(ب) لكي تتحقق فعالية الرصد والمساءلة، ينبغي لجميع الحكومات أن تعجل بوضع استراتيجيات وطنية ومحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل خطط العمل الملموسة الملزمة والأهداف والجدول الزمني والمعايير الرئيسية. وينبغي أن تشمل جميع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة أحكاماً لتنفيذ كل أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وألا يقتصر ذلك على الأهداف التي يكون القطاع العام والخاص قد رصد لها أصلاً ميزانيات ووضعها لها برامج وأطرا. ولا بد أن تشمل الميزانيات الوطنية مخصصات لجميع الأهداف. ويجب أن تراعي جميع الأهداف والمؤشرات الوطنية حقوق الإنسان والأبعاد الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية للتنمية المستدامة وأن تُعدّل تلك الأهداف والمؤشرات بانتظام.

(ج) يجب أن تعزز جميع الدول الأعضاء العمليات التشاركية القائمة أو أن تصمم عمليات جديدة من هذا القبيل، لتمكين المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في جميع المراحل والمستويات ومن الأنحراط بطريقة منهجية في عمليات الرصد والاستعراض والمساءلة. ولذا، سيكون إنشاء آليات استعراض تشاركية متعددة على جميع المستويات، من المحلي إلى الإقليمي، ضروريا حتى يتسنى شمول جميع الناس، بمن فيهم الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم أكثر من غيرهم. ومن الأمثلة على هذه الآليات المراجعات الاجتماعية وسجلات الأداء والدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي التي تجرى إلكترونياً أو عبر الهاتف النقال. وبهذه الطريقة، ستُكَمَّل البيانات الكمية ببيانات نوعية. ومن الواضح أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، بما في ذلك حرية وسائط الإعلام، والشفافية التامة وتوافر المعلومات لجميع الجهات الفاعلة شرط لازم للمشاركة في رصد واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



(د) تدعو أيضا خطة عمل أديس أبابا، التي تكمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعززها، إلى تحسين المساءلة في عدد من المجالات، ولا سيما في سياق دور ومسؤوليات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والمنظمات الخيرية، ومن خلال توفير المعلومات والبيانات بشفافية.

(هـ) لا نعتقد أن تقديم الدول الأعضاء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تقريرين فقط على مدى فترة خطة عام ٢٠٣٠ كلها، أي ١٥ عاما، أمر كاف. ونقترح أن يقدم على الأقل تقرير كل خمس سنوات، على غرار ما هو معمول به فيما يتعلق بالتقارير القطرية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

(و) ينبغي أن يُخضع المنتدى جميع الدول للمساءلة عما إذا كانت تخصص الموارد المالية المطلوبة "إلى أقصى حد ممكن" من أجل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى المحلي. ويجب أن يركز المنتدى كذلك على الجهود التي تبذلها الدول لمساعدة الدول الأخرى على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إتاحة وسائل التنفيذ في سياقها الوطنية.

(ز) ينبغي وضع مؤشرات ملائمة وطموحة على جميع المستويات كي تسترشد بها الدول الأعضاء في تقديم تقاريرها وتخضع على أساسها للمساءلة وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة والتمايز. ويجب أن تكفل هذه المؤشرات استمرار التركيز على أوجه التفاوت بغية ضمان توزيع أكثر إنصافا. ويجب أن يُتوقع من جميع البلدان أن تجمع بيانات مصنفة من أجل رصد التقدم المحرز في سد الفجوات في المساواة بين الشعوب والبلدان، وصون النظم الإيكولوجية وتحسينها، والبقاء ضمن حصة عادلة من البصمة الإيكولوجية. ويجب أن يمكن المجتمع المدني من الوصول إلى هذه البيانات وينبغي أن تشارك الفئات السكانية الضعيفة أيضا في عملية الرصد.

(ح) لا بد أن تخضع جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمساءلة بطريقة شفافة تماما، مع تحديد الاختصاصات بما يوضح ما هو متوقع من جميع الأطراف، مع إطلاع الجمهور على ذلك. ويجب أن تخضع أي جهة فاعلة تدعوها دولة من الدول إلى المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للمساءلة الكاملة عن جزء العمل المنوط بها، وذلك في ضوء المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل اللائق والاستدامة البيئية والعدالة، على أقل تقدير. وتوجد حاليا فجوة كبيرة في أعمال آليات المساءلة الإلزامية الفعالة في مجال شفافية الشركات وإخضاعها للمساءلة.

٩٩ - فيما يتعلق بوسائل التنفيذ وتمويل التنمية:

”تخسر البلدان النامية سنويا ما لا يقل عن ١٧٠ بليون دولار من الإيرادات الضريبية، لأن الأثرياء والشركات المتعددة الجنسيات يخفون مبالغ مالية ضخمة باستخدام الملاذات الضريبية. والعديد من الحكومات شريك في إدامة هذه الشبكة. وتعاني أشد البلدان فقرا، على وجه الخصوص، من تبعات هذا الأمر، فهي تُحرم من الأموال اللازمة لتوفير خدمات مثل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر وأوجه التفاوت الشديدة. ويتعين على الحكومات أن تتعاون على إنهاء هذا النظام وأن تنشئ نظاما ضريبا عالميا مفيدا للكثرة لا للقلة“. (منظمة أو كسفام الدولية)

(أ) يضطلع منتدى تمويل التنمية والمحافل الدولية لحقوق الإنسان بدور هام في استعراض وسائل تنفيذ أهداف الخطة، ويجب أن تعتبر العمليات مكاملة بعضها لبعض. ومع وجود أوجه تداخل واضحة، فإن خطة تمويل التنمية تتعمق في المسائل الهيكلية أكثر من وسائل التنفيذ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(ب) تعبئة الموارد المحلية أداة قوية لإعادة توزيع الثروة وتعزيز المساواة. وهذا ما يتعين القيام به من خلال ما يلي: الأخذ بسياسات ضريبية تدرجية وإعمال العدالة الضريبية، بما في ذلك فرض ضرائب فعالة على أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، ومكافحة التهرب الضريبي وتجنب الأغنياء دفع الضرائب، وسد الثغرات وحظر الملاذات الضريبية. ويشمل ذلك استحداث (إحياء) النظم الضريبية التدرجية والمنصفة اجتماعيا وزيادة الضرائب المفروضة على الشركات المتعددة الجنسيات على وجه الخصوص، ولكن الأمر يقتضي أيضا زيادة الشفافية فيما يتعلق بالثروة والفقر.

(ج) المجتمع المدني قلق من مختلف الأحكام الواردة في الاتفاقات التجارية والاستثمارية، التي تمس بسيادة الدول بدلا من أن تعزز تنميتها، والتي تقوض المعايير البيئية وتنتهك حقوق العمال وحقوق الإنسان.

(د) المجتمع المدني قلق جدا من خصخصة خطة التنمية المستدامة. فالقطاع الخاص ليس بديلا عمليا عن الدولة فيما يتعلق بضمان حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المتصلة بتلبية الاحتياجات الأساسية وبالوصول على الخدمات العامة. وهناك حاجة إلى معايير غير مشروطة تكفل موافقة تدخلات القطاع الخاص للمصلحة العامة، ولا سيما عندما تموّل تلك التدخلات من موارد عامة. ولا بد من كفالة الالتزامات بالمساءلة وضمان الشفافية والفعالية عندما تُشرك موارد التمويل الخاصة في خطة عام ٢٠٣٠.

(هـ) وأخيراً، نلحّ على ضرورة أن يكف القطاع الخاص والأثرياء عن تلقي الإعانات المالية والامتيازات من الحكومات وأن يسددوا الضرائب المستحقة عليهم. وكفانا مزيداً من "أوراق بانما".

باء - معا نحو عام ٢٠٣٠

١٠٠ - تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الالتزام بـ "ألا يخلف الركب أحدا وراءه" عند النظر في تنفيذها. ويُشار إلى هذا المفهوم الجديد في فقرات متعددة (٤ و ٢٦ و ٤٨ و ٧٢) وهو لا يعبر عن الطموح الهائل الذي ينطوي عليه الإطار الجديد فحسب، بل يتطلب أيضاً اتباع نهج ملموسة من جانب جميع القطاعات والجهات الفاعلة لتحقيقه.

١٠١ - وهذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزامات بتحقيق العالمية والمساواة والكرامة والعدالة والتضامن المعرب عنها في خطة عام ٢٠٣٠. كما يؤكد من جديد ويجسد مبدأ التطبيق العالمي - أي أنه ينبغي تنفيذ جميع الأهداف من جانب جميع البلدان - ومبدأي "وقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائياً" و "تحقيق الاستفادة للجميع".

تفسير المفهوم: ما المقصود بمفهوم "عدم تخلف أي أحد عن الركب"؟

١٠٢ - مع بدء التنفيذ، من المهم أن تفسر الدول الأعضاء ذلك مفهوم "عدم تخلف أي أحد عن الركب" بتوضيح المعنى المقصود به وترجمته إلى سياسات وبرامج عملية المنحى وقائمة على حقوق الإنسان على جميع المستويات.

١٠٣ - ويقضي هذا المفهوم أن يستهدف تنفيذ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ جميع الشعوب، دون تمييز أو أي نوع من التمييز، مع تجاوز "المتوسطات" ومعالجة أوجه التفاوت في الفرص والنتائج.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالمساواة، هذا المفهوم مناهض للتمييز بطبيعته، إذ يوجه الانتباه إلى تحقيق الأهداف "لجميع شرائح المجتمع" مع المطالبة بتحقيق الأهداف للجميع بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الطائفة أو الجماعة الإثنية أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الإعاقة أو السن أو الموقع الجغرافي أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الوضع الصحي أو أي وضع آخر. وهذا '١' يبرز ويعزز الأساليب التي صيغ بها العديد من الأهداف والغايات باعتبارها سبل الوصول إلى الجميع في كل مكان، و '٢' يرتبط ارتباطاً

وثيقا بالفكرة التوجيهية التي تركز عليها حقوق الإنسان العالمية والقائمة على المساواة في الكرامة والاحترام.

١٠٥ - ويمكن ترجمة مفهوم "عدم تخلف أي أحد عن الركب" عمليا إلى إتاحة فرص وسبل وصول الجميع إلى المشاركة في عمليات صنع القرار وفي وضع المفاهيم التي تستند إليها السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم. وهذا يتطلب إشراك جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات على نحو مجد وشامل؛ وذلك استنادا إلى بيئة مواتية وقنوات للاتصالات والمعلومات تتسم بالشفافية ويسهل الوصول إليها، وتساعد على إدماج أشد الفئات ضعفا وهميشا.

١٠٦ - ويقترن هذا المفهوم بالالتزامات تجاه الإدماج والمشاركة - الواردة أيضا في خطة عام ٢٠٣٠: فدون عملية مشاركة وتشاور مجدية، ودون إنشاء آليات للاستماع إلى الأصوات المتنوعة، لن تعالج عملية التنفيذ الأسباب الجذرية للتفاوت وغيره من التحديات الإنمائية، ولن تفضي إلى تنمية مستدامة. فالعالم الذي "لا يتخلف فيه أحد عن الركب" هو عالم تتوافر فيه نظم رسمية للحوار بين الحكومات والمواطنين وتكون جميع الحقوق غير قابلة للتجزئة، وتحظى بالحماية والتشجيع والإعمال.

١٠٧ - وهذا المفهوم الذي يتجاوز فكرة التشاور يستتبع أيضا حشد مواهب الجميع وقدراتهم وأفكارهم وروحهم الإبداعية وإسهاماتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يعني اتباع نهج جديد يمكن فيه للفئات التي تُعتبر ضعيفة أو مهمشة أن تصبح عناصر تغيير فاعلة لا مجرد فئات مستفيدة من السياسات.

١٠٨ - كما يمكن فهم هذا المفهوم باعتباره تأكيدا على مبدأ المساواة بين الجميع في فرص الحياة - بمعنى أنه في حال عدم تخلف أحد عن الركب سيتمتع الجميع بالمستوى نفسه من الفرص أو أنه، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، لا تُعتبر الأهداف قد تحققت إلا إذا تحققت لدى الجميع في كل مكان. وينبغي للحكومات أن تتجنب التفسيرات الضيقة لهذا المفهوم التي ترى أنه "لا ينبغي أن يترك أي أحد محروما من كل شيء" لأن ذلك لن يعزز قدرة الخطة الجديدة على إحداث تغيير جذري.

١٠٩ - ويتطلب التركيز على "من هم أشد تخلفا عن الركب أولا" اتباع نهج جديد، مع البدء بالمهمشين والمستبعدين، ثم تحديدهم وتحديد الحواجز التي تفضي إلى استبعادهم والآليات اللازمة لإدماجهم، ووضع سياسات وبرامج مصممة خصيصا لهذا النهج الجديد.

تنفيذ مفهوم "عدم تخلف أي أحد عن الركب"

١١٠ - ينبغي النظر في هذا المفهوم من بعض الجوانب: (ألف) تنفيذ الخطة؛ و (باء) البيانات والقياس؛ و (جيم) الرصد والاستعراض.

١١١ - وعلاوة على ذلك، فإن اتباع النهج القائمة على المشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو وحده الذي سيفضي إلى الإمساك بزمام الأمور في تنفيذ الخطة، على جميع المستويات.

١ - تنفيذ الخطة

وضع السياسات

١١٢ - لكي لا يتخلف أي أحد عن الركب، لا بد أن تنفذ البلدان أهداف التنمية المستدامة من خلال التساؤل عن كيفية بلوغ أشد الفئات صعوبة من حيث الوصول إليها، واعتماد السياسات الواعية تجاه التمييز والتهميش والعنف وقابلية التضرر (بما في ذلك من تغير المناخ) والإقصاء. وسيكون لذلك تبعات على وضع السياسات - باعتباره مسألة ينبغي تناولها في ما يتعلق بغايات السياسات المعتمدة المعينة ووسائل تنفيذها وفي البحث عن أي عواقب غير مقصودة لتلك السياسات.

١١٣ - وقد صيغت الأهداف الإنمائية للألفية وجرى قياسها على أساس سلسلة من المقاييس المجمعة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يُعتبر مبدأ "عدم تخلف أي أحد عن الركب" استجابة مباشرة لما نتج عن الأهداف الأولى من ميل لدى الدول إلى التركيز على "الثمار الياقة" - أي، الذين تسهل مساعدتهم - وتجاهل الذين يصعب الوصول إليهم. فمبدأ "عدم تخلف أي أحد عن الركب"، كأساس تسترشد به السياسات، يمثل التزاما بمقاومة المكاسب السريعة سعيا إلى الوصول إلى الجميع. وهذا سوف يتطلب اتباع نهج مصممة وفق الغرض فضلا عن تقييم السياسات وتحديثها باستمرار لضمان عدم التراجع عنها. وتتعلق هذه المسألة أيضًا بنوعية الاتساق بين السياسات، بمعنى أنها إذا كانت تخلف بعض الفئات وراءها، فلا ينبغي اعتبارها "متسقة" بحق.

١١٤ - وإن إيلاء الأولوية لوضع السياسات التي تستهدف أشد الفئات الأشد هميشا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الحكومات لكي تتمسك بالتزامها بـ "الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب". فلا بد من وضع آليات لتحديد الفئات السكانية التي لا تُدرج في الميزانيات والسياسات والخدمات المقدمة وفي البرامج. ومن المهم أيضا إنشاء مجالات وهيكل يسهل الوصول إليها تيسر مشاركة هؤلاء الناس وربطهم بحكوماتهم. وينبغي أن يتضمن

التخطيط لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إجراء مشاورات منتظمة ووضع آليات رسمية مباشرة يسهل الوصول إليها لأغراض المشاركة والإدماج، والتواصل والتعقيب.

١١٥ - وينبغي وضع تشريعات محددة والاتفاق عليها من أجل دعم تحويل الالتزامات العالمية إلى قوانين وميزانيات وطنية، مع تأكيد المبادئ من جديد (كما في ذلك "عدم تخلف أي أحد عن الركب") وتخصيص موارد مالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني ودون الوطني. وللبرلمان دور حاسم في هذا الصدد، وينبغي استشارة منظمات المجتمع المدني عند مناقشة تلك القوانين وقبل سنّها.

١١٦ - وسيكون تناول الروابط القائمة بين الأهداف وليس معالجة كل منها بمعزل عن الأخرى عنصرا رئيسيا أيضا في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ومن الأمثلة على ذلك صلة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (الهدف ٦) بالصحة (الهدف ٣): فإن توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في مرافق الرعاية الصحية يكفل جودة الرعاية وأمانها ويقلل خطر إصابة المرضى ومقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمجتمعات المحلية المحيطة. وثمة مثال آخر هو الكيفية التي تؤثر بها إمكانية وصول الأسر المعيشية التي تعيش في أوضاع هشّة إلى نظم الحماية الاجتماعية (الهدفان ١ و ١٠) وتوفير العمل اللائق (الهدف ٨) تأثيرا مباشرا على التعليم (الهدف ٤) والصحة (الهدف ٣) والتغذية (الهدف ٢) وتكافؤ الفرص (الهدف ١٠) لأطفالهم.

#### التنفيذ القائم على المشاركة

١١٧ - من الخطوات التي يمكن أن تجعل عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة شاملة حقا وضع أدوات وآليات تنمي الوعي لدى الجميع بالخطة الجديدة - بلغات مختلفة ومتاحة للجميع.

١١٨ - كما تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها، مما يعني تجاوز الإجراءات التي تُتخذ بقيادة الحكومات وحدها. فينبغي تنمية حس التماسك الاجتماعي والمسعى المشترك، وأهداف التنمية المستدامة أداة مفيدة في هذا الصدد.

١١٩ - أولا، من الضروري مشاركة من هم أشد تخلفا عن الركب لوضع واستعراض السياسات التي لا تخلف أحدا وراءها حقًا. إلا أن المشاركة في صنع القرار أو استعراضه هي، في حد ذاتها، ميدان ينبغي إدراج الناس جميعا فيه أيضا. فبدون إتاحة سبل تمكن من هم "أشد تخلفا عن الركب" أو أشد ضعفا أو هميشا لفت الانتباه إلى تجربتهم، يظل

احتمال إغفالهم قائما على الدوام؛ وانعدام الصوت والتمثيل في المحافل المعنية هي من جوانب الضعف أو التهميش التي يعانون منها، أو إحدى الطرق التي يتخلفون بها عن الركب فعلا.

١٢٠ - وثانيا، فإن مفهوم "عدم تخلف أي أحد عن الركب" مفهوم قوي ويمكن أن يتحقق على أفضل وجه بالتركيز على "من هم أشد تخلفا عن الركب أولا". فالمشاركة هي مفتاح النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولكن لا يمكن اعتبارها "حلا سحريا"، خاصة عند محاولة الوصول إلى أكثر الفئات استبعادا. فهذه الفئات تكون "محبوبة عن الأنظار" في أغلب الأحيان، بل لا يكون لها أحيانا "وجود" رسمي، وحتى إن عرفت هويتها، عادة ما لا يكون لديها وقت لأي شيء آخر غير السعي إلى كسب قوت يومها. وفي كثير من الأحيان قد لا تمتلك الموارد والقدرات اللازمة للمشاركة على الرغم من أن من المؤكد أنها تتمتع بطاقات كامنة تؤهلها لأن تصبح عناصر فاعلة في تحقيق تنميتها الذاتية. فلا بد من اتباع نهج جديدة لتمكين هذه الفئات من المشاركة الفعالة والنشطة.

١٢١ - وأخيرا، فإن التمييز قضية رئيسية أيضا، داخل المجتمع، والمجتمعات المحلية، ومن جانب مقدمي الخدمات، وداخل الحكومة وحتى داخل الأسر، ويتعين معالجتها على جميع المستويات. ويتطلب "بلوغ من هم أشد تخلفا عن الركب أولا" قيادة قوية، وأهدافا واضحة، وتعبئة واستعدادا لإيجاد سبل جديدة، ولتكيف السياسات والخدمات والأنظمة والمعايير مع واقع المستبعدين. وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في دعم حكومات بلدانها في ترجمة هذا المفهوم إلى واقع.

## ٢ - البيانات والقياس

١٢٢ - تختلف أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية من حيث انتقال التركيز من المتوسطات إلى أشد الفئات صعوبة من حيث الوصول إليها ولا يمكن لنسبة بسيطة من الإنجاز أن تمثل مقياسا ملائما لمبلغ النجاح.

١٢٣ - وسيكون لتصنيف البيانات أهمية حيوية في تحقيق رؤية "عدم تخلف أي أحد عن الركب". ويمثل إنشاء فريق عامل في إطار فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من أجل المضي قدما بالمناقشات حول تصنيف البيانات، بداية جيدة ولكنه يعني أيضا أن هذا المجال (والتوجهات المتعلقة بالمضي قدما على الصعيد الوطني) لا يزال عملاقا قيد التطوير. فلا بد من بناء القدرات الآن والعمل على تحسينها باستمرار ولا بد من زيادة الدعم التقني على الصعيد الوطني من أجل ضمان إمكانية تصنيف البيانات وقياس أشد الفئات ضعفا وتهميشا.

١٢٤ - وتصنيف البيانات أمر بالغ الأهمية لإظهار درجات التقدم المتباينة لمختلف فئات السكان في إطار مجموعة سكانية أكبر، لكي "تكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد" (خطة عام ٢٠٣٠، الفقرة ٤٨). وتعتمد خطة عام ٢٠٣٠ أيضا، مبدأ إرشاديا يقضي بأن تكون البيانات "مصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية" (الفقرة ٧٤). وتمثل الحاجة إلى بيانات مصنفة حسنة التوقيت وموثوقة في جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة جانبا مهما من فكرة أوسع نطاقا وهي "إحداث ثورة في مجال البيانات من أجل تحقيق التنمية المستدامة". وبدون هذه البيانات، سيكون من الصعب رؤية من تخلف عن الركب وفي أي مجال تخلف.

١٢٥ - وسيلزم أيضا تصنيف البيانات تصنيفا يتجاوز الخصائص الجوهرية المبينة في خطة عام ٢٠٣٠، وهذا ينبغي أن يندرج في إطار عملية تشاورية شاملة للجميع بشأن التصنيف على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، يوصى بأن تُصنّف البيانات المجمعة في إطار المؤشرين ١-١-٦ و ١-٢-٦ حسب مستوى الخدمة بحيث يتسنى قياس مدى التحسن في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، تنفيذاً لهدف "حصول الجميع بشكل منصف" عليها.

١٢٦ - ويجب تصميم وتمويل نظم جديدة ومحسنة لجمع البيانات، كما يجب إعادة التفكير في آليات جمع البيانات القائمة وتحسينها بغية تحديد ما تم إغفاله والسبب في ذلك. فعلى سبيل المثال، تمثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أشيع النظم لجمع البيانات المتعلقة بالأطفال وظروفهم المعيشية، بيد أن هذه الآلية تستبعد جميع الأطفال الذين لا يعيشون في أسر معيشية (مئات الأطفال الذين يعيشون في الشوارع ومؤسسات الرعاية البديلة، وما إلى ذلك)، فلا يؤخذ الواقع الذي يعيشونه في الاعتبار ومن ثم لا يعالج.

١٢٧ - وينبغي أن تُدرج مصادر البيانات واستخدام إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في السياسات القائمة على البيانات وأن تُدرج في عملية التخطيط للتنمية المستدامة. وينبغي أيضا استخدام عمليات التخطيط القائمة على المشاركة كأداة لتعزيز الشفافية ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الإنمائية.

### ٣ - الرصد والاستعراض

١٢٨ - لا تنحصر مسألة "عدم تخلف أي أحد عن الركب" في ما يتعلق بالرصد في تصنيف البيانات فحسب، بل هي خطة للرصد والمساءلة أيضا: فاستعراضات تنفيذ أهداف



التنمية المستدامة ينبغي أن "تركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب" (الفقرة ٧٤ هـ)). وينبغي أن تتناول التقارير القطرية وتقارير الجهات الفاعلة الأخرى هذا المبدأ صراحةً وأن توضح كيفية التعامل مع من هم أشد تخلفاً عن الركب بصفة خاصة.

١٢٩ - ومن الأهمية بمكان أيضا إقامة ترتيبات مؤسسية واضحة متعددة القطاعات للرصد والاستعراض على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، مع إتاحة مجالات وآليات واضحة للمشاركة والمساهمة من جانب شبكات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن شأن اتباع نهج متعدد القطاعات أن ييسر إقامة تحالف وشراكات على الصعيد الوطني.

١٣٠ - وينبغي أن يكون "عدم تخلف أي أحد عن الركب" معيارا يقيّم التنفيذ على أساسه. وينبغي أن تمثل البلدان لهذا المبدأ - في السياسات التي تضعها وفي الطريقة التي تقيّم بها تلك السياسات (وأن تذكر ذلك في خططها الوطنية) - أو تلتزم بشرح أسباب عدم قدرتها على الامتثال. وفي الحالات التي يبدو فيها أن سياسات الدولة ومؤسساتها، أو ببساطة بعض جوانب التقدم المحرز، قد أغفلت أحدا، ينبغي أن يكون هناك توقع واضح بأن الدول الأخرى ستسلط الضوء على ذلك على الصعيد العالمي (المنتدى السياسي الرفيع المستوى) في مناقشات التقارير القطرية.

دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في كفالة "عدم تخلف أي أحد عن الركب"

١٣١ - للمنتدى السياسي الرفيع المستوى دورٌ مهم في وضع أدوات شفافة وشاملة للرصد والاستعراض يمكن استخدامها على المستوى العالمي لتيسير دمج المساهمات الواردة من المجتمع المدني والشبكات وأصحاب المصلحة الآخرين وهيئة مساحات مناسبة ومتاحة لتمثيل أكثر الفئات ضعفا وهميشا وتمكينها من إسماع صوتها. وسيكفل قيام علاقة عملية وفعالة بين المنتدى والفئات الضعيفة والمهمشة تعميم أصوات هذه الفئات على الصعيد العالمي وقيامها بأدوار قيادية في مشاركة الأطراف صاحبة المصلحة.

١٣٢ - ويضطلع المنتدى أيضاً بدور في تعزيز الالتزامات العالمية وفي تقديم توصيات واضحة من أجل تحسين التنفيذ على الصعيد الوطني. ويتعين تحديد الصلات وأفضل الممارسات والمعلومات المشتركة بين المنتدى والمستويات الوطنية ودون الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لكفالة إدماج أكثر الفئات ضعفا وهميشا بالكامل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على جميع المستويات.

١٣٣ - وينبغي للمنتدى السياسي أن يمارس دوره التنسيقى وأن يتابع عن كثب التنفيذ على جميع المستويات وأن يروج أيضا للمبادرات الرفيعة المستوى التي وضعت بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن ينسق تلك المبادرات. وينبغي للمنتدى أيضاً رصد واستعراض العمل الذي يقوم به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لضمان تقييد العملية المتصلة بوضع المؤشرات بطموح الخطة وارتباطها بعملية وضع المؤشرات الإقليمية والوطنية.

١٣٤ - وينبغي تعزيز الآليات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في المنتدى السياسي وينبغي أن تطالب الدول الأعضاء بأن تُرفع إليها تقارير عن كيفية إدماج أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً وكيفية مشاركتها في المداولات وجهود التنسيق. وينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بجهود مباشرة لضمان حصول الأشخاص الذين يعتبر أنهم "تخلفوا عن الركب" على فرصة المشاركة والمساهمة في مداولات المنتدى.

١٣٥ - ويمثل المنتدى أيضاً محفلاً لتبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل والتعلم من الأقران بشأن كيفية وضع سياسات "لا ترك أحداً وراء الركب". ويمكن أن يضمن المنتدى أيضاً أن مبدأ "عدم تخلف أي أحد عن الركب" لا يدرج في خطط كل دولة البلدان فحسب، وإنما أيضاً في "الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة". وينبغي أن يعمل المنتدى على الترويج لفكرة "عدم تخلف أي أحد عن الركب" باعتبارها التزاماً يفضي إلى عملية تحويلية، وعلى تجسيد تلك الفكرة، وعلى إبراز مغزاها في الممارسة العملية.

١٣٦ - "ويجب أن تضمن خطة التنمية المقبلة أن لا يُعتمد في المستقبل على الدخل ولا نوع الجنس ولا العرق ولا الإعاقة ولا العامل الجغرافي لتقرير ما إذا كان الأشخاص يجيئون أو يموتون، أو ما إذا كانت الأم تضع وليدها بأمان، أو ما إذا كان طفلها يجد فرصة عادلة في الحياة. وذلك التزام جديد كبير تجاه كل شخص على ظهر هذا الكوكب يشعر أنه مهمش أو مستبعد، وتجاه أشد الأشخاص احتياجاً وضعفاً، بكفالة معالجة شواغلهم وإمكانية تمتعهم بحقوق الإنسان الخاصة بهم". (الفريق الرفيع المستوى)

## خامسا - السلطات المحلية

### مقدمة

١٣٧ - رحبت السلطات المحلية والإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ترحيباً حاراً باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما اعتماد هدف محدد

بشأن التحضر هو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف ١١). وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالنسبة إلينا معلما مهما على الطريق إلى مؤتمر المئول الثالث واعتماد الخطة الحضرية الجديدة.

١٣٨ - ويقتضي إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منا التماس أوجه التكامل والترابط مع الخطط الدولية الأخرى التي اعتمدت في الآونة الأخيرة مثل اتفاق باريس بشأن المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا. وفي عالم تتسارع فيه وتيرة التحضر، تمثل الخطة الحضرية الجديدة أيضاً فرصة لتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٣٩ - وستكون القدرة على إقامة شراكات شاملة تقوم على المشاركة والتعاون الكاملين بين المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة، ولا سيما مجموعة الحكومات المحلية والإقليمية، بالغة الأهمية أيضاً لنجاح أهداف التنمية المستدامة.

١٤٠ - وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فإن "الكثير من الاستثمارات الموظفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتم على الصعيد دون الوطني بقيادة السلطات المحلية" (A/69/700، الفقرة ٩٤).

١٤١ - وبالفعل، تحتل الحكومات المحلية والإقليمية مركز الصدارة في معالجة معظم القضايا التي تتصدى لها أهداف التنمية المستدامة في عملنا اليومي. ذلك أننا نؤدي دوراً جوهرياً في ضمان سلامة مجتمعاتنا وأمنها وسبل عيشها ورفاهها. غير أنه في حالات كثيرة لا تراعي عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بالقدر الكافي الطريقة التي تؤثر بها هذه السياسات على المستويات دون الوطنية حيث يواجه الأشخاص التحديات العالمية ويعايشونها. وحرصاً على فعالية عمليتي استعراض ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ينبغي ألا تؤخذ في الاعتبار مساهمات كل بلد على حدة فحسب، وإنما أيضاً الاحتياجات المحددة لمختلف المدن والمناطق، من أجل تفادي إغفال أحد.

١٤٢ - وباعتبار المنتدى السياسي الرفيع المستوى عملية تقييم أولي لما أنجزته الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة حتى الآن، فإنه يتيح فرصة للمجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة للمساهمة بتجاربنا في "وضع نظام متسق وكفؤ وشامل للمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي". وتلتزم مجموعة الحكومات المحلية والإقليمية، باعتبارها واحدة من المجموعات الرئيسية، بالمساهمة بتجاربنا ومبادراتنا من منظور دون وطني، عن طريق تعبئة مجموعتنا وتعزيز اعتماد نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة عن طريق إشراك المواطنين في عملية من "القاعدة إلى القمة" لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٤٣ - وهذا الهدف نصب أعين فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية في ما تقوم به من جهود، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وموئل الأمم المتحدة، من أجل "إضفاء الطابع المحلي" على أهداف التنمية المستدامة، عقب المشاورة العالمية التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بشأن إضفاء الطابع المحلي على هذه الأهداف.

ما المقصود بعبارة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؟

١٤٤ - يُقصد بعبارة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة تنفيذ هذه الأهداف ورصدها على المستويين المحلي والإقليمي.

١٤٥ - ولا بد أن تراعي الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ هذه الأهداف المناطق التي ينبغي فيها التصدي للتحديات العالمية الرئيسية وتحقيق النتائج. ففي كثير من الأحيان، تعيش الفئات الضعيفة في مناطق محددة يتركز فيها الفقر. وينبغي أن تتاح فرص الحصول على الغذاء والصحة والتعليم والخدمات الأساسية من قبيل المياه والصرف الصحي والطاقة على المستوى المحلي. فالإجراءات الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين، وخلق فرص العمل اللائق أو الابتكار، وتشجيع الاستهلاك المسؤول، والتصدي لتغير المناخ، تلزمها جميعاً سياسات محلية مناسبة تترجم الاستراتيجيات الوطنية إلى السياقات المحلية.

١٤٦ - وفي غالبية البلدان، تتولى الحكومات المحلية والإقليمية المسؤوليات المتصلة بجميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهياكل الإدارة الرشيدة على المستوى دون الوطني لضمان تنفيذ الأهداف وإنجاز النتائج ورصدها واستعراضها. وتتمتع الحكومات دون الوطنية المنتخبة بشرعية تهيئها لقيادة عمليات سياساتية تشاركية وشاملة للجميع لضمان اتباع نهج محوره الإنسان إزاء التنمية. وإنما في وضع مثالي يتيح لنا قيادة الشراكات المحلية بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشارك فيها الجهات الفاعلة من القطاع العام والمجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية حسب اختصاصاتها وقدراتها ومواردها المتميزة. وهذا ضروري لتولي زمام الأمور على المستوى المحلي وتعبئة أصحاب المصلحة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٤٧ - وينبغي أن تضطلع الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية بدور قيادي في تيسير هذه العملية. وهذه الحكومات المحلية والإقليمية مؤهلة أيضاً لتضيق الفجوة بين مستويات الحكومات الأعلى وجماعات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، مما يعزز المشاركة القوية لمنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة (المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة) والأوساط الأكاديمية وغيرها من المنظمات المجتمعية.

١٤٨ - ويعتمد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على السياسات العامة التي تنفذها الحكومات المحلية والإقليمية. ومن أجل إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، سيكون من اللازم تهيئة ودعم الظروف المناسبة للتنفيذ على المستوى دون الوطني من خلال تعزيز المبادرات والقدرات دون الوطنية.

إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة - التنفيذ على الصعيد دون الوطني  
١٤٩ - "سيطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفير دعم هيكلي متسق، إلا أن معظم الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة تتم على الصعيد الوطني، بل الصعيد المحلي"<sup>(١٢)</sup>.

١٥٠ - وفي حالة تزويد الحكومات دون الوطنية بالقدرات والموارد الكافية، تصبح هذه الحكومات في وضع يتيح لها تسخير القدرات والموارد والإمكانات المحلية لدعم النمو المستدام والمطرّد والشامل للجميع للمساهمة في تحقيق الرخاء على الصعيد الوطني. وسيكون اتساق السياسات الوطنية ودون الوطنية وتكاملها عنصرين أساسيين لدعم هذه العمليات، وبناء "مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، والحد من أوجه التفاوت المتزايدة بين الأقاليم والمناطق الحضرية، ومراعاة التفاعل الهام بين المناطق الريفية والحضرية ومناطق النظم الإيكولوجية الطبيعية.

تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

١٥١ - بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية للحكومات المحلية والإقليمية، باعتبارها مستوى الحكومة الأقرب إلى المواطنين وأصحاب المصلحة المحليين، وباعتبارها الجهات الوسيطة بين المستويين الوطني والمحلي، سيكون من الضروري تهيئة وتطوير البيئة التي تمكننا من الاضطلاع بدورنا الكامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. ولن تتحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد دون الوطني إلا إذا أنشئ الهيكل المؤسسي الملائم ونماذج الإدارة الرشيدة المناسبة التي تتيح وضع إطار متعدد المستويات يضم أصحاب مصلحة متعددين.

١٥٢ - ولكي يكون إطار الإدارة الرشيدة المتعدد المستويات فعالاً، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتساق السياسات الوطنية والمحلية وتنسيقها وتماسكها والتعاون بشأنها.

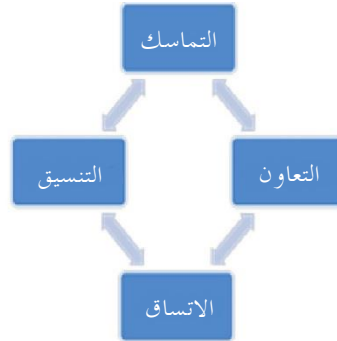
(١٢) موجز سياسات صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة بعنوان Follow-Up and Review for the 2030 Agenda: Bringing coherence to the work of the HLPF

فعدم فعالية الإدارة الرشيدة المتعددة المستويات قد يؤدي إلى ضعف عمليات التخطيط، والتأخر في تنفيذ الميزانيات، وارتفاع تكاليف المعاملات، وعدم الكفاءة الاقتصادية، واتخاذ القرارات بصورة انفرادية. (انظر الإطار)

١٥٣ - وينبغي أن تضطلع الحكومات الوطنية بدور مهم لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني وللدعم الجهود التي يمكن أن تبذلها الحكومات المحلية والإقليمية والرابطات الوطنية التابعة لها من أجل موازنة الأولويات والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتمثل الحكومات المحلية والإقليمية شركاء رئيسيين للحكومات الوطنية في تطوير الأهداف والغايات على المستويات دون الوطنية وإنشاء مسؤوليات محلية. وينبغي أن توفر الحكومات المحلية والإقليمية الصلة بين القاعدة والقمة وأن تساهم بالأولويات المحلية في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

تنظيم المنتدى السياسي الرفيع المستوى وهيكله

الإدارة الرشيدة المتعددة المستويات الفعالة - نهج الاتساق والتماسك والتنسيق والتعاون ينبغي أن يستند التعاون النشط للحكومات المحلية والإقليمية إلى نهج التماسك والتعاون والاتساق والتنسيق لكفالة وضع نهج هيكلي يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويتألف هذا النهج من العناصر التالية:



- اتساق السياسات على نطاق السياسات القطاعية الوطنية: ينبغي أن يتضمن الهدف النهائي للتنمية المستدامة، عبر مختلف المواضيع والوزارات، جهوداً متنسقة يراعى فيها أيضاً التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

- تماسك الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية مع إيلاء الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للمناطق دون الوطنية، لا سيما المناطق المتخلفة عن الركب، من أجل ضمان قدر أكبر من التكامل والتوازن بين النمو الإقليمي والبعد الاجتماعي؛
- التنسيق بين المستويين الوطني ودون الوطني لمواءمة الاستراتيجيات وكفالة توافر الدعم اللازم للإجراءات المتخذة على المستوى دون الوطني. ويتعين أيضاً النظر في وضع آليات للإدارة الرشيدة المتعددة المستويات بغرض التنسيق بين الحكومات الإقليمية والمحلية؛
- التعاون بين جميع مستويات الحكومة ومع جميع أصحاب المصلحة سيكون عاملاً أساسياً لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن يكون إنشاء الشراكات وإشراك مؤسسات المجتمع المدني ودوائر الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية في صميم جهود التنفيذ التي تبذلها الحكومات المحلية والإقليمية.

تنظيم وهيكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

١٥٤ - ثمة تجارب ملهمة لنظم الإدارة الرشيدة المتعددة المستويات المربوطة بأهداف التنمية المستدامة، ومنها الهيئتان القائمتان التاليتان اللتان يمكن الاحتذاء بهما: اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين المؤسسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كولومبيا؛ ومجلس التنمية المستدامة في الفلبين.

١٥٥ - وتوفر التشريعات والأنظمة الوطنية الأطر التي تعمل داخلها الحكومات المحلية والإقليمية. وينبغي أن تخلق هذه الأطر حوافر أو تزيل حواجز فيما يتعلق بإجراءات تحقيق التنمية المستدامة. وهذا أمر بالغ الأهمية خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز "مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة" و"اتخاذ القرارات على نحو شامل للجميع وتشاركي على جميع المستويات" (المهدف ١٦). وستقتضي تهيئة بيئة مؤاتية في كثير من البلدان توزيع المسؤوليات والموارد بين مختلف مستويات الحكومة بصورة أوضح وأنسب، وتحسين القدرات دون الوطنية في مجالات تخطيط المناطق الحضرية والأراضي والأقاليم وتقديم الخدمات الأساسية وتطوير المعارف والتكنولوجيا ونقلها.

١٥٦ - ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من منظوري المتابعة والتنفيذ على السواء، درجة عالية من اتساق السياسات وتنسيقها والتعاون بشأنها على جميع مستويات الحكومة

(الوطنية والإقليمية والمحلية) وفيما بينها. وستكون الإدارة الرشيدة المتعددة المستويات الفعالة مطلباً أساسياً لإيجاد أوجه التآزر والتكامل التي لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

التعاون والإبلاغ على الصعيد دون الوطني

١٥٧ - تعكف فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية على وضع خريطة طريق للمبادئ التوجيهية والحلول من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها بفعالية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وترد فيما يلي بعض الإجراءات المقترحة:

(أ) التوعية وتولي زمام الأمور على الصعيد دون الوطنية: ينبغي لشبكات الحكومات الإقليمية الترويج للحملات الداعية إلى "إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة" لتحسين التعريف بها والاعتراف بها، وتشجيع الحكومات المحلية والإقليمية الأعضاء على العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جميع أصحاب المصلحة والأفراد فهم أدوارهم والاتفاق عليها.

(ب) تمكين الحكومات المحلية والإقليمية من المشاركة في وضع استراتيجيات وطنية وأطر مؤسسية لتيسير إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة: وهناك دور مهم للرباطات الوطنية التابعة للحكومات المحلية والإقليمية في السعي إلى المساهمة في الاستراتيجيات الوطنية، وبناء التوافق الوطني، والدعوة إلى تهيئة بيئة تتيح إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع آليات فعالة للإدارة الرشيدة المتعددة المستويات.

(ج) الاستعداد لبدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني: وضع الأطر المؤسسية وأطر الإدارة الرشيدة اللازمة في الحكومات المحلية والإقليمية وتحليل الخطط أو برامج السياسات المحلية/الإقليمية القائمة للتأكد من مدى كفايتها واتساقها مع أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع الأهداف والغايات الوطنية.

(د) التعاون مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المتعددين: تشجيع آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة على الصعيد دون الوطني؛ وتحديد الاحتياجات والأولويات المشتركة داخل المجتمعات المحلية والأقاليم من خلال عملية تشاركية. ويمكن أن يكون ذلك مفيداً بوجه خاص في تحديد الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها.

(هـ) تنفيذ المشاريع الرئيسية بكفاءة وبروح من التشارك: سيستلزم عدم ترك أحد وراء الركب اتخاذ إجراءات متنوعة لمعالجة الضرورات والظروف التي يختص بها كل إقليم وكل مدينة وكل مجتمع محلي على حدة. ويمكن أن تساعد الحكومات المحلية والإقليمية



في تقييم الثغرات والأولويات المتعلقة بالمناطق داخل البلدان، من خلال تكييف الاستراتيجيات والخطط الرامية إلى كفالة إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يعود بالنفع على الجميع؛

(و) نظم ومؤشرات الرصد: لدى العديد من الحكومات المحلية والإقليمية مؤسسات وممارسات قائمة في مجال جمع البيانات وتحليلها. ويمكنها أيضا أن تسهم في جمع البيانات بطريقة مبتكرة ومشتركة بين أصحاب المصلحة المتعددين بغرض تنويع المصادر، وتوخي الشفافية، وتصنيف المعلومات، والتركيز على الخصائص. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي تحسينه، لا سيما فيما يتعلق بمواءمة المنهجيات بما يتيح إمكانية المقارنة، سيلزم توفير بيانات مصنفة على الصعيد دون الوطني للمساهمة في النظم الوطنية للرصد والإبلاغ؛

(ز) أفضل الممارسات والدروس المستفادة: سيتمح الإبلاغ على المستوى دون الوطني تحديد الخبرات الجيدة، والتحديات والعقبات التي تعترض سبيل التنفيذ على الصعيد المحلي. وبذلك يمكن أن تكتسب "الحلول المبتكرة المحلية أو الإقليمية" أهمية، بل ويمكن أن تكررهما الجهات الفاعلة على الصعيد دون الوطني في بلدان أخرى؛

(ح) المتابعة والإبلاغ على الصعيدين الوطني والعالمي، وتقييم الخبرات والاستفادة منها: ينبغي للحكومات دون الوطنية أن تساهم في عملية الإبلاغ والمتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي. وينبغي أن تحظى المستويات دون الوطنية باهتمام أكبر في الآلية الوطنية للاستعراض وتقديم التقارير. ومن شأن زيادة وضوح الرؤية واعتماد آليات إبلاغ محددة مخصصة للحكومات المحلية والإقليمية على الصعيدين الوطني والعالمي أن يشكلا حافزا كبيرا للعديد من الحكومات المحلية والإقليمية لتكثيف مشاركتها في هذه العملية.

١٥٨ - وينبغي أن تؤخذ قدرة الحكومات المحلية والإقليمية على تغيير السياسة العامة على أرض الواقع في الاعتبار عند إجراء الاستعراضات الوطنية. وتشكل الحكومات المحلية والإقليمية جهات شريكة استراتيجية في دعم التنمية العمرانية المتوازنة والشاملة على الصعيد الوطني، استنادا إلى شبكة قوية من المدن تعزز التماسك الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة بين المناطق. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي العمل، حيثما أمكن، على مواءمة استراتيجيات وإجراءات التنفيذ والجمع بينها لكي تسفر عن نتائج متسقة وفعالة في جميع البلدان. ويمكن للحكومات المحلية والإقليمية أن تثرى المبادلات على الصعيد الوطني من خلال تبادل ما لدينا من معارف ومن تجارب مبتكرة.

١٥٩ - وفي هذا الصدد، تحرص الحكومات المحلية والإقليمية وكذلك رابطاتنا على المساهمة والمشاركة في العمليات الوطنية لمتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة الدعوة إلى إجراء حوارات وطنية وإلى إتاحة فرص شاملة لمشاركة الحكومات المحلية. وينبغي أن تكون الاستعراضات الوطنية مفتوحة للتقارير والإسهامات التي تصدر على المستوى دون الوطني عن الحكومات المحلية والإقليمية، بل وعن المجتمعات المحلية الشعبية والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام وغيرها. ويمكن أن تؤدي هذه المساهمات دورا رئيسيا في تسخير البيانات المصنفة على المستوى دون الوطني وأن تعزز اتباع نهج منطلق من القاعدة في عمليات الرصد والتقييم.

المدن والتحضر المستدام في خطة عام ٢٠٣٠

١٦٠ - لقد تغير العالم منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمسة عشر عاما. فهناك حاليا ما يناهز ٥٤ في المائة من سكان العالم يعيشون في المدن والمستوطنات الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٦ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤). ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة بالنسبة إلى أفريقيا وآسيا، حيث ستركز فيهما نسبة ٩٠ في المائة من النمو الحضري على مدى العقود المقبلة.

١٦١ - ويُعتبر التحضر المستدام حاليا مسألة حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتجاوز هذا التحول الحضري الهائل الهدف الحضري ١١ حيث يتوقف عليه تحقيق معظم الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ (تتطلب حوالي ٦٥ في المائة من الغايات و ١٥٧ من المؤشرات تدابير على مستوى السياسة العامة الحضرية).

١٦٢ - وبالنظر إلى أوجه التآزر المهمة بين أهداف التنمية المستدامة من جهة، والمدن والأقاليم من جهة أخرى، ينبغي تشجيع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ على تقديم إسهامات محددة تحضيراً لمؤتمر الموئل الثالث المقبل.

١٦٣ - وسوف يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الخطة الحضرية الجديدة، التي يُفترض فيها أن تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يتيح هذا الاجتماع للدول الأعضاء والحكومات المحلية والإقليمية وجميع الجهات صاحبة المصلحة فرصة المساهمة والتفكير في إجراءات ملموسة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن والأقاليم.

١٦٤ - وتقود الحكومات المحلية والإقليمية عدة مناقشات في العملية التحضيرية للموئل الثالث. ومن خلال المساهمات المقدمة إلى مختلف الوحدات المعنية بالسياسة العامة، وإلى المؤتمرات الإقليمية والمواضيعية وجلسات الاستماع العالمية، تأكدت الأهمية الأساسية لإدراج المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات المحلية والإقليمية، التي ستضطلع بمسؤوليات محددة في مجال التنفيذ.

١٦٥ - وفي هذا السياق، تشارك المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية في فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية المذكورة، التي تعد منبرا فريدا لحشد وتنظيم الدوائر المناصرة لنا وتقديم توصيات مشتركة للموئل الثالث ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل شركاء هذه المجموعة أيضا في مختلف المبادرات التشاركية، مثل تحالف "كومونيتاس" من أجل المدن والمناطق المستدامة، الذي يضم خبراء من مختلف أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل إعداد مساهمات فنية بشأن المواضيع الرئيسية لهذه الخطة.

#### المساهمات المقدمة في الاستعراضات العالمية

١٦٦ - يمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بوصفه المنتدى الرئيسي لدعم استعراض ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠، أن يتيح التعلم المتبادل فيما بين البلدان والمناطق من خلال اتباع نهج جامع يشمل المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن "المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل". وتلتزم المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية بالإسهام في المنتدى من خلال الإبلاغ عن تجارب الحكومات المحلية والإقليمية وما نقوم به من مبادرات بهدف دعم استعراض أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

١٦٧ - وفي هذا السياق، فإن هدف المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية، التي نظمت في إطار فرقة العمل العالمية، هو تعزيز الاستعراضات الطوعية المتعمقة على المستوى دون الوطني بغية الإسهام في عملية الإبلاغ العالمية، ومن ثم إتاحة وضع أسس لمقارنة مختلف الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم. ويمكن تجميع التحديات والاستنتاجات والدراسات الفردية وتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتبارها مساهمة مشتركة وهامة في هذه العملية.

١٦٨ - وتبحث شبكات الحكومات المحلية والإقليمية والرابطات أيضا جدوى عقد مؤتمرات منتظمة تعنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني، قبل مواعيد انعقاد المنتدى في المستقبل، بغية المساهمة في عملية الاستعراض العالمي، وذلك بدعم من الأمم المتحدة والدول الأعضاء المهتمة.

١٦٩ - واستنادا إلى هذه الإجراءات الممكنة، تود المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية أن تطلعكم على استعدادنا لتنظيم المؤتمر الأول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني بغية المساهمة في استعراض الموضوع الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨، بعنوان "تحقيق استدامة المدن وتطوير القدرات الإنتاجية" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/70/684، الفقرة ٩٩).

## سادسا - العمال والنقابات العمالية

خطة عام ٢٠٣٠: كيف يؤدي الحوار الاجتماعي إلى مكافحة عدم المساواة وضمن التماسك الاجتماعي<sup>(١٣)</sup>

العالم يزداد تفاوتاً

١٧٠ - ما فتئت خطة التنمية العالمية الجديدة، المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، منذ الأيام الأولى من التفاوض بشأنها، مقرونة بالشعار والطموح المتمثل في "عدم تخلف أي أحد عن الركب". وهذا يعني بالنسبة للعمال والحركة النقابية الاعتراف بأوجه التفاوت المتزايدة التي تواجه الناس داخل البلدان وفيما بينها، واتخاذ إجراءات بشأنها.

١٧١ - فارتفاع أوجه التفاوت في الدخل لم يعد مجرد مسألة أخلاقية - حيث تترتب عليه تكاليف اقتصادية ويعيق عملية الانتعاش الاقتصادي التي يُفترض أن تتم على نطاق واسع وعلى نحو مستدام. وهناك أيضا عواقب خطيرة على المدى البعيد. فزيادة التفاوت تؤدي إلى انخفاض حراك الأجيال. ويؤدي سيطرة أصحاب الدخل العالي على خطة السياسات العامة

(١٣) تعتمد هذه الورقة إلى حد بعيد على أعمال قائمة؛ "Role of Collective Bargaining as part of a comprehensive strategy to reduce inequality" - الموقع: [http://www.tuac.org/en/public/e-docs/00/00/10/6D/document\\_doc.phtml](http://www.tuac.org/en/public/e-docs/00/00/10/6D/document_doc.phtml)؛ و "The Relevance of Social Dialogue in Development" - الموقع: <http://www.ituc-csi.org/social-dialogue-development>.

من خلال هيمنتهم المفرطة على التمويل السياسي في بعض البلدان إلى اختلال خطير في السياسة العامة، وإلى ترسيخ عدم الإنصاف في نماذج النمو الاقتصادي.

١٧٢ - ونتجت الزيادات في تفاوت دخل الأسرة المعيشية إلى حد بعيد عن التغيرات التي طرأت على توزيع الأجر والمرتبات، و "حصّة العمالة"، التي تمثل ٧٥ في المائة من دخل الأسر المعيشية في أوساط البالغين في سن العمل. ولا تنحصر اللامساواة في النطاق الجغرافي، فهي منتشرة في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء. وبينما يبلغ تفاوت الدخل أعلى مستوى له في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحسب معامل دجيني، فإنه أخذ في الازدياد داخل حصّة الأجر في العديد من بلدان العالم المتقدم النمو<sup>(١٤)</sup>. وقد زاد التفاوت مقيسا بنسبة الفئات العشرية العليا إلى الفئات السفلى لأصحاب الدخل في معظم بلدان مجموعة العشرين، إن لم يكن في كلها<sup>(١٥)</sup>. ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، أضحى التفاوت في الدخل أكثر انتشارا، وإن كانت لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين البلدان. وتشكل الملاذات الضريبية مظهرا سيئا من مظاهر التفاوت في الدخل وتزيد من ترسيخ ذلك التفاوت، ويجب أيضا كشفها والقضاء عليها تماما. ولا ينحصر وجود ملاذات ضريبية في بنما، بل هي شائعة في البلدان التي تدعي مكافحة التهرب الضريبي والفساد، ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

١٧٣ - ويترتب على ارتفاع وتزايد معدلات اللامساواة تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة. ووردت في سلسلة ورقات صدرت عن إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي مناقشة مفادها أن تزايد أوجه التفاوت، إضافة إلى سلوك وكلاء الوساطة المالية، قد أسهم في الفقاعة المالية التي تشكلت قبل عام ٢٠٠٨<sup>(١٦)</sup>. وخلصت أعمال أخرى إلى أن "المساواة تبدو عنصرا هاما من عناصر تعزيز النمو واستدامته". ويتعارض الارتفاع الحالي في مستوى التفاوت على نحو متزايد مع المسارات الثابتة نحو التنمية المستدامة. وبغض النظر عن الحجج الأخلاقية المؤيدة لتحقيق المزيد من المساواة، هناك أيضا حجة اقتصادية مقنعة بضرورة مكافحة عدم المساواة.

١٧٤ - فالفقر يؤدي إلى استبعاد ملايين المواطنين من الاقتصاد السائد، مما يحرمهم من فرصة تحقيق إمكاناتهم. وعلى مدى السنوات الماضية، قام عدد متزايد من الحكومات بخفض

(١٤) الموقع: <http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI/countries?display=map>

(١٥) المصدر: OECD Earnings Database, ILO Global Wage Database and OECD-EU Database on Emerging Economies for Brazil, China, India, Indonesia and South Africa

(١٦) انظر: Michael Kumhof and Romain Rancière, IMF Research Papers, 2011

الإنفاق العام، وكان ذلك يحدث في كثير من الأحيان في سياق ما يسمى بتدابير التقشف، فأخفقت تلك الحكومات في نهاية المطاف في الوفاء بالتزاماتها بكفالة جودة التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للجميع. ويؤدي ذلك إلى تقويض الحراك الاجتماعي والجهود الرامية إلى إقامة مجتمعات عادلة منصفة شاملة للجميع، وإلى الحد من آفاق النمو المستدام في الأجل المتوسط.

تفاقم اللامساواة في ظل تآكل مؤسسات سوق العمل

١٧٥ - يعد ضعف مؤسسات سوق العمل أحد الأسباب الرئيسية لتزايد اللامساواة. وترتب على "نموذج الإصلاح الهيكلي" المستخدم منذ الثمانينات من القرن الماضي أثر يتمثل في الحد من قدرة مؤسسات سوق العمل على التخفيف من التفاوت الحاصل في السوق، وهو أثر غير مرغوب فيه. وتراجعت نسبة العمال المشمولين بالاتفاقات الجماعية في العديد من الاقتصادات الصناعية.

١٧٦ - وقد أدى دمج الاقتصادات الوطنية في الأسواق العالمية وتوسيع نطاق سلاسل الإمداد العالمية إلى اشتداد المنافسة، كما حمل ذلك الشركات على خفض كلفة اليد العاملة عن طريق إعادة الهيكلة والاستعانة بمصادر خارجية ونقل أنشطتها إلى الخارج. وهذا، بدوره، زاد من الضغوط المؤدية إلى خفض الأجور وتردي ظروف العمل. وفي عدد من البلدان، اقترنت هذه التغييرات بتحرير أسواق العمل وتراجع دعم السياسات لمؤسسات سوق العمل الحمائية والتفاوض الجماعي. وأدت هذه السياسات، إلى جانب زيادة تنقل رأس المال، إلى انتزاع القدرة على التفاوض من العمال وممثليهم. ويقوم نموذج سلاسل الإمداد العالمية على انخفاض الأجور، وعلى العمل غير المضمون الذي يكون في كثير من الأحيان غير مأمون. ولا بد أن تؤدي الأهداف التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة إلى توفير العمل اللائق.

١٧٧ - وتشكل معايير العمل الدولية الأساس الذي تقوم عليه العدالة الاجتماعية والعمالة العادلة. وعلى الرغم من التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية على نطاق واسع، لا تزال هناك عقبات تحول دون الأعمال الفعلية لحق التنظيم والمفاوضة الجماعية (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨). وتؤكد البحوث الأخيرة لصندوق النقد الدولي أن "تراجع النقابات المهنية يرتبط ارتباطاً قوياً بارتفاع حصة الدخل في الفئة العليا"، وتضيف أن ذلك "سبباً يعزى إليه تقريباً نصف الزيادة التي بلغت ٥ نقاط مئوية في حصة الدخل لدى

فتة ال ١٠ في المائة العليا. كما أن نصف الزيادة تقريبا في معامل دجيني فيما يتعلق بصافي الإيرادات ناتج عن إلغاء التنظيم النقابي<sup>(١٧)</sup>.

١٧٨ - وباعتبار حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي من دعائم الحوار الاجتماعي، فإنهما تشكلان حجر الزاوية للحد من عدم المساواة، وذلك بفضل تحسين ظروف العمل وضمان علاقات عمل منصفة وإتاحة فرص الابتكار، وكذلك بفضل تقدير قيمة بناء المؤسسات الديمقراطية بوجه أعم. ومن الواضح أن الحوار الاجتماعي يؤدي دورا رئيسيا في إدارة التغيير المجتمعي.

عدم المساواة وخطة عام ٢٠٣٠ ودور الحوار الاجتماعي

١٧٩ - ثمة أدلة دامغة على أن عدم المساواة آخذ في الازدياد في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأوساط التنمية الدولية بوجه أعم قد اعتبرت اللامساواة من بين أهم التحديات الرئيسية والمتنامية التي تواجه التنمية المستدامة. ويتضح ذلك من الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أقرت خطة عام ٢٠٣٠ كذلك بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إيجاد العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، وذلك بتكريسها في الغايات الثماني التي وُضعت لها في أهداف التنمية المستدامة. ويعد تحقيق الركائز الأربع للعمل اللائق - إيجاد فرص العمل، وحقوق العمال، والحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية - أمرا ضروريا لكفالة "عدم تخلف أي أحد عن الركب". وفي ضوء الاتجاهات العالمية، لا يمكن التقليل من أهمية الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي في سياق الجهود المبذولة لمكافحة عدم المساواة. وهناك حاجة إلى عكس مسار الاتجاهات الحالية عن طريق تعزيز ودعم الحوار الاجتماعي ودور الشركاء الاجتماعيين.

١٨٠ - ويقصد بالحوار الاجتماعي أي نوع من أنواع التفاوض أو التشاور أو تبادل المعلومات بين ممثلي أرباب العمل والعمال والحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يتم على مستويات مختلفة، تتراوح بين المستوى القطاعي أو المهني والمستويين الوطني والإقليمي. ويمكن أن يسفر هذا الحوار عن نتائج مختلفة تتراوح بين الاتفاقات الجماعية على مستوى المؤسسات والاتفاقات الإطارية الدولية، والاتفاقات الثلاثية الوطنية.

(١٧) المصدر: Florence Jaumotte and Carolina Osorio Buitron in IMF "Finance & Development", March 2015, Vol. 52, No1.

١٨١ - ويتطلب الحوار الاجتماعي تهيئة بيئة مواتية وإطارا مؤسسيا فعالا. ويبدأ ذلك باحترام الحريات الأساسية المتمثلة في الحق في تكوين جمعيات والحق في التفاوض الجماعي. ويشكل ممثلو العمال وأرباب العمل المستقلون والمنظمات العمالية، إلى جانب علاقات العمل القائمة على ممارسات سليمة، وإدارات العمل التي تؤدي وظائفها، ومن بينها إدارات تفتيش العمل، واحترام "الشركاء الاجتماعيين"، المقومات الأخرى اللازمة لإرساء الحوار الاجتماعي.

١٨٢ - ونظرا إلى زيادة التوجه نحو القطاع الخاص في الدوائر الإنمائية والتركيز على النمو الاقتصادي، إلى جانب تزايد الشواغل بشأن أوجه عدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة على مستوى الدخل، أصبح الحوار الاجتماعي ضروريا. فمن بين مهام الحوار الاجتماعي ضمان احترام مؤسسات الأعمال التجارية لشروط العمل، ولهذا فهو يمثل وسيلة لضمان مساءلة مؤسسات الأعمال والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في إطار عملياتها<sup>(١٨)</sup>. ونظرا لغياب حماية مكرّسة وقابلة للإنفاذ للمبلّغين عن المخالفات من العمال، تضطلع النقابات العمالية بدور مهم في الكشف عن الممارسات الفاسدة وتحديدتها.

١٨٣ - وعلاوة على ذلك، فإن الحوار الاجتماعي وسيلة لتحسين فعالية النظم وإنصافها، وتعزيز نوعية تقديم الخدمات وتوفيرها. ويمثل العمال مصدرا قيّما للمعلومات، لا عن ظروف العمل والاحتياجات المهنية فحسب، بل أيضا، وهو الأهم، عن التحسينات التي ينبغي إدخالها على نطاق قطاعات بأكملها وعلى مستوى المنظومات.

١٨٤ - وأخيرا، فإن الحوار الاجتماعي برهن في العديد من حالات ما بعد انتهاء النزاعات وفي سياق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو إرساء الديمقراطية، على أنه أداة قوية لتثبيت العلاقات الاجتماعية وتمهيد السبيل للتقدم، بجمع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية والحكومات حول مائدة الحوار. وقد كان الحوار الاجتماعي في صميم عمليات الانتقال نحو مجتمعات حرة وديمقراطية كما حدث في جنوب أفريقيا وتونس وإندونيسيا وفي العديد من بلدان أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

(١٨) في الدراسة المعنونة "Business Accountability FOR Development" (مساءلة مؤسسات الأعمال التجارية من أجل التنمية)، التي أصدرها الاتحاد الدولي لنقابات العمال - شبكة نقابات التعاون الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠١٥، تم تسليط الضوء على آليات المساءلة القائمة عموما، وعُرضت معايير محددة لضمان فعالية مبادرات القطاع الخاص في مجال التنمية - <http://www.ituc-csi.org/business-accountability-for-development>.



أثر الحوار الاجتماعي على التنمية: النقاط البارزة في التجارب القطرية

١٨٥ - سعيًا إلى تقييم أثر الحوار الاجتماعي وأهمية تطويره على الصعيد الوطني، أجرت الحركة النقابية في الآونة الأخيرة دراستين عن حالتين قطريتين، في غانا وأوروغواي. وترد هنا النقاط البارزة الواردة في هاتين الدراستين. وتبيّن كل تجربة من هاتين التجربتين القطريتين كيف يمكن للحوار الاجتماعي أن يساعد على تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة.

١٨٦ - فقد كشفت دراسة حالة غانا عن مساهمات هامة في تحقيق غاياتٍ في إطار الأهداف ١ و ٨ و ١٠. وعلى الصعيد الوطني، أدى الحوار الاجتماعي الذي دار في إطار المشاورات الثلاثية إلى تحقيق زيادة بنسبة ١٥٠٠ في المائة في الحد الأدنى للأجر اليومي الوطني خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. أما الحوار الثنائي الذي يتم على مستوى المؤسسات والذي يحدد مستوى الأجور وظروف العمل وتنظيم العمل، فهو يندرج ضمن إطار قانوني ومؤسسي يستند إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وهو مكرّس في دستور البلد وفي قانون العمل. وبالإضافة إلى تحسين الأجور وتحسين ظروف العمل، يتيح الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسات مجالًا يسمح للعمال بالتأثير على تنظيم العمل وعلى إدارة المؤسسات التي يعملون فيها، وبذلك يكون قد أسهم في تشجيع إقامة علاقات عمل إيجابية في البلد. وقد أصبح الحوار الاجتماعي عنصرًا رئيسيًا في صياغة السياسات الاقتصادية المتوسطة الأجل في غانا، مثل استراتيجية الحد من الفقر في غانا، وأسهم في الماضي في التخفيف من آثار ارتفاع أسعار خدمات المرافق العامة. بيد أن عدم وجود هياكل وإجراءات محدّدة بصورة شاملة، وكذلك انعدام التأثير الخارجي للمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد قلّل من النتائج الإيجابية التي يمكن أن يحققها هذا النوع من الحوار الاجتماعي.

١٨٧ - أما حالة أوروغواي فقد برهنت على أثر الحوار الاجتماعي في تحقيق الأهداف ١ و ٥ و ٨ و ١٠. وقد استُخدمت الصيغة الحالية للحوار الاجتماعي في البلد لأول مرة في إطار ظروف اقتصادية قاسية. وفي الوقت الذي استلمت فيه حكومة اليسار - الوسط الجديدة مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٥، كان البلد بصدد التعافي من أزمة اقتصادية عميقة، وكانت نسبة الديون العامة تتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة البطالة تبلغ ٢٠ في المائة، وكان واحد من كل ثلاثة من سكان البلد يعاني من الفقر. وكانت سياسات إلغاء الضوابط التنظيمية التي اتبعتها الحكومات السابقة قد تسببت في إضعاف نقابات العمال وأدت إلى خفض الحد الأدنى للأجور، مما أدى إلى تفاقم الأزمة في سوق العمل. ومن أجل التصدي لذلك، وضعت الحكومة الجديدة في مقدمة أولويتها بلورة سياسة

اجتماعية وشددت على أهمية الحوار الاجتماعي. وقد سمح ذلك للحركة النقابية في أوروغواي، التي كانت تضطلع بدور قوي عادة في تمثيل مصالح العمال، بالقيام بدور متميز في إطار الحوار حول سياسات العمل، وكذلك بشأن المواضيع الأخرى التي تسهم في تحقيق التنمية والإدماج الاجتماعي. ونتيجة لذلك، أصبحت سوق العمل عاملاً رئيسياً في رفع مستوى معيشة السكان، وكذلك في جهود الحد من الفقر عموماً وتوزيع الدخل بطريقة أكثر عدلاً. وارتفعت الأجور الحقيقية دون انقطاع لمدة عشر سنوات متتالية، مسجلة زيادة بنسبة ٥١,٥ في المائة على امتداد ذلك العقد. وشاركت الحركة النقابية في أوروغواي، التي يمثلها اتحاد نقابات العمال - المؤتمر الوطني للعمال بنشاط في الحوار الوطني بشأن الضمان الاجتماعي لكفالة اتباع منظور يراعي المسؤولية الاجتماعية عند صياغة القوانين وتنفيذ السياسات العامة. ورغم نشوء العديد من الخلافات بين الأطراف المعنية، فقد كانت نتائج الجولة الأولى للحوار الوطني بشأن الضمان الاجتماعي مشجعة حيث أدى عدد من الاتفاقات المبرمة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، مثل إعادة تصميم برنامج استحقاقات البطالة واعتماد قانون بشأن تيسير إمكانية المشاركة في صناديق التقاعد. وتواصل الحوار الاجتماعي بعد ذلك مما أدى إلى تنظيم جولة ثانية للحوار الوطني بشأن الضمان الاجتماعي. وفي الوقت الراهن، وجهت الحكومة الحالية دعوة للمشاركة في مناقشة وإدارة نظام الرعاية الوطنية.

١٨٨ - وفي سياق الأهمية المتزايدة "للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين"، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يعرض الحوار الاجتماعي أمثلة على شراكات أقيمت بين العديد من أصحاب المصلحة واستمرت في الكثير من البلدان على مدى عقود عديدة. ويمكن استخلاص دروس قيمة من هذه التجربة. وتسلط كل واحدة من هاتين الدراستين القطريتين الضوء على مدى أهمية الحوار الاجتماعي لتعزيز الركائز الثلاث الأخرى لبرنامج توفير العمل اللائق.

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصد من خلال الحوار الاجتماعي

١٨٩ - تؤكد الحركة النقابية أن الركائز الأربع لبرنامج توفير العمل اللائق على نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً. ولهذا فلا يمكن تحقيق أي هدف أو غاية متصلة ببرنامج توفير العمل اللائق دون تحقيق جميع الأبعاد، ومن بينها الحوار الاجتماعي. ومع أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تتضمن أي إشارة صريحة إلى الحوار الاجتماعي، فهو يمثل عنصراً حاسماً لتحقيق الهدف المتعلق بالعمل اللائق (بالنسبة للهدف ٨، وأيضاً بالنسبة للعديد من الأهداف الأخرى، مثل الأهداف ١ و ٥ و ١٠ و ١٦).

١٩٠ - ولا يخفى على أحد أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب تعبئة الكثير من الموارد المالية، كما سيتطلب توفير دعم كبير عن طريق وسائل غير مالية. ودون وجود مؤسسات نشطة وقوية تنظّم سوق العمل، وحوار اجتماعي، وتفاوض جماعي، سيكون تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بتوفير العمل اللائق في غاية الصعوبة. وتشير الأدلة المعروضة منذ البداية إلى وجود صلات متينة بين ضعف المؤسسات التي تنظّم سوق العمل وتفاقم انعدام المساواة. ولهذا سيكون الحوار الاجتماعي وسيلة تنفيذ بالغة الأهمية في السنوات القادمة إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن الحوار الاجتماعي، كما ذُكر سابقاً، يتطلب هئية بيئة مواتية وإطاراً مؤسسياً فعالاً يركز أولاً وقبل كل شيء على احترام وحماية الحريات والحقوق الأساسية في مكان العمل.

١٩١ - أما فيما يتعلق برصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على المستويات من الوطني إلى العالمي، فإن الحوار الاجتماعي مهم لسببين اثنين. أولاً، من أجل تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة ببرنامج توفير العمل اللائق، يجب تعزيز واستخدام الحوار الاجتماعي، باعتباره أحد ركائز توفير العمل اللائق. وسيتطلب ذلك جمع بيانات تُقيّم مباشرة وجود الحوار الاجتماعي وفائدته على الصعيد القطري. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستفيد عمليات الاستعراض المنفذة على المستوى الوطني من الطابع التشاركي والديمقراطي الذي يتسم به الحوار الاجتماعي عند إجراء الاستعراضات. ومن المؤمل أن تكون عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ عملية شمولية وتشاركية، وسيكون الحوار الاجتماعي وسيلة لضمان ذلك. وستكتسي هذه المسألة أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر باستعراض المجالات التي تشمل برنامج توفير العمل اللائق.

١٩٢ - وعند التنفيذ والرصد، سيكون دور منظمة العمل الدولية، وهيئاتها الثلاثية ونظامها الإشرافي، ذا أهمية حاسمة في عملية رصد خطة عام ٢٠٣٠. وتتوافر في منظمة العمل الدولية، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في جميع المجالات المتصلة بالعمل، السمات المطلوبة لدعم تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة.

”عدم تخلف أي أحد عن الركب“ يعني التصدي لعدم المساواة

١٩٣ - إن عكس الاتجاه نحو تفاقم أشكال عدم المساواة من الشواغل التي لا تقل إلحاحاً عن إنهاء الفقر المدقع. وهناك وسائل برهنت على جدواها في مكافحة عدم المساواة وهذه الوسائل لا يتطلب تنفيذها إلا توافر الإرادة السياسية، بما في ذلك النضال من أجل تحقيق العدالة الضريبية والتصدي للملاذات الضريبية. وتبعث خطة عام ٢٠٣٠ على الأمل في إقامة مجتمعات أكثر عدلاً من خلال تحقيق برنامج توفير العمل اللائق للجميع. وتساعد

المؤسسات التي تنظّم سوق العمل، مثل الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي ونقابات العمال على إقامة مجتمعات أكثر عدلاً وتدعم التنمية الشاملة والمستدامة حقاً.

## سابعاً - مجتمع العلوم والتكنولوجيا

### مقدمة

١٩٤ - يرحب مجتمع العلوم والتكنولوجيا<sup>(٩)</sup> ترحيباً حاراً باعتماد "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بما في ذلك الإطار الذي يشمل ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الواردة في صلبها. ويؤيد مجتمعنا بشدة الرؤية التي تضمنتها الخطة والتي تجعل الناس والكوكب محور تركيزها، مع الاعتراف بأن التنمية البشرية والرفاه والإنصاف ورعاية البيئة أمور مترابطة لا انفصام لها. وباعتماد أهداف التنمية المستدامة، اعترفت الأمم بالمعارف العلمية الجديدة التي تدعو إلى اتباع نهج وقائي إزاء التغيرات المستمرة التي تطرأ على النظام الأرضي وعلى المجتمعات.

١٩٥ - وستؤدي العلوم والتكنولوجيا دوراً حاسماً في نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالمعارف العلمية توفر الأساس لاتخاذ قرارات تستند إلى أدلة ملموسة بشأن التنمية المستدامة وذلك على جميع المستويات. وتُعين العلوم على تحديد المؤشرات على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وهي أساسية أيضاً لتقييم التقدم المحرز، واختبار الحلول، وتحديد المخاطر الناشئة والفرص المتاحة. وبالمثل، يمثل تطوير وتطبيق تكنولوجيات نظيفة جزءاً ضرورياً من الحلول للعديد من التحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة. وتحتاج خطة عام ٢٠٣٠ للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في كل خطوة؛ ولهذا فمن الضروري زيادة تعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات الفردية والمؤسسية في هذه المجالات.

١٩٦ - وتكمن المهمة الرئيسية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في توفير القيادة والتوجيهات السياسية للعمل على الصعيد العالمي، مما يؤثر على الإجراءات المتخذة على جميع النطاقات الجغرافية الأخرى. وللقيام بهذا الدور، ينبغي أن يركز المنتدى علىوظيفتين رئيسيتين وهما: استعراض التقدم المحرز صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الجديدة والناشئة التي تواجهها التنمية المستدامة. ولتنفيذ هذه الولاية الواسعة النطاق، يحتاج المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى مساهمات حيوية من العلوم

(٩) الشركاء المنظّمون للمجموعة الرئيسية لمجتمع العلوم والتكنولوجيا هم الجهات التالية: المجلس الدولي للعلوم، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/majorgroups/scitechcommunity>.

والتكنولوجيا. ومجتمع العلوم والتكنولوجيا ملتزم بتقديم الدعم للمنتدى في جميع أنشطته، بما في ذلك في إطار الجهود المحددة الرامية إلى تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات.

ضمان الأداء الفعال للآيتين الجديدتين المتصلتين بالعلوم والتكنولوجيا اللتين أقرتهما خطة عام ٢٠٣٠

١٩٧ - يؤيد مجتمع العلوم والتكنولوجيا بقوة الآيتين الجديدتين المتصلتين بالعلوم والتكنولوجيا وهما: '١' آلية تيسير التكنولوجيا المشتركة بين العديد من أصحاب المصلحة، و'٢' تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

١٩٨ - وتضم آلية تيسير التكنولوجيا، التي تستند إلى التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة من بينهم الدول الأعضاء والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وجهات معنية أخرى، الجهات التالية: فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معنيا بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاونيا لأصحاب المصلحة المتعددين معنيا بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنبرا إلكترونيا.

١٩٩ - ومن أجل تعزيز التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة تضم ١٠ أعضاء<sup>(٢٠)</sup> تقدم الدعم لآلية تيسير التكنولوجيا وتضم هذه المجموعة ممثلين عن الدوائر العلمية وغيرهم من أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية، ومن بينهم خبراء من المجلس الدولي للعلوم، ومن الرابطة الأمريكية للعلوم بالعلوم، والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية. وقد طُلب من المجموعة، التي تعمل مع فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، أن تساهم في الأعمال التحضيرية للمنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن تساعد على تطوير وتفعيل المنبر الإلكتروني، وأن تقدم إحاطات ومساهمات أخرى إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٠٠ - ويؤيد مجتمعنا تأييدا تاما غايات آلية تيسير التكنولوجيا التي يتمثل هدفها العام في المساعدة على تطوير نظم علمية وتكنولوجية وابتكارية تفي بالغرض دعماً لتنفيذ أهداف

(٢٠) الأعضاء هم: بيتر باكر (المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة)؛ وإيلمر ويليام الابن كولغلازير (الرابطة الأمريكية للعلوم بالعلوم)؛ وميرنا كانغهام (مركز الحكم الذاتي والتنمية للشعوب الأصلية)؛ وإليندا دانيو (فريق العمل المعني بالتحديات والتكنولوجيا والتركيز)؛ وشيوانان فو (جامعة أكسفورد)؛ وباولو غاديلها (مؤسسة أوسالدو كروز)؛ وهايدي هاكمان (المجلس الدولي للعلوم)؛ ورومين موريتزي (أكاديمية العالم الثالث للعلوم)؛ ونيويسا ناكيسينوفيتش (المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية)؛ وحياء سندي (معهد أيتو-٢٠١٢).

التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن يتيح المنتدى المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار فرصة لإجراء حوار رفيع المستوى بانتظام بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة بين واضعي السياسات، والعلماء والخبراء في مجال التكنولوجيا والابتكار، وممثلي المجموعات الأخرى من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. وينبغي أن يكون سد الفجوة الآخذة في الاتساع في القدرات العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة من بين المسائل المركزية المطروحة. وينبغي استخدام آلية تيسير التكنولوجيا لتعزيز التعاون الدولي بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإتاحة إمكانية الاستفادة منها، بسبل من بينها تبادل المعارف والتكنولوجيا.

#### إطار للاستعراض العالمي

٢٠١ - لقد تم حشد أعضاء مجتمع العلوم والتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم للمساهمة والمشاركة في أول منتدى متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة (٦ - ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦). وسيركز هذا المنتدى على "تسخير الطاقة الكامنة في العلم والتكنولوجيا والابتكار للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ولضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب، ينبغي أن يتضمن المنتدى مناقشة - يشارك فيها المتخصصون في علوم الطبيعة والاجتماع والمهندسون، وغيرهم من أصحاب المصلحة - بشأن أفضل الممارسات المتبعة في التصميم المشترك لبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الأولوية مع من هم في أمس الحاجة إلى الحلول في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومع أكثر الفئات ضعفا وتهميشا. وستُسجَل نتائج وتوصيات المنتدى في موجز يعده الرئيسان المشاركان سيرسل إلى دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. ونحث الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في هذه الدورة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه المسائل الهامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٠٢ - وثمة أداة أخرى هامة متصلة بالعلوم والتكنولوجيا أُقرت في خطة عام ٢٠٣٠ وهي تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي يشكّل جسرا فعالا لربط العلوم بالسياسات العامة. وكانت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ هي أول وثيقة تدعو إلى إعداد هذا التقرير باعتباره من منشورات الأمم المتحدة الرامية إلى تمكين الترابط بين العلوم والسياسات خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأعدت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية نموذجا لهذا التقرير عام ٢٠١٤، ثم وضعت التقرير الأول عام ٢٠١٥

بالتعاون والتشاور مع مجتمع العلوم والتكنولوجيا. وقد قدّم كل من المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية إسهامات جوهرية في وضع التقرير.

٢٠٣ - ويدعم مجتمع العلوم والتكنولوجيا بقوة النهج المتعدد أصحاب المصلحة والمتعدد المستويات الذي تتبّعه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في إعداد طبقات تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وسيكون تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٦ متاحاً لدورة المنتدى عام ٢٠١٦: وخلال عملية إعداد هذه الطبعة شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المجلس الدولي للعلوم في عقد اجتماع فريق خبراء عن "القضايا الناشئة واستعراضات الأقران" (١٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)<sup>(٢١)</sup>. وتناول الاجتماع الذي حضره نحو ٣٠ عالماً من علماء الطبيعة والاجتماع وممثلاً عن الشبكات الرئيسية والمنظمات، مثل اليونسكو ومبادرة أرض المستقبل وشبكة حلول التنمية المستدامة، مسألتين هامتين في إعداد الطبقات القادمة من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي هما: النهج المناسبة لتحديد القضايا الناشئة وسبل تنظيم استعراضات الأقران للمعارف العلمية المقدمة.

٢٠٤ - ويتطلع مجتمع العلوم والتكنولوجيا إلى نتائج عملية التشاور التي أجراها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن نطاق التقرير ومنهجيته ووتيرة إصداره، وكذلك بشأن علاقته بالتقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة، الذي سيُسترشد بمحصيلته في دورة المنتدى لعام ٢٠١٦. ويلتزم مجتمع العلوم والتكنولوجيا، الذي شارك في تنظيمه كل من المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، التزاماً كاملاً بالعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشركاء الآخرين لكي تكون الإسهامات في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في إطار عملية شاملة ولكي تكون كل طبعة من طبقات التقرير أداة قوية قائمة على الأدلة يسترشد بها صانعو السياسات.

تعزيز النهج المتكاملة في وضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها واستعراضها

٢٠٥ - لقد كان مجتمع العلوم والتكنولوجيا صريحاً عندما أشار إلى خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها "خطة متكاملة". ولذلك، يجب أولاً اتباع نهج متكامل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأن تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المندرجة في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يتم بطريقة متكاملة، في إطار سياسات عامة متنسقة.

(٢١) التقرير متاح على الرابط التالي:

.<https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=13&nr=1859&menu=1634>

وثانيا، ثمة تفاعلات هامة بين معظم الأهداف الإنمائية للألفية: تفاعلات قد تكون إيجابية إذا ما تعلّقت بأوجه التآزر أو سلبية إذا ما تمخضت عن مقايضات. ومع أن بعض هذه التفاعلات درست دراسة مستفيضة (مثل الصلات بين الغذاء والماء والطاقة مثلا) فهناك تفاعلات أخرى غير معروفة جيدا. ويتمثل الهمّ الأكبر في أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لا يتناول المقايضات الممكنة، مثل تلك القائمة بين تغير المناخ والنمو الاقتصادي والطاقة. وبالفعل، أظهرت إحدى النتائج الرئيسية "لاستعراض الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة"<sup>(٢٢)</sup> الذي أجراه المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية أنه لا تزال ثمة تحديات أساسية في كفالة اتباع نهج متكامل وتجنب التوقّع في تنفيذ الأهداف.

٢٠٦ - واستنادا إلى هذا الاستعراض، يعمل المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية على إعداد تقرير معنون "فهم أوجه الترابط وعلاقات الاتساق بين أهداف التنمية المستدامة من منظور العلوم والسياسات العامة" من شأنه أن يوفر إطارا تحليليا لتوصيف نطاق التفاعلات المحتملة ذات الآثار السلبية أو الإيجابية بين الأهداف والغايات المقدمة وفق سلّم من سبع نقاط؛ وسوف يعرض التقرير مجموعة من الأمثلة على أوجه التآزر والمقايضات لإيضاح كيفية جعل الإطار التحليلي والتصنيف المقدم أداة لتحقيق الاتساق في السياسات العامة وترتيب الأولويات. وينبغي أن تفي هذه الأداة بوجه خاص البلدان في وضع إطار متكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وينشر الموقع الشبكي للمجلس الدولي للعلوم (www.icsu.org) نسخة أولية من هذا التقرير.

تحقيق الفائدة القصوى من ثورة البيانات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء

٢٠٧ - مع بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ثمة حاجة ملحة إلى استخدام ثورة البيانات لصالح جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة. وتستفيد العديد من الحكومات والشركات الخاصة والباحثين ومنظمات المجتمع المدني بالفعل من عالم جديد من البيانات، تتوافر فيه بيانات بسرعة وبكميات أكبر وبتفاصيل أكثر من أي وقت مضى. ولكن عددا كبيرا جدا من الحكومات والأوساط العلمية وغيرها من أصحاب المصلحة مستبعدون بسبب افتقارهم إلى الموارد والمعارف والقدرات والفرص.

(٢٢) تقرير المجلس الدولي للعلوم/المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية متاح على الرابط التالي:  
<http://www.icsu.org/publications/reports-and-reviews/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015>



٢٠٨ - وقد صدر التقرير الأخير لفريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الذي أنشأه الأمين العام في الوقت المناسب (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤). ويحدد هذا التقرير مجموعة شاملة من التوصيات في أربعة مجالات، هي: '١' تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ والمعايير؛ و '٢' تقاسم التكنولوجيا والابتكارات من أجل الصالح العام؛ و '٣' توفير موارد جديدة لتنمية القدرات؛ و '٤' النظر في مسائل التنسيق العالمية وغيرها من مسائل الإدارة الرشيدة.

٢٠٩ - ونظر مجتمع العلوم والتكنولوجيا إلى هذا التقرير باهتمام كبير وهو يحثّ المنتدى، بالاشتراك مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، على متابعة المجموعة الشاملة من التوصيات التي قدّمها فريق الخبراء الاستشاري المستقل. وتعكف الأوساط العلمية الدولية من جانبها على بحث مسائل إدارة البيانات والوصول إليها والسياسات العامة المتصلة بها، ولا سيما عبر هيئتين من هيئات المجلس الدولي للعلوم، وهما: لجنة البيانات للعلوم والتكنولوجيا ونظام البيانات العالمي التابع للمجلس الدولي للعلوم.

٢١٠ - وتعمل لجنة البيانات للعلوم والتكنولوجيا، التي تأسست عام ١٩٦٦، على تحسين جودة البيانات المهمة لجميع العلوم الطبيعية والإنسانية وموثوقيتها وإدارتها وسهولة الحصول عليها. وتتعرف استراتيجية اللجنة بالتحويلات التاريخية الناجمة عن 'ثورة البيانات' وتحدد ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية:

(أ) السياسات المتعلقة بالبيانات: دعم تنفيذ المبادئ والسياسات والممارسات المتصلة بالبيانات

(ب) العلوم المتصلة بالبيانات: توسيع آفاق علوم البيانات وتكليفها مع البحوث العلمية

(ج) بناء القدرات في مجال البيانات: تحسين المهارات وأداء نظم العلوم (لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل)

٢١١ - أما نظام البيانات العالمي التابع للمجلس الدولي للعلوم فيهدف إلى تشجيع حصول الجميع على قدم المساواة على البيانات العلمية المضمونة الجودة، وخدمات البيانات والمنتجات والمعلومات المتصلة بها، حرصاً على حسن إدارة في الأجل الطويل عبر طائفة من التخصصات. وعلاوة على ذلك، يؤيد نظام البيانات العالمي التابع للمجلس الدولي للعلوم إنشاء خدمات موثوقة لتقديم البيانات العلمية وهو ملتزم بتعزيز الامتثال لمعايير البيانات والاتفاقيات المتفق عليها. وكثير من مجموعات البيانات المتاحة من خلال مستودعات بيانات

وخدمات البيانات التي يقدمها نظام البيانات العالمي التابع للمجلس الدولي للعلوم مفيدة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتبعاً لذلك، وضع نظام البيانات العالمي التابع للمجلس الدولي للعلوم، كخطوة أولى، قائمة بمقدمي البيانات تحدد الكلمات الرئيسية ذات الأهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأسهم نظام البيانات العالمي كذلك في إعداد الفصل ٨ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي المعنون نُهج جديدة خاصة بالبيانات لرصد التنمية المستدامة: حالة أفريقيا.

٢١٢ - وتعمل الهيئتان معا أيضا من خلال عقد مجموعة مؤتمرات عن البحث العلمي (SciDataCon) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حول موضوع ”توسيع آفاق علوم البيانات في البحث العلمي“<sup>(٢٣)</sup> من أجل معالجة طائفة من المسائل الملحة والأساسية المتصلة بثورة البيانات، وبالتحول الذي طرأ على البحث العلمي حديثا على إثر ثورة البيانات ومعالجة هذه المسائل أثناء إجراء البحوث.

٢١٣ - واستنادا إلى هذه الأنشطة، أصدر المجلس الدولي للعلوم وثلاث منظمات علمية دولية رئيسية أخرى - المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية والأكاديمية العالمية للعلوم والشراكة بين الأكاديميات - اتفاقا دوليا بشأن البيانات المفتوحة في عالم البيانات الضخمة<sup>(٢٤)</sup> وقد أشار إليه تقرير الأمين العام المعنون ”استشراف آفاق التنمية الرقمية“ الصادر عن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في المجلس الاقتصادي (E/CN.16/2016/3)<sup>(٢٥)</sup>، وباب التوقيع على هذا الاتفاق مفتوحا الآن للمنظمات/المؤسسات العلمية الأخرى.

تعزيز العلم والتكنولوجيا - وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٢١٤ - يشكل تعزيز الشراكة بين واضعي السياسات والممارسين والعلماء وقطاعات أخرى من المجتمع المدني، باعتباره من وسائل التنفيذ وتهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مسألة أساسية للمشاركة في تحديد المسائل الحاسمة التي يتعين التصدي لها؛ والمشاركة في إنتاج المعارف التي تدعم بفعالية عملية اتخاذ القرارات على مختلف المستويات؛ والمشاركة في التوصل إلى حلول مثبتة بأدلة علمية.

(٢٣) [www.scidatacon.org/2016](http://www.scidatacon.org/2016).

(٢٤) الاتفاق متاح على الرابط التالي: [www.icsu.org/science-international/accord](http://www.icsu.org/science-international/accord)؛ واستمارة إقرار الاتفاق متاحة على الرابط التالي: <https://docs.google.com/forms/d/1LGAoUnS3vJ1-3yc5d-ZNIMyGoeKRRn4fbwXnL1qw78/viewform>.

(٢٥) [http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162016d3\\_en.pdf](http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ecn162016d3_en.pdf).

٢١٥ - وهناك حاجة ماسة إلى تسخير العلوم والتكنولوجيا بقدر كبير لأغراض التنمية المستدامة. وإننا نحثُّ البلدان، النامية منها والمتقدمة النمو، على زيادة الأنشطة العلمية والتكنولوجية الوطنية وتنمية القدرات الموجهة لتحقيق التنمية المستدامة، ونشجع على توطيد التعاون بين الأوساط العلمية والأوساط المعنية بالسياسات العامة. وينبغي للحكومات أيضا أن تعزز دعمها للتعاون الدولي في مجال البحوث العلمية الهامة، وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وتبادل المعارف والابتكار.

٢١٦ - ويذكر الأمين العام في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعض المجالات الرئيسية التي يمكن من خلالها تعزيز دور العلم في تحقيق التنمية المستدامة بوجه عام، والتي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

(أ) زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير، مع تجنب الدعم المالي للابتكارات التي تعزز المنتجات وعمليات الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

(ب) تحسين مستوى مشاركة المرأة والفتاة في مجالات العلم والتكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات) والهندسة والرياضيات.

(ج) تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، للسماح لها بالاستفادة من زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(د) إقامة الشراكات في مجال التكنولوجيا على أساس المبادرات التي تشمل أصحاب المصلحة المتعددين ويجدونها الحرص على إيجاد حلول. وضمان حصول الجميع على فوائد المعارف والتكنولوجيا، بما في ذلك أشد البلدان فقراً؛ وإيجاد الحوافز السليمة للممارسات المستدامة، والابتكارات التكنولوجية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

#### دور العلوم والهندسة في دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى

أوضحت وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ دور العلوم في دعم أهداف التنمية المستدامة، الذي ينبغي أن يكون جزءاً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومنذ ذلك الحين، تشارك الأوساط العلمية والهندسية مشاركة تامة وتعمل بجمّة على بناء الهياكل الأساسية اللازمة لدعم الخطة، بالاستناد إلى عقود من التنسيق الدولي للبحوث. وفي عام ٢٠١٢، وضعت على وجه الخصوص مبادرتان أساسيتان جديدتان على الصعيد الدولي - مبادرة أرض المستقبل وشبكة حلول التنمية المستدامة - بهدف حشد الدعم من الأوساط العلمية

لأهداف التنمية المستدامة. وهذا الأمر، بالإضافة إلى مشاركة منظمات الهندسة والمنظمات الأخرى القائمة، يوفر إطارا دوليا جديدا لدعم السياسات العامة والمشاركة فيها. وفي هذا الإطار:

- يضطلع المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بمهمة التنسيق الدولي وبمثالان الأوساط العلمية بوصفهما جزءا من المجموعة الرئيسية لمجتمع العلوم والتكنولوجيا - الذي شارك في تنظيمه أيضا الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة.
- توفر مبادرة أرض المستقبل التنسيق الدولي للبحوث المتعددة التخصصات التي تدعم خطة أهداف التنمية المستدامة.
- تتولى شبكة حلول التنمية المستدامة تجميع واختبار الحلول العلمية ذات الصلة بخطة أهداف التنمية المستدامة.
- يسدي المجلس الاستشاري العلمي المشورة للأمين العام.
- تركز اللجان التقنية الدائمة في الاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وهذه المنظمات والشبكات العلمية والهندسية الدولية المذكورة أعلاه في وضع مثالي يؤهلها للعمل معا على دعم التفاعل الجديد بين العلوم والسياسات والممارسات الذي لا بد منه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينطبق هذا على وجه التحديد على الائتلاف القائم بين المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومبادرة أرض المستقبل وسائر الشركاء المحتملين، مثل شبكة حلول التنمية المستدامة والمجلس الاستشاري العلمي.

## ثامنا - مجموعة أصحاب المصلحة من قطاع التعليم والأوساط الأكاديمية

عدم تخلف أي أحد الركب: ما الذي نعنيه وما الذي يستتبع ذلك؟

٢١٧ - "عدم تخلف أحد عن الركب" مبدأ في صميم خطة التنمية المستدامة، حيث أن أهدافها وغاياتها تؤثر في جميع الأمم والشعوب مع التشديد على الشمول والمساواة والإنصاف وعدم التمييز واحترام جميع حقوق الإنسان، بغض النظر عن نوع الجنس والسن والمركز الاقتصادي والموقع والعرق والأصل الإثني والدين والإعاقة والطبقة الاجتماعية والميل الجنسي ووضع الإقامة. وهو يبرز مدى الترابط بيننا جميعا ويتوخى إزالة العوائق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلا عن تغيير علاقات القوى التي ترسخ ثقافة العنف والتمييز والحكم القمعي وتسليع الحياة والشعوب وازدراء حقوق الإنسان والإفلات من

العقاب والتي تحول دون مشاركة كل فرد منا بنشاط في المجتمع ودون إعمال حقوق الإنسان المكفولة لنا، وهيئة بيئة مؤاتية للعيش في رفاه وبكرامة.

٢١٨ - وعلينا ونحن نبدأ تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة أن نعترف بأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تنجح في معالجة أوجه عدم المساواة؛ بل ازدادت أوجه عدم المساواة في الواقع في جميع أنحاء العالم. ويتسم المبدأ التوجيهي الكامن في فكرة "عدم تخلف أحد عن الركب" بأهمية خاصة في سياق تزايد الأزمات وتفاقمها، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية والتراعات، وكلها تؤثر في أكثر الفئات تهميشاً أصلاً. ولذلك يجب أن يظل مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" في صميم خطة أهداف التنمية المستدامة ونحن نمضي قدماً في هذا السبيل، بما يضمن التغيير الهيكلي الذي يؤدي إلى تعزيز المساواة والشمول.

٢١٩ - وللهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة دور حاسم في تشجيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلها، بما فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لأنه يشجع على تعزيز المواطنة وتمكين جميع الرجال والنساء والفتيان والفتيات من تحقيق كامل إمكاناتهم والمشاركة بنشاط في المجتمع. والتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وحق داعم يعزز سائر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية. وعلاوة على ذلك، يؤدي التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم غير المدرسي والتعلم مدى الحياة دوراً حيوياً في تعلم كيف نعمل، وتعلم كيف نكون، وتعلم كيف نعيش معاً، وتعلم كيف نغير أنفسنا ومجتمعاتنا من أجل الصالح العام.

٢٢٠ - ومبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" في صميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لأنه يركز على التعليم المنصف والشامل للجميع، وهذا يقتضي أن يكون كل فرد قادراً على الحصول على دورة كاملة من التعليم الجيد والمجاني. ومن أجل تحقيق كامل الإمكانيات التعليمية للطلاب والمعلمين، يجب أن يبدأ التمتع بهذا الحق عند ولادتهم وأن يستمر خلال جميع مراحل حياتهم، بأن يشمل مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والتعليم العالي وما بعده، في سياق التعلم مدى الحياة. وهذا يستلزم التغلب على أشكال التمييز والعنف المتعددة في التعليم ومن خلاله. ويعني ذلك أيضاً أنه ينبغي تعزيز نظم التعليم العام، وتوفير الموارد العامة لتمويل التعليم العام، بما في ذلك من المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي وقف اتجاهات الخصخصة التي تتجلى في جميع أنحاء العالم والتي تزيد من التقسيم الاجتماعي. وفي سياق تزايد الأزمات والتراعات، يجب كفالة الحق في التعليم بصفة خاصة لأشد الناس تضرراً، أي المهمشين من الأطفال والشباب والكبار.

التركيز على التنفيذ: الملامح الرئيسية والأولويات

٢٢١ - سوف تتطلب مسألة كفالة عدم تخلف أحد عن الركب في السنوات المقبلة بذل جهود كبيرة على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني. ومن الجوانب البالغة الأهمية في هذا الصدد نشر الخطة على نطاق واسع وعلى جميع المستويات، مما يذكى الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتولي المسؤولية عن تحقيقها باعتبار ذلك أفقا ومنهاج عمل مشتركاً. وهذا ما سيشكل الأساس لتسخير الالتزام السياسي الذي لا بد منه من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل كفالة تحقيق جميع الأهداف بروح من التعاون بين الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة، ومن خلال النهج المشتركة بين القطاعات التي تعزز الحوار والتنسيق، انسجاماً مع الاعتراف بتلازم وترابط جميع حقوق الإنسان المذكورة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة.

٢٢٢ - ومن المهم جداً، كما سيرد بيانه بالتفصيل لاحقاً، وضع آليات عالمية وإقليمية ووطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها، فضلاً عن كفالة المشاركة النشطة للمجتمع المدني على جميع الصُّعد. فعلى الصعيد الإقليمي، ستضطلع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، بدور هام في إبراز القضايا الاجتماعية والتعليمية العامة التي يمكن معالجتها من خلال الاستراتيجيات المشتركة. وسيساعد تعزيز التعاون والتبادل والتعلم فيما بين البلدان على ترسيخ مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، في إطار علاقات أفقية يمكن في ظلها تعزيز نقل السياسات وتبادلها الذي يكتسي أهمية بالغة.

٢٢٣ - وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم موازنة التشريعات والسياسات الوطنية مع الالتزامات المقطوعة في إطار أهداف التنمية المستدامة، عند الضرورة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تصحيحية ترمي إلى معالجة جوانب التمييز الهيكلية والمؤسسية والتاريخية وأوجه الحرمان والاستبعاد. وهذا ما سيقضي وضع استراتيجيات وخطط للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي مع مراعاة سياقها وضرورة تنفيذها بطريقة قائمة على المشاركة، وبخاصة ما يتعلق منها بالأقليات الأكثر تهميشاً والمحددة محلياً. ونظراً لاتساع نطاق وعمق أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن تستفيد استراتيجيات التنفيذ الوطنية من تحديد "مركزات" انتقالية تكون بمثابة نقاط مرجعية للتقدم المحرز اعتباراً من الآن وحتى عام ٢٠٣٠.

٢٢٤ - ومن الأمور البالغة الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، ولإعمال المبدأ الأساسي المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب، توليد المعلومات والمعارف

التي تمكننا من تحسين فهم التحديات المقبلة بكل معانيها الدقيقة، بما في ذلك أسبابها ونتائجها. وسيكون من الضروري إنتاج بيانات مصنفة متينة، فضلا عن إجراء بحوث تقوم على المشاركة، وكذلك التعاون مع الأوساط الأكاديمية. وسيتمكّن إنتاج بيانات وإجراء بحوث من هذا القبيل من تحسين تحديد الاستراتيجيات التي تكفل إدماج جميع الفئات وتحقيق مختلف الغايات المدرجة في جميع الأهداف.

٢٢٥ - وفيما يتعلق بالتعليم، سيكون من المهم الحفاظ على الاتساق مع منظومة مفاهيم حقوق الإنسان، ومناهضة خطابات السياسة التعليمية العالمية التي تختزل الكائن الإنساني في مجرد رأسمال بشري ولا تركز إلا على معدلات العوائد الاقتصادية، وتفتح الباب أمام تحقيق الأرباح. كما سيكون من المهم إقامة نظم تعليمية مناسبة وشاملة ومتينة على الصعيدين الوطني والمحلي تعكس صورة المجتمعات التي تنفذ فيها. ولتحقيق ذلك، لا بد أن يستجيب التعليم لاحتياجات جمهوره، لا أن يجبر الطلاب والمتعلمين على اتباع نموذج تعليمي واحد يناسب الجميع. وفي هذا المعنى، من المهم جدا لإعمال مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب في مجال التعليم الاعتراف بالتنوع الثقافي، والابتعاد عن نماذج التنميط التي تُنكر أوجه التنوع والهويات وتؤدي إلى ظهور أشكال متعددة من التمييز والاستبعاد داخل النظم التعليمية وخارجها.

٢٢٦ - ويشجع التعليم الجيد، الذي يكون شاملا للجميع ومنصفا، على التغلب على التمييز والعنف بأشكالهما المتعددة ويستتبع المواطنة العالمية والاهتمام بالآخرين وبالبيئة، وهي كلها أمور بالغة الأهمية في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. ويجب أن يكون لدينا، في صلب التعليم الجيد، معلمون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم من ذوي الأهلية وحب العمل. ويجب أن يُعترفَ بالعاملين في مجال التعليم بوصفهم عناصر بالغة الأهمية لإحداث التغيير الهيكلي الذي يفرض على الإنصاف والشمول. ولذا فمن الأمور ذات الأولوية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كفالة دعم المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم بمرتبات لائقة وظروف عمل كريمة، فضلا عن التطوير المهني المستمر، وتمثيلهم في السياسة العامة وصنع القرار. ويجب وضع و/أو تعزيز آليات للحوار الاجتماعي مع منظمات المعلمين.

٢٢٧ - ولا بد من إتاحة الموارد اللازمة لإنجاز خطة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المجموعة الكاملة من الغايات المرتبطة بالهدف ٤ منها، وذلك لكفالة التعليم الجيد والشامل للجميع - وخاصة الفئات التي يكون الوصول إليها أشد صعوبة، من قبيل الأطفال غير المنتهقين بالمدارس والشباب والكبار الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، وجميع الفئات المذكورة أعلاه التي تعاني من التمييز. ويجب على الحكومات أن تخصص الحد الأقصى من

مواردها المتاحة، على ألا تقل أبداً عن ٤ إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وعن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الإنفاق العام، على النحو المحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي اعتمده الدول الأعضاء في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولا يمكن للحكومات الوفاء بوعدها بعدم تخلف أحد عن الركب إلا بضمان مجانية التعليم.

٢٢٨ - وينبغي زيادة التمويل المحلي من خلال نظم الضريبة التصاعدية، ومنع التهرب من دفع الضرائب وإلغاء الحوافز الضريبية الضارة لفائدة المؤسسات التجارية الكبيرة. كما يجب على الحكومات أن تكفل عدم ضياع الأموال المخصصة للتعليم بسبب الفساد وأوجه عدم الكفاءة. ويجب كذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الدولي، وكفالة الاتساق بين الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، يجب اقتراح وضع برامج لإلغاء الديون وللإغاثة، كما ينبغي تفعيل مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٢٢٩ - وسوف يؤدي تخصيص أموال إضافية تحقيقاً للهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق مجانية التعليم الابتدائي والثانوي لمدة ١٢ عاماً، على النحو المحدد في الغاية ٤-١. وقد أدت الرسوم الدراسية وغيرها من الحواجز الاقتصادية المتعلقة بالحصول على التعليم (من قبيل النقل والمواد المدرسية والزي المدرسي) إلى إعاقة الفئات المحرومة اقتصادياً عن استيفاء حقها في الحصول على التعليم. وسيكون التركيز على الاستراتيجيات الملموسة التي تتيح الأعمال التدريبية مجانية التعليم عاملاً بالغ الأهمية في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. وحيث إن جميع حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة مترابطة فيما بينها، فمن الأهمية بمكان أيضاً التشجيع على تحسين الأحوال المعيشية للأسر والطلاب.

٢٣٠ - وعموماً، فإن كفالة عدم تخلف أحد عن الركب يتطلب تعزيز نظم التعليم العام التي تتيح لجميع الأطفال والشباب والكبار فرص التعلم والتعليم الجيدين والمتسمين بالشمولية والإنصاف. ويجب أن يكون قوام هذه العملية مجتمع تعليمي يحظى بالتقدير (يشمل الطلاب/المتعلمين والمدرسين/المربين)، وقدر كاف من التمويل العام، وإدارة شفافة وقائمة على المشاركة للنظم التعليمية، بما في ذلك إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية. ويجب أن تكون القطاعات المهمشة والقطاعات التي تتخلف عن الركب ممثلة في عمليات صنع السياسات والتقييم على الصعيد الوطني والمحلي والمدرسي. وتؤدي خصخصة التعليم، بما في ذلك معظم ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى التمييز ضد الفقراء، وتفاقم عدم المساواة، وتعزيز التفرقة على أساس الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، ونوع



الجنس، والموقع، وقدرات التعلم. ويجب على الحكومات اعتماد أطر تنظيمية واضحة وفعالة وإنفاذ لوائح بشأن إشراك القطاع الخاص في مجال التعليم تكفل عدم التمييز والإنصاف والحق في التعليم.

ضرورة جعل مشاركة المجتمع المدني في صميم عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٣١ - يجب تهيئة بيئة مواتية تكفل للمواطنين حق المشاركة في النقاش وصنع السياسات فيما يتصل بجميع جوانب خطة أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يُضفى طابع مؤسسي على تمثيل المجتمع المدني ومشاركته في عمليات صنع القرارات وتنفيذها وتقييمها، وأن يُدعما بتشريعات وسياسات واضحة، بسبل منها الآليات القائمة في إطار الأمم المتحدة وهيئات التخطيط على الصعيد الوطني/الحكومي. ويجب أن تكون هذه المشاركة كبيرة، بحيث تتيح القيام بدور المتكلم والتمتع بحقوق التصويت على نحو واف. ويجب أن تكون المجتمعات المحلية التي تتأثر مباشرة بالقرارات الصادرة، فضلا عن القطاعات المهمشة، ممثلة تمثيلا جيدا في تلك الآليات ومدعومة بالتمويل الكافي على جميع المستويات.

٢٣٢ - ولضمان المشاركة المحدية على كل مستوى، ينبغي للحكومات أن تخصص الموارد اللازمة للتوعية وبناء قدرات الأشخاص ومنظمات المجتمع المدني من جميع المستويات، بما في ذلك الشعبية منها. وينبغي أن تكون الحكومات المحلية والوكالات المنفذة مراكز لنشر المعلومات وتعزيز وضع السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وينبغي، تحقيقا لهذه الغاية، تعزيز التعاون الدولي. ويجب أن تكون مشاركة منظمات المجتمع المدني اللاحقة في أعمال الرصد والإبلاغ مكفولة منذ البداية، وينبغي للحكومات تقدير قيمة التعقيبات المقدمة من المواطنين وإدراجها، في سياق تعزيز ثقافة ديمقراطية تثمن الحوار. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات أن تعتمد سياسات الإفصاح التام التي تعزز ثقافة الشفافية والمشاركة والمساءلة، وتتيح للمواطنين العاديين والمنظمات العادية إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات.

٢٣٣ - وأخيرا وليس آخرا، يجب على الحكومات أن تلتزم بالإلغاء الفوري لسياسة تجريم الناشطين والجهات الفاعلة الجماعية، التي تتناقض مع روح مشاركة منظمات المجتمع المدني في النقاش وصنع القرار. وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا مؤسفا في السياسات والتشريعات الرجعية التي حدّت من الحق في المشاركة، ومن حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

٢٣٤ - وبالنسبة للأوساط التعليمية، تُعتبر مجموعة أصحاب المصلحة من الأوساط التعليمية والأكاديمية في حد ذاتها آلية هامة لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني، إذ أنشأت قناة للاتصال وحددت طريقة للمشاركة في مناقشة أهداف التنمية المستدامة، والتوعية والمتابعة

والرصد والتعلم والإبلاغ. وستكون مشاركة المنظمات التي تمثل المعلمين والطلاب، ولا سيما الجهات الفاعلة الجماعية من قبيل الهيئات النقابية، عاملاً شديداً الأهمية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء منتديات على الإنترنت وفي المجتمعات المحلية، بحيث تتاح للجميع وسيلة للإبلاغ عما يواجهونه من تحديات فعلية، فضلاً عن اقتراح حلول ممكنة لها.

#### أهمية النهج المشتركة بين القطاعات

٢٣٥ - هناك بعد أساسي آخر يتعين إبرازه ألا وهو أهمية الترويج لاتباع نهج مشترك بين القطاعات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالتعليم يرتبط ارتباطاً قوياً بالشواغل الإنمائية الأخرى، كما أنه يؤثر فيها بقوة، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالصحة والقضاء على الفقر والدخل والعمالة والتنقل والخصوبة وممارسات حماية البيئة والتخفيف من آثار الكوارث والمساواة بين الجنسين وتقدير التنوع الثقافي والسلام وحقوق الإنسان وحماية الطفل والمشاركة السياسية والمجتمعية. وفي هذا الصدد، يجب أن تعمل الأوساط التعليمية مع القطاعات الأخرى، وأن تضع خطة عامة مشتركة بشأن التنمية الشاملة تكون متسقة ومتكاملة، وتكفل الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ويجب الدعوة إلى اتباع نهج مشترك بين القطاعات للتخطيط الإنمائي بالاشتراك مع الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي احتضان المنتديات والشبكات القائمة التي تسعى إلى القيام بهذا العمل والاستفادة منها.

٢٣٦ - وعلاوة على ذلك، ينبغي الحرص بانتظام على تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ونتائج البحوث بين مختلف الفئات المستهدفة وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشراكات والتحالفات الجديدة وتوسيعها، مما يؤدي إلى تزايد الإجراءات المتكاملة والمنسقة على جميع المستويات. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الأوساط التعليمية يداً بيد مع القطاعات الأخرى على تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة بكاملها، وأن تنشئ بجهد جماعي منابر لمنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل متابعة وتقييم أهداف التنمية المستدامة فيما بين القطاعات. ويمكن إجراء تحليل قطاعي للغايات والأهداف في جميع أجزاء خطة التنمية، استناداً إلى المؤشرات الحالية والمقبلة على جميع المستويات، إذا كانت عملية استقاء البيانات وتبادل المعارف تراعي أهمية نهج العمل المتسق هذا، والطبيعة الشاملة للتعليم على وجه الخصوص.

#### كيفية القيام بالمتابعة والاستعراض

٢٣٧ - أخيراً، نطرح بعض الأفكار بشأن آليات المتابعة والاستعراض والمساءلة اللازمة لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب في سياق تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة. ونكرر

تأكيد أهمية كفالة مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في هذه العمليات، من خلال إعطاء منظمات المجتمع المدني من جميع القارات ما يليق بها من مكان واعتراف، لا سيما كفالة إسماع صوت أكثر الفئات هميشا وأخذها بعين الاعتبار. ومن الجوانب الهامة في هذا السياق إتاحة المشاركة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ فالعمليات التي جرت أثناء المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة واعتمادها، حدثت كثيراً جداً من المشاركة الواسعة بسبب هيمنة اللغة الإنكليزية عليها، وبرزت حاجة ماسة إلى اتباع نهج مختلف لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٣٨ - ويجب أن يستند الإبلاغ والاستعراض إلى الأدلة، وسوف تتيح البحوث وجمع البيانات المصنفة بانتظام الخروج بتحليل دقيق يمكن الاسترشاد به في الخطوات المقبلة. ويجب على جميع الدول أن تكفل جمع البيانات المتعلقة بمجالات المجتمعات المحلية المهمشة.

٢٣٩ - وينبغي أن تحظى بيانات المواطنين المستقاة عن طريق العمليات الموحدة بالاعتراف الواجب عند رصد التقدم المحرز، كما ينبغي اعتبار التقارير "الموازية" أو تقارير أصحاب المصلحة تقارير مشروعة وأدوات هامة في هذا الصدد. وينبغي أيضاً استخدام آليات من قبيل عمليات مراقبة السياسة العامة، والمنتديات العامة، والمقرررين الخاصين. وفيما يتعلق بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، يجب ضمان إقامة حوار بين آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة وتقرير الرصد العالمي في مجال التعليم.

٢٤٠ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الإبلاغ والاستعراض منتظمين ويمكن التنبؤ بهما وأن يتسما بالشفافية التامة، باستخدام لغة في متناول الجميع، وطرحهما في المحافل العامة للتشاور بشأهما والتحقق منهما. ويشمل ذلك الوصول بشفافية إلى المعلومات المالية التي تتعلق بتنفيذ الغايات المدرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة، وإبراز المجالات التي تتلقى موارد أقل، كما هو الحال دائماً بالنسبة لمجالات الشباب وتعليم الكبار ومحو الأمية. وعموماً، ينبغي أن تكون الروح التي تطبع هذه العمليات قائمة على التعلم، بحيث تكون نتائجها مفيدة للحكومات في مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعادة توجيه الأولويات والاستراتيجيات والإجراءات.

٢٤١ - ويجب أن يتماشى الإبلاغ والاستعراض مع المعايير والمعاهدات القائمة التي تتناول حقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، كما يجب أن يستندا إلى الخبرات

المكتسبة في سياقها، بما في ذلك الخبرات المكتسبة في سياق الاستعراض الدوري الشامل ولجان حقوق الإنسان.

٢٤٢ - ويجب أن يعتبر العمل المتعلق بالمؤشرات "قيد الإنجاز" وأن يكون قابلاً للتنقيحات والتعديلات، من خلال الاعتراف بطابعها المزدوج السياسي والتقني، وكفالة تحسينها لتجسد تماماً روح خطة أهداف التنمية المستدامة واتساعها وعمقها. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن وضع مؤشر عالمي إضافي بشأن استكمال التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية أن يساعد بقوة في قياس التقدم المحرز وكذلك في إخضاع الحكومات للمساءلة عن المؤشر الذي وُضع في سياق الهدف ٤-١؛ وفي الواقع، فإننا، كمجتمع، نرى أن هذا المؤشر أساسي في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

المجتمع المدني: العمل معاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢٤٣ - تضم حالياً مجموعة أصحاب المصلحة من الأوساط التعليمية والأكاديمية - وهي مجموعة ناشئة - أعضاء يتوزعون بين مجموعات شعبية واتحادات دولية. وفي ما يتعلق بهذا الرد، التمسنا مساهمات شبكة من منظمات أصحاب المصلحة التي تمثل هي نفسها جهات عدة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وجاءت ردودهم إما بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو العربية أو البرتغالية، ويحمل هذا التقرير الردود التي وردت من أكثر من ستين مجموعة.

٢٤٤ - فالتعليم هدف شامل وحق من حقوق الإنسان الأساسية، ويجمع الجييون على هذه الاستشارة على أن التعليم الجيد والشامل والمنصف هو الأساس لكفالة عدم تخلف أي أحد عن الركب عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الرؤية، لا بد من زيادة الموارد وأن تكون مستدامة وموثوقة؛ وإتاحة بيانات جيدة ومصنفة، ولا بد من إشراك المربين والمتعلمين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تؤثر فيهم. ويجب إشراك المجتمع المدني عند تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة في وضع المؤشرات وآليات المتابعة والرصد والتقييم لما لذلك من أهمية أساسية؛ ولا بد من إضفاء طابع مؤسسي على هذا الدور في عمليات صنع القرارات.

## تاسعا - الأشخاص ذوو الإعاقة

### مقدمة

٢٤٥ - تشير التقديرات إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سكان العالم تناهز ١٥ في المائة، أي بليون نسمة، يعيش ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية حيث يمثلون نسبة كبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وهم كثيرا ما يتعرضون يوميا للتمييز والاستبعاد. وهذا يعني أنهم مستبعدون بأعداد كبيرة من البرامج والصناديق الإنمائية، وكذلك من جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والحياة الثقافية، بما في ذلك العمالة والتعليم والرعاية الصحية.

٢٤٦ - ولم يرد ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما نتج عنه استبعادهم من العديد من مبادرات التنمية ومصادر التمويل الهامة في جميع أنحاء العالم. أما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وبذلك فتحت لهم أبواب المشاركة في حياة المجتمع والاعتراف بهم كأفراد مساهمين في المجتمع بنشاط؛ ويجب ألا يتعرضوا لأي تمييز أو يتركوا خلف عن الركب.

٢٤٧ - وينبغي أن يُعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة شركاء على قدم المساواة مع غيرهم، وأن تستشيرهم<sup>(٢٦)</sup> الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. ومن مجموع الأهداف الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، هناك سبع غايات ترد فيها إشارة صريحة إليهم. ثم إن جميع هذه الأهداف والغايات تنطبق على الأشخاص ذوي الإعاقة بحكم مبدأ العالمية الذي ينطبق على الجميع، والمبدأ العام القاضي "بعدم تخلف أي أحد عن الركب".

٢٤٨ - ويؤمن الأشخاص ذوو الإعاقة إيماننا راسخا بأن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إطارا توجيهيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هو وحده الذي سيكفل عدم نشوء أو تأييد أوجه عدم المساواة. ويشمل ذلك مجموعة من الحواجز المؤسسية والسلوكية والمادية والقانونية، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى المعلومات والاتصالات وغيرها من الحواجز.

(٢٦) على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ (٣) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## الأهداف ١-٥: العمل غير المنجز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٤٩ - كان الغرض من وضع أهداف التنمية المستدامة هو استئناف العمل غير المنجز في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمضي أبعد من ذلك بطموح أكبر. وتتناول الأهداف من ١ إلى ٥ من أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص، أهم القضايا الأساسية في حياة الإنسان، ألا وهي الاحتياجات الأساسية اللازمة للجميع والتي تركزها قوانين حقوق الإنسان والتي هي ملازمة لحق كل إنسان في حياة كريمة. وتبين الإحصاءات أن نكران هذه الحقوق واستبعادها يضرر بالأشخاص ذوي الإعاقة على نحو غير متناسب<sup>(٢٧)</sup>. ويشار على وجه الخصوص إلى أن احتمالات التعرض للمعاناة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية أقوى عند الأشخاص ذوي الإعاقة منها عند غيرهم ممن ليسوا من ذوي الإعاقة، ويشمل ذلك تدني فرص حصولهم على التعليم، وتدني النتائج الصحية، وارتفاع معدلات الفقر مقارنة بالآخرين<sup>(٢٨)</sup>.

٢٥٠ - وقد سلمت الأمم المتحدة بوجود صلة بين الفقر والإعاقة<sup>(٢٩)</sup>. فالفقر ربما يزيد من احتمالات الإصابة بإعاقة بسبب سوء التغذية وعدم كفاية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ثم إن الفقر هو في آن معاً سبب ونتيجة لإيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية وعلاجهم القسري، وحرمانهم من الحق في اتخاذ القرارات في الأمور الكبيرة والصغيرة في حياتهم الشخصية<sup>(٣٠)</sup>. وقد يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات في الحصول على الحماية الاجتماعية عندما تكون المعلومات غير كافية أو يتعذر الحصول عليها أو عند عدم تبادلها، وعندما يتعذر الوصول إلى مكاتب الرعاية الاجتماعية بسبب إعاقة بدنية أو حسية أو عندما لا تُراعى في خصائص تصميمات برامج معينة والترتيبات التيسيرية المعقولة<sup>(٣١)</sup>.

(٢٧) التقرير العالمي حول الإعاقة، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ٢٠١١.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، A/RES/70/1، الفقرة ١.

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، 'Poverty and Intellectual Disability in Europe', Report by Inclusion Europe, at P. 41, accessed from [http://inclusion-europe.eu/wp-content/uploads/2015/03/SocInc\\_EUPovertyRreport.pdf](http://inclusion-europe.eu/wp-content/uploads/2015/03/SocInc_EUPovertyRreport.pdf)

(٣١) انظر، على سبيل المثال، at Autism-Europe's Response to the Proposal for a European Accessibility Act, P. 8, accessed <http://www.autismeurope.org/files/files/ae-position-paper-accessibility-act-1.pdf>

٢٥١ - وتشير التقديرات إلى أن عدد ذوي الإعاقة من الأطفال يتراوح بين ٩٣ مليون و ١٥٠ مليون طفل، وأن الملايين منهم قد حرموا من حقهم في التعليم<sup>(٣٢)</sup>. ويُعد الأطفال من ذوي الإعاقة حاليا من أكثر الفئات الاجتماعية استبعادا، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو ٩٠ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في العالم النامي لا يرتادون المدارس<sup>(٣٣)</sup>(٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد أكبر من ذلك كثيرا من الطلاب ذوي الإعاقة الذين يتسربون من التعليم الابتدائي بسبب العقبات التي تعترضهم ولا ينتقلون إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي. ولا بد من هيئة بيئات تعليمية يمكنهم الوصول إليها وتزويدهم بدعم لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم التعليمية<sup>(٣٥)</sup>.

٢٥٢ - والأشخاص ذوو الإعاقة هم في الآن نفسه عناصر فاعلة في التنمية ومستفيدون منها، وقيمة إسهاماتهم في تحقيق الرفاه العام والتقدم والتنوع الاجتماعي مشهود لهم بها على أعلى مستوى<sup>(٣٦)</sup>. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب إشراكهم وإشراك المنظمات التي تمثلهم في جميع مراحل التنفيذ، أي في أعمال التخطيط والتصميم والرصد والتقييم وعمليات المتابعة.

٢٥٣ - التوصيات:

(أ) الأخذ بتدابير وسياسات تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم النساء<sup>(٣٧)</sup> والأطفال<sup>(٣٨)</sup> والشباب وكبار السن، وللأشخاص ذوي الإعاقة من أبناء الشعوب الأصلية، الحماية من الفقر والاستفادة على قدم المساواة مع غيرهم من البرامج العامة للتخفيف من حدة الفقر وخلق الثروة، وهو ما سيسهم في تنفيذ تدابير ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة لمسائل الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٣٩)</sup>؛

(٣٢) اليونيسيف، حالة الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣: الأطفال ذوو الإعاقة، <http://www.unicef.org/sowc2013/>.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) الأطفال غير الملحقين بالمدارس مبادرة [http://www.unicef.org/education/bege\\_61659.html](http://www.unicef.org/education/bege_61659.html).

(٣٥) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٥ *Education for All 2000-2015: Achievements and Challenges*

<http://en.unesco.org/gem-report/report/2015/education-all-2000-2015-achievements-and-challenges>

(٣٦) الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، A/68/L.1.

(٣٧) المادة ٦ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١.

(٣٨) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٧.

(٣٩) ينبغي النظر إلى هذه التوصية على أنها تتقاطع مع جميع مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(ب) إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التي تعزل الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل عن المجتمع وتشدد تبعيتهم الشخصية والاقتصادية، من قبيل إيداعهم في مؤسسات الرعاية وعلاجهم قسرا وحرمانهم من الأهلية القانونية<sup>(٤٠)</sup>؛

(ج) جعل جميع مستويات الرعاية الصحية ونظم الحماية الاجتماعية الحالية شاملة للجميع، وإتاحة سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سياسات وبرامج ومرافق الصحة العامة والمعلومات المتصلة بها، والاستناد في ذلك كله إلى موافقة حرة ومستنيرة من الشخص المعني، على أن يشمل ذلك تغطية أي تكاليف أخرى تتصل بإعاقة وحمايته من أي مخاطر مالية، وتيسير سبل حصوله على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والأدوية المأمونة والناجعة والميسورة التكلفة، ولوازم المساعدة واللقاحات<sup>(٤١)</sup>؛

(د) الأخذ بتدابير من خلال وضع خطط تعليمية شاملة وطويلة الأجل<sup>(٤٢)</sup> على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي والمحلي تكفل إدراج جميع الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة الفكرية والنفسية الاجتماعية والإعاقة الناشئة عن عجز في النمو، في النظام التعليمي السائد، وذلك تماشيا مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تكفل هذه التدابير أيضا الحصول على خدمات تعليم ابتدائي وثنائي، محلي وجيد وعادل وشامل ومجاني بالكامل ويسهل وصولهم إليه؛ وأن تكفل نساءهم نماء جيدا في مراحل طفولتهم المبكرة، بما فيها مرحلة تعليمهم قبل الابتدائي، وأن تُعزز وتستخدم أساليب الاتصال المتاحة، بما في ذلك التكنولوجيات واللغات المساعدة مثل لغات الإشارة<sup>(٤٣)</sup>؛ والمساواة في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي<sup>(٤٤)</sup>؛

(٤٠) تماشيا مع المواد ٥ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٤١) تماشيا مع المواد ١٠ و ١١ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٤٢) انظر 'Futures Stolen: Barriers to Education for Children with Disabilities in Nepal' Report by Human Rights Watch، الصفحة ٧٢، تم الوصول إليه من خلال هذا الرابط <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/nepal0811ForWebUpload.pdf>. and WFD & EUD (2015) Submission to the Day of General Discussion on the right to education for persons with disabilities — <http://wfdeaf.org/wp-content/uploads/2015/03/WFD-and-EUD-submission-to-day-of-general-discussion-on-education.pdf>

(٤٣) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المواد ٢١ و ٩ و ٢.

(٤٤) تماشيا مع المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



(هـ) بغية تيسير تنفيذ التوصية السالفة الذكر، لا بد من توظيف المعلمين والموجهين والمدربين ذوي الإعاقة، وتدريب جميع المعلمين على الممارسات الشاملة، بما فيها تلك المتعلقة باللغة والاتصال، من خلال برامج تدريب المعلمين التي تركز على التربية والتعليم والإدماج. وهذا يتطلب التدريب على فهم الممارسات الشاملة وتطبيقها، والترتيبات التيسيرية المعقولة والدعم الفردي، مما ييسر الوصول إلى المعرفة<sup>(٤٥)</sup>، وذلك تماشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٤٦)</sup>.

الأهداف ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ - تحقيق الإمكانيات الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تهيئة بيئة مواتية

٢٥٤ - تشير الأدلة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم هم أكثر عرضة للحرمان الاجتماعي والاقتصادي من غيرهم. ويؤكد التقرير العالمي حول الإعاقة<sup>(٤٧)</sup> أن الأسر المعيشية التي يوجد من بين أفرادها أشخاص ذوو إعاقة هم أكثر الأشخاص عرضة للمعاناة من مشقة مادية كالمعاناة من انعدام فرص الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي.

٢٥٥ - وتزداد كذلك احتمالات افتقار الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الوقود حيث إنهم يضطرون إلى خفض استهلاك الطاقة أو البقاء بدونها توفيراً للمال.

٢٥٦ - وقد يؤدي استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من فرص العمل أيضاً إلى عواقب مأساوية. والأشخاص ذوو الإعاقة الذين هم في سن العمل يكونون أكثر عرضة من غيرهم للبطالة والعمل بأجور منخفضة، وتقل فرصهم في الترقى والتمتع بالأمن الوظيفي. وهذا ما يعني أن الاقتصادات الوطنية تواجه تكاليف إضافية حيث إنها تضطر إلى دعم العاطلين عن العمل منهم. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن ارتفاع معدلات البطالة وخمول سوق العمالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبب الحواجز التي تحول دون تلقيهم للتعليم والتدريب على

(٤٥) 'Educating Teachers for Children with Disabilities, Report for UNICEF, 2013, at P. 28, accessed from [http://worldofinclusion.com/v3/wp-content/uploads/2014/01/UNICEF-Educating-Teachers-for-Children-with-Disabilities\\_Lo-res.pdf](http://worldofinclusion.com/v3/wp-content/uploads/2014/01/UNICEF-Educating-Teachers-for-Children-with-Disabilities_Lo-res.pdf)

(٤٦) المثال على ذلك أن للأطفال الصم الحق في تعليم الصم المتخصص و/أو الثنائي إذا كان هذا هو خيارهم تمشياً مع المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٤٧) التقرير العالمي حول الإعاقة، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ٢٠١١.

المهارات وعدم وجود وسائل نقلهم يسفر عن خسارة لا موجب لها نسبتها ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني<sup>(٤٨)</sup>.

٢٥٧ - وعلى المستوى الفردي والمجتمعي، فإن بإمكان الإيرادات المكتسبة من العمل المنتج أن يساهم بقدر كبير في التخفيف من حالات الفقر المدقع في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم. وتمثل إتاحة سبل عيش مستدامة لائقة وآمنة ومستقرة تشمل الحماية الاجتماعية والعمالة والتمويل الأصغر حقا أساسيا للأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن تدعمه الحكومات دعما فعليا.

٢٥٨ - وهناك عدد كبير من البيئات المبنية التي لا تزال غير متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة كالمساكن ووسائل النقل ونظم المعلومات. فعدم إتاحة وسائل النقل كثيرا ما تثنى الشخص من ذوي الإعاقة عن البحث عن عمل أو تمنعه من الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو التعليم. أما المعلومات فقلما تتاح لهم في أشكال ميسورة كلغات الإشارة، وهناك حواجز تحول دون وصولهم إلى منتجات وخدمات أساسية مثل الهواتف والتلفزيون وشبكة الإنترنت.

٢٥٩ - التوصيات:

(أ) ضمان الوصول العادل إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ومرافق الصرف الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى المراحيض الميسرة، ومرافق الاستحمام ونقاط المياه، بما يتماشى مع المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال؛

(ب) ضمان حصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الطاقة الموثوقة والفعالة بتكلفة ميسورة، بما في ذلك استخدام مرافق الطاقة البديلة حيثما تبرر ذلك الحالة المحلية، ولا سيما الحد من تواتر حالات انقطاع التيار الكهربائي؛ والحصول على الكهرباء و/أو مصادر الطاقة البديلة الخضراء الميسورة التكلفة، تماشيا مع المادة ٢٨ على سبيل المثال، من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) إزالة الحواجز التي تحول دون توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال آليات تشمل التشريعات واللوائح التنظيمية غير القسرية، والتدخلات المصممة لهم خصيصا، وفرص التدريب المهني والتمرن، وإعادة التأهيل المهني والتدريب والعمالة الذاتية

(٤٨) Buckup — The price of exclusion: The economic consequences of excluding people with disabilities from the world of work (2009).

وخطط التمويل الصغير، والحماية الاجتماعية، والعمل على تغيير المواقف التمييزية تجاههم، وبخاصة في المناطق الريفية؛

(د) ضمان الوصول إلى مصادر الائتمان الرسمية، مثل القروض المصرفية والتمويل الأصغر لبدء الأعمال التجارية، التي تأخذ فيها أسعار الفائدة في الاعتبار التكاليف الإضافية المتصلة بالإعاقة، والمساعدة بذلك على تفادي تكاليف الائتمان الإضافي من مصادر غير رسمية؛

(هـ) تعزيز التصميم العام وإزالة الحواجز التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، تيسيرا لمشاركتهم في التعليم، والعمالة والحياة الاجتماعية؛ وتماشيا مع المواد ٩ و ١١ و ١٩ و ٢١ (هـ) و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، إتاحة سبل وصولهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكينهم من الاتصال وتشجيعهم على استخدام لغات الإشارة وأشكال أخرى من الاتصال غير الأشكال التقليدية الأخرى كالرسائل الخطية والشفوية؛

(و) الاسترشاد في تنمية جميع هذه الاستثمارات والهياكل الأساسية بمبدأ الاستدامة البيئية والتصميم العام.

الهدف ١٣: العمل معا من أجل حماية كوكبنا

٢٦٠ - يتضرر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات، وحالات اللاجئين. فخلال هذه الحالات الطارئة، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات متزايدة جراء انفصالهم عن الأسرة، وفقدان أجهزتهم المعينة والأجهزة التي تساعدهم على التنقل، والعقبات التي تحول دون حصولهم على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يرتفع معدل الإعاقة أثناء حالات الطوارئ بسبب الصدمات المباشرة والأمراض الناشئة عن سوء ظروف العيش، ونقص الموظفين المدربين والمهرة، وهيار الخدمات الصحية، وزيادة الإجهاد النفسي والافتقار إلى خدمات إعادة التأهيل.

٢٦١ - وغالبا ما يتم في جميع أنحاء العالم تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل دورة إدارة الكوارث، وخاصة أثناء عمليات الإغاثة، وكذلك في حالات النزاعات والتشرد، رغم أنهم هم الأكثر تهميشا في هذه الأحداث. وقد خلصت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إلى

أن ٧٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شملتهم الدراسة قد ذكروا أن ليس لديهم أي خطة شخصية للتأهب للكوارث، وإلى أن ١٧ في المائة فقط منهم لديهم علم بوجود أي خطة في مجتمعهم المحلي لمواجهة الكوارث<sup>(٤٩)</sup>.

٢٦٢ - توصيات:

(أ) ينبغي أن تكون الإعاقة موضوعا شاملا في برامج التكيف مع تغير المناخ والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث ويجب إدراجها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ لكي ينفذ كلاهما تماشيا مع المواد ١١ و ٢١ و ٢٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) يجب التركيز بوجه خاص على قيادة ومعارف واقتراحات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في البلدان المعرضة للكوارث أو المناطق الساحلية المنخفضة أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، للتأكد من أن الأهداف والمؤشرات والسياسات الإنمائية شاملة تماما للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث؛

(ج) ينبغي أن تستند الأنشطة في المرحلة التالية للطوارئ مباشرة وفي فترة التعمير المبكرة إلى مبادئ "إعادة البناء على نحو أفضل"، بالتشديد على فرصة تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمليات الاستثمار واتخاذ القرار الميسرة والشاملة؛

(د) ينبغي ملاحظة وتنفيذ توصيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتصل بالمادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٥٠)</sup>. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتسنى لهم الوصول التام إلى المأوى المؤقتة والمنشآت الأخرى، ويجب أن تكون المعلومات وخدمات الاتصالات والصحة والتعليم في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما الأطفال ذوي الإعاقة.

٢٦٣ - ويتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا فريدا لمشاركة الجهات المعنية وإسهامها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ولا يمكن إحداث التغيير اللازم الذي تتوخاه خطة ما بعد عام ٢٠١٥ إلا عن طريق آليات تشاركية وشاملة للجميع حقا، وهي آليات يمكنها أيضا تحسين التعاون والاتساق والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

(٤٩) <http://www.unisdr.org/archive/35032>

(٥٠) الدراسة المواضيعية لمفوضية حقوق الإنسان (٢٠١٦) بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة [http://ap.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?si=A/HRC/31/30](http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/31/30)

٢٦٤ - وتحرص الحكومات المحلية ودون الوطنية على أداء دور أكثر فعالية في تحديد خطة التنمية التحولية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها ومتابعتها. ولذا، فإننا نحث الدول على كفاءة استحداث آليات وطرائق عملية من أجل إتاحة التعاون والتنسيق الحقيقيين على جميع مستويات الحكومة، بما يتجاوز النتائج الملموسة المنبثقة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى الانخراط في عمليات عالمية أخرى ذات صلة.

الأهداف ١٠ و ١٦ و ١٧: الوصول إلى أشد الناس تخلفا عن الركب أولاً

٢٦٥ - يستثمر معظم الدول أموالاً كثيرة في وضع أطر وخطط وطنية داخل بلدانها وفي استراتيجياتها الإنمائية الدولية. بيد أن الحكومات كثيراً ما تتجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة أو تتركهم وراء الركب عن غير قصد. ويجب أن تتاح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما الذين ينتمون إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، في المناطق الريفية والحضرية، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة النفسية والذهنية والنمائية والأطفال والنساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، فرص متكافئة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة إذا أريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦٦ - ولن تتحقق الولاية المتمثلة في 'عدم تخلف أي أحد عن الركب' إلا عندما تكون جميع المعاهدات الدولية والقوانين والسياسات الوطنية شاملة للجميع وتكفل القضاء على التمييز، وتنص على ترتيبات تيسيرية معقولة وعندما يتم إلغاء القوانين والممارسات التمييزية، لا سيما السماح بالعلاج القسري وإيداع ذوي الإعاقة في المؤسسات وتقييد الأهلية القانونية.

٢٦٧ - توصيات:

(أ) ثمة حاجة إلى جمع البيانات وبناء القدرات وتصنيف البيانات حسب حالة الإعاقة، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وإضافة إلى ذلك، ندعو إلى أن تعترف الدول الأعضاء بمجموعة الأسئلة القصيرة الواردة في نموذج فريق واشنطن وأن تدرجها في التعدادات الوطنية والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة وغيرها من استقصاءات الأسر المعيشية التي تجريها. وسيتطلب ذلك تسجيل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة عند الميلاد؛ وإدراج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات العامة وإتاحتها لهم، وتمثيل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في هيئات وعمليات اتخاذ القرار الرئيسية؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تكفل توفير التدريب بشأن المساواة للموظفين المدنيين والمدرسين والاختصاصيين الصحيين والاجتماعيين على جميع المستويات وفي جميع

القطاعات، سعياً إلى الحد من التمييز على أساس الإعاقة. وينبغي للحكومات أيضاً أن تنشئ آليات للمساءلة وتفرض جزاءات على عدم اتخاذ إجراءات ضد التمييز والاستبعاد؛

(ج) كأولوية ملحة، لا بد من تخفيض حالات تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للعنف والإيذاء تخفيضاً كبيراً، لا سيما فيما يتعلق النساء والفتيات ذوات الإعاقة؛

(د) يجب تمكين العدالة ومؤسسات القانون والنظام من تطبيق المعايير الشارعة المحددة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بغية إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات الحقوق. ويجب إتاحة إمكانية اللجوء إلى النظم القانونية حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من تعزيز حقوقهم والدفاع عنها والمشاركة في العمليات القضائية بنشاط.

استنتاجات

٢٦٨ - من الأهمية بمكان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في جميع مراحل التنفيذ، ليس لضمان عدم إغفالهم فحسب، بل أيضاً لأنهم وهدفهم أدرى بالأمور فيما يتعلق بإدماجهم الكامل في المجتمع. وعن طريق المشاورات والشراكات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، ستتلقى الحكومات المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات والحصول على البيانات، وذلك أمر ضروري لتحقيق الإدماج وإعمال المبدأ الشامل المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٦٩ - ولن يكون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب الخطاب الإنمائي مفيداً فحسب، بل سيمكن العالم من إدراك وجود إمكانات هائلة غير مستغلة لتحويل العالم إلى مكان أفضل للجميع.

## عاشراً - الهيئات التطوعية

٢٧٠ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة الأفراد والمجتمعات مشاركة كاملة. وهذا الدرس المهم المستفاد من الأهداف الإنمائية للألفية يتجلى حالياً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي هي خطة عالمية وتحويلية وكلية محور اهتمامها الإنسان، تتوخى ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٧١ - وإقرارا بوجوب تكملة وسائل التنفيذ التقليدية بآليات تشاركية تيسر مشاركة الناس، تذكر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا صراحة الهيئات التطوعية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في حد ذاتها ضمن وسائل التنفيذ<sup>(٥١)</sup>.

٢٧٢ - ونريد من الناس أن يشاركوا في تحديد المشاكل، ويشاركوا في استنباط الحلول. ويجب أن نركز جهودنا على معالجة الأسباب الهيكلية المؤدية إلى الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، وليس على مجرد تقديم المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل للمتضررين.

٢٧٣ - ولا يمكن الاعتماد على البيانات أو التصورات الحالية وحدها لتحديد الأشخاص الأكثر عرضة للاستبعاد أو الإغفال. ويوجد في جميع الفئات والقطاعات والمؤسسات وشرائح المجتمع أشخاص يرجح أن يتعرضوا للتمييز أو الاستبعاد، ولكنهم غالباً ما يظلون "مخجولين عن الأنظار". ولا بد من تحليل سياق الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والجنساني والاقتصادي تحليلاً متعمقاً لتحديد هوية المستبعدين وكيفية استبعادهم وأسباب هذا الاستبعاد في مختلف القطاعات والمؤسسات والمناطق المحلية. فبدون هذا المستوى من التحليل، لن تتيح التدخلات معالجة الأسباب الهيكلية أو الجذرية للاستبعاد أو التصدي للافتراضات الخفية والقوالب النمطية. ولن يتسنى التغيير الحقيقي.

#### التنفيذ

٢٧٤ - سيكمل المتطوعون تقديم طائفة من الخدمات العامة في جميع القطاعات، ويضطلعون بدور هام في إيصال هذه الخدمات إلى أفقر الفئات وأشدّها تهميشاً، بتعزيز قدرة الآلية القائمة وتوسيع نطاقها لتتجاوز قدرة النظم الرسمية. والمتطوعون جهات فاعلة رئيسية باستطاعتها إشراك الناس على المستوى المحلي في تخطيط الإطار الجديد ورصده وتنفيذه بطريقة شاملة وكلية. ويساعد العمل التطوعي على الانتقال بالناس من مجرد المستفيدين من عمليات التنمية التي تؤثر على حياتهم وحيات أسرهم ومجتمعاتهم إلى المشاركة الفاعلة في هذه العمليات.

٢٧٥ - غير أن الهيئات التطوعية ليست مجرد جهات منفذة. فالعمل التطوعي من أجل التنمية وسيلة وغاية في إيجاد مجتمعات تتمتع بالصحة والحيوية، وفي تحقيق

(٥١) الفقرة ٤٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: "نعترف أيضاً بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا. وستعمل الحكومات والمؤسسات العامة أيضاً عن كنب في المسائل المتعلقة بالتنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية، والمؤسسات دون الإقليمية، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الخيرية، والهيئات التطوعية وغيرها".

أهداف التنمية المستدامة. وقد أثبتت البحوث أن البلدان التي ترتفع فيها مستويات العمل التطوعي أكثر حيوية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وأنها أفضل وضعا لمواجهة التحديات العالمية<sup>(٥٢)</sup>.

٢٧٦ - وخلصت المنظمات التطوعية الدولية إلى أن العمل التطوعي يمكن أن يكون بمثابة مصدر رئيسي للمصالحة والتعمير في المجتمعات المنقسمة، لا سيما عندما يتجاوز حدود الأصل العرقي والدين والسن والدخل ونوع الجنس. وينبغي أن يكون بناء الثقة واستعادتها من مبادرات السياسة العامة الرئيسية في حالات ما بعد النزاع، حيث يمكن للعمل التطوعي بين المجتمعات المحلية أن يشجع التضامن والتعاون<sup>(٥٣)</sup>. فهو بمثابة حافز فعال للتنمية المستدامة التي يكون فيها الناس محور الاهتمام، حيث يساهم في القضاء على عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وبين الرجال والنساء.

٢٧٧ - ويؤكد الأمين العام في تقريره التجميعي المعنون 'الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض'، أنه 'في سعينا إلى بناء القدرات والمساعدة في ترسيخ جذور الخطة الجديدة. فالعمل التطوعي قادر على توسيع الدوائر المناصرة وتعبئتها، وعلى إشراك الناس في جهود التخطيط والتنفيذ الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتستطيع المجموعات المتطوعة أن تساعد على إضفاء الطابع المحلي على الخطة الجديدة وذلك بإتاحة مساحات جديدة للتفاعل بين الحكومات والناس من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتوسيع'.

٢٧٨ - ويعمل المتطوعون وسيواصلون العمل من أجل إسماع أصوات الناس في المناقشات ذات الصلة للوقوف على المشاكل وإيجاد الحلول. وقد تسنى إسماع صوت ٧ ملايين شخص من أقصى مناطق العالم عن طريق الدراسة الاستقصائية العالمية بعنوان 'عالمي'. وحرص المتطوعون على ترجمة الدراسة الاستقصائية إلى مختلف اللغات القبلية وإرسالها إلى المجتمعات الريفية للتأكد من إسماع صوت المجتمعات المحلية، حتى المجتمعات النائية والمهمشة في كثير من الأحيان، في المناقشة العالمية. ويمكن الآن أن يكون نفس الأسلوب المتبع في إسماع أصوات الناس بالغ الأهمية في عملية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. فالمتطوعون يكفلون إنجاز المهام حتى في حالات معقدة للغاية، حيث يكون الوصول إلى الناس صعبا جدا.

(٥٢) التقرير عن حالة العمل التطوعي في العالم (برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ٢٠١١).

(٥٣) اجتماع المائدة المستديرة بشأن العمل التطوعي والتنمية الاجتماعية. ٢٠٠٠. لاهاي، هولندا، ٢٠٠٠. بعيدا عن أعين الناس. برنامج متطوعي الأمم المتحدة.



## القياس

٢٧٩ - عند مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، جرى التأكيد على الاعتراف الواسع النطاق بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة أولاً، بأنه لا بد من توافر البيانات المصنفة والمهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وثانياً، أن هذه البيانات الجيدة لا توجد حالياً بالقدر اللازم. فالبيانات لها أهمية حاسمة في اتخاذ القرارات على أساس الأدلة، وفي المساءلة والرصد والتقييم.

٢٨٠ - وليس اختيار المؤشرات هو المهم فقط، بل أيضاً الجهة التي تقوم بجمع البيانات، والجهة التي هي مصدر البيانات، ونطاق جمع البيانات (مستوى الفرد أو الأسرة مثلاً) وكيفية تفسيرها ونشرها.

٢٨١ - وبإمكان المتطوعين دعم 'ثورة البيانات' التي تتطلبها الخطة الجديدة والمساعدة على قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال جمع البيانات، وتوفير الخبرة الفنية، ودعم أشكال التخطيط والرصد القائمة على المشاركة، والمساعدة على نشر النتائج. وفي هذا الصدد، يعد العمل التطوعي شكلاً من أشكال المشاركة المدنية التي يمكن أن تعزز المساءلة بين الحكومات والمواطنين في العقود المقبلة.

٢٨٢ - فالمتطوعون يتمتعون بطائفة واسعة من المهارات والخبرات، ولهم سجل مشهود لهم به في قياس الجوانب المختلفة للأهداف الإنمائية للألفية. وتمكن المتطوعون المدربون من جمع بيانات مصنفة وإبلاغها لأنهم استطاعوا الوصول إلى أشد الناس تهميشاً عند جمع البيانات، أثناء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على سبيل المثال.

٢٨٣ - ومن المهم أن تكون أهداف التنمية المستدامة حافزاً إلى اتخاذ إجراءات مركزة على الفئات المهمشة وعلى الفئات التي تعاني من الفقر وعدم المساواة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تلتزم الحكومات بتصنيف البيانات المخصصة لتلك الفئات المحددة عالمياً وأي فئات أخرى تكون عرضة لخطر الفقر والاستبعاد وانعدام المساواة داخل ذلك السياق الوطني المحدد. ومن الواضح أن البيانات المتعلقة بالفئات التي تعاني من أوجه متعددة من الحرمان غالباً ما تكون معدومة. وكثيراً ما تكون النساء وأبناء الأقليات العرقية وذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات مستبعدين من جمع البيانات بصورة ممنهجة، ويعزى ذلك في جانب منه إلى أنهم لا يشاركون في تشكيل نُظم جمع البيانات. غير أن النهج التشاركية لجمع البيانات يمكن أن تؤدي إلى تقوية أصوات المهمشين ومنحهم الزخم اللازم للعمل.

٢٨٤ - ومن المهم اعتبار المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، مثل الهيئات التطوعية، مصادر مشروعة للخبرات والمعلومات من أجل وضع مقاييس للتقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم عناصر فاعلة قيمة في عملية المتابعة والاستعراض.

٢٨٥ - ولثورة البيانات أهمية حاسمة في نجاح التنمية المستدامة من أجل الرصد المبتكر لأهداف التنمية المستدامة. ولا تكفي القدرات الإحصائية في العديد من البلدان النامية لتحمل عبء ما قد يتطلبه إحداث ثورة في مجال البيانات. وفي هذا الصدد، سيكون للشراكات المبتكرة مع الجهات الفاعلة، مثل المتطوعين والهيئات التطوعية، دور حاسم في استثمار النتائج المرجوة من البيانات.

٢٨٦ - وتعدّ البيانات التي ينتجها المجتمع المدني مكملّة للبيانات التي تنتجها الدول والمنظمات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني نفسه في العمل مع المجتمعات وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

#### توصيات

٢٨٧ - يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى الاستفادة من مواطن القوة ومن الخبرات التي تمتلكها الآليات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعزز المشاركة الشاملة للجميع في متابعة الخطة واستعراضها. وينبغي أن يتيح المنتدى للجميع الفرص ويفسح المجال للمشاركة في عمليات صنع القرار، وفي بلورة سياسات وبرامج ذات تأثير على حياتهم.

٢٨٨ - ولكي تشارك أشد الفئات ضعفا وهميشا مشاركة مجدية في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن ينشئ المنتدى منبرا ميسرا يتسم بالشفافية ويكون مفتوحا حقا أمام جميع أصحاب المصلحة، مما يسمح لهم بالمشاركة الدائمة في الحوار الدائر وتوفير سبل ملموسة لتيسير مشاركتهم.

٢٨٩ - وينبغي للمنتدى أيضا أن يدعم بقوة إجراء الاستعراضات على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان حصول تلك الفئات على مقعد لها حول الطاولة، مما يسمح لها بلفت اهتمام حكوماتها إلى تجاربها.

٢٩٠ - وينبغي للمنتدى، إضافة إلى ذلك، أن يكون ممثابة منبر يتسنى في رحابه لأصحاب المصلحة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن كيفية إشراك أكثر الفئات ضعفا وهميشا في التنفيذ والإبلاغ.

٢٩١ - وأخيرا، ينبغي للمنتدى أن يبحث الدول الأعضاء والفئات صاحبة المصلحة على أن تدرج في استعراضاتها السنوية أدلة على إجراءاتها المتخذة لإشراك أكثر الفئات وهميشا من أجل ضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٩٢ - ويؤدي انعدام فرص المشاركة إلى استمرار الاستبعاد. ولن تحقق أهداف التنمية المستدامة غايتها المرجوة، أي عدم تخلف أحد عن الركب، إلا إذا نُفذت بمشاركة مجدية من الأفراد، ولا سيما أكثرهم تمهيشاً وضعفاً، فضلاً عن منظماتهم، من خلال عمليات رسمية وغير رسمية. وهذا يستغرق وقتاً ويتطلب من الحكومة ومن الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنمائية توجيه اهتمامهم حيثما يوجد الناس. وعليه، فإن إشراك متطوعين يتم تشكيلهم من القاعدة إلى القمة أمر بالغ الأهمية في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

٢٩٣ - ومما له أهمية حاسمة أيضاً أن يضع المتدنى الإجراءات المتعلقة بالمناخ في سلّم أولوياته. وكما لوحظ في تقرير فريق الشخصيات البارزة، فإن التحدي الذي يطرحه تغير المناخ يمكن أن يمنعنا من تحقيق "جميع أهدافنا أو أي هدف منها". ومن الضروري تنفيذ الالتزامات المقطوعة في باريس إذا أردنا تقليل احتمال تخلف أعداد كبيرة متزايدة من الناس عن الركب. ويشكل تغير المناخ، الذي تكون أفقر الفئات أشد عرضة لتأثيراته، عاملاً يُسرّع في تعميق أوجه التفاوت القائمة. وللهيئات التطوعية دور رئيسي تؤديه في التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف حدتها، فضلاً عن زيادة القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية والبلدان الأكثر عرضة للاحتمال التخلف عن الركب، وفي ضمان التنمية الشاملة في مواجهة تغير المناخ.

## حادى عشر - الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ<sup>(٥٤)</sup>

### مقدمة

٢٩٤ - يمثل المتدنى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ إحدى أولى الفرص لاختبار إخلاص الدول الأعضاء وإرادتها السياسية في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في أيلول/

(٥٤) تُعد الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منبرا من منابر المجتمع المدني يرمي إلى إتاحة تعزيز التنسيق بين الفئات المستهدفة وضمان إسماع الأصوات من جميع المناطق دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ في الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أنشأت منظمات المجتمع المدني هذا المنبر، وهي تمسك بزمامه وتعمل على تحفيزه، وتأسس تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهو يسعى إلى العمل مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بشأن مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وفي القضايا/الآليات الأخرى المتصلة بالتنمية. والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني، بوصفها آلية مفتوحة مرنة وشاملة للجميع، مصممة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وتسخير أصوات القواعد الشعبية وحركات الشعوب لترويج نموذج إنمائي أكثر عدلا وإنصافا واستدامة. وللاتصال بالآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني، يرجى زيارة موقعها الشبكي. [www.asiapacificrcem.org](http://www.asiapacificrcem.org).

سبتمبر ٢٠١٥. ومما يتسم بأهمية حاسمة أنه سيشكل سابقة لتحديد مدى الوفاء أو عدم الوفاء بالوعد بأن تقوم آليات الاستعراض والمتابعة بما ”يعزز المساءلة أمام مواطنينا، ويدعم التعاون الدولي بشكل فعال لإنجاز هذه الخطة“<sup>(٥٥)</sup>. وسيختبر قدرة الدول على ”تذليل التحديات“، وتحديد ”القضايا الناشئة“ التي تهدد تحقيق التنمية المستدامة والوعد بتجديد الشراكة العالمية فيما بين الدول، وكذلك دعم شراكات المجتمع المدني وتحركاته، وتقدير قيمتها والتجاوب معها.

٢٩٥ - وهذه المساهمة مقدّمة من آلية المشاركة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ<sup>(٥٦)</sup>. وقد أنشأت الآلية، بوصفها منبرا شفافا وشاملا للجميع من منابر المجتمع المدني يتوسع نطاقه ليشمل الفئات الرئيسية، نموذجا للشراكة الإقليمية كفيلا بتعزيز المساءلة أمام المواطنين ودعم أهم عنصر من عناصر التنمية المستدامة، أي الحركات الاجتماعية القوية المحلية المكرسة للنهوض بالعدالة الإنمائية. ونحن نواصل تقييم الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال منظور ”العدالة الإنمائية“، وهو النموذج الذي يطالب به أعضاء الآلية، والذي يتطلب العدالة في إعادة التوزيع، والعدالة الاقتصادية، والعدالة البيئية، والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والمساءلة أمام الشعوب.

٢٩٦ - وتهدف هذه المساهمة إلى تقديم مدخلات للمنتدى في أربعة مجالات:

- (أ) تقييم التقدم المحرز في موضوع ضمان عدم ”تخلف أحد عن الركب“؛
- (ب) تحديد مواضيع الاستعراض المقبل في إطار المنتدى بغية تذليل العقبات الهيكلية/الناشئة التي تسبب في ”تخلف“ فئات معينة؛
- (ج) دور شراكات المجتمع المدني الإقليمية في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب؛
- (د) إحراز تقدم صوب الوفاء بالالتزامات الإقليمية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

تقييم التقدم المحرز في موضوع ضمان عدم ”تخلف أحد عن الركب“

٢٩٧ - من أجل إقامة عالم مستدام حاضن للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، يجب علينا أن نعترف بأن الاستبعاد مرده إلى سياسات وممارسات وقرارات متعمدة ترمي إلى إثراء البعض وتمكينهم على حساب الآخرين. فالمجتمعات لا ”تتخلف عن الركب“ سهوا؛ بل إنه يُدفع

(٥٥) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرتان ٧٢ و ٧٣.

(٥٦) ورد توضيح العدالة الإنمائية في إعلان بانكوك، وهي تظل المنظور الموحد للمنتدى.

البعض إلى الصدارة من خلال نظم سياسية واقتصادية عالمية تعتمد على الاستبعاد والاستغلال.

٢٩٨ - ومنذ أن التزمت الحكومات بوضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة، في مؤتمر قمة ريو في عام ٢٠١٢، تعمق التفاوت، وسُجّلت أرقام قياسية جديدة، وتفاقت أزمة اللاجئين، وظهرت أدلة إضافية على أن أغنى الأفراد والشركات يستخدمون جميع الوسائل لإخفاء الثروة والتأثير على القرارات السياسية.

٢٩٩ - تفاقم التفاوت - في عام ٢٠١٥ تباعد التفاوت بين أغنى الأغنياء وبقية العالم بوتيرة أسرع مما كان متوقعا إلى حد أن ما نسبته ١ في المائة من الأفراد في العالم يملكون الآن ما نسبته ٥٠ في المائة من موارد العالم وثرواته، وأن ٦٢ شخصا يملكون ما يملكه ٥٠ في المائة من أفقر الناس<sup>(٥٧)</sup>. وحتى هذه الإحصاءات هي أقل من الواقع، إذ لا تشمل المبلغ المقدر بـ ٣٢ تريليون دولار الذي يُحتفظ به في حسابات مصرفية خارجية. وفي آسيا، أدى النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلى تحويل مزيد من الثروة والسلطة إلى أفراد ذوي ثروات عريضة. فقد زادت ثروة الأفراد من أصحاب الثروات العريضة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٤ بنسبة ١١,٤ في المائة فبلغت ١٥,٨ تريليون دولار. ويفوق صافي ثرواتهم حاليا الثروة الإجمالية لأقل البلدان نموا في المنطقة. فاللامساواة تسلب بلايين البشر مباشرة من سبل العيش والموارد، وتزيد أفقرهم تخلفا عن الركب، وهي تعتمد على القدرة على استغلال موارد العالم المحدودة وعلى تركيز صنع القرار في أيدي أقلية ضئيلة فاحشة الثراء، كما أنها نتيجة لتلك القدرة على الاستغلال.

٣٠٠ - تزايد الانبعاثات والاحترار العالمي - إن مَّا يبعث على القلق أن نرى زيادة في عدد الموافقات على استخراج الوقود الأحفوري على الرغم من أن عام ٢٠١٥ كان أشدَّ الأعوام حرارةً على الإطلاق<sup>(٥٨)</sup> وعلى الرغم من وجود أدلة إضافية على أن الاحترار يمكن أن يحدث بأسرع مما كان متوقعا<sup>(٥٩)</sup>. وكان لذلك آثار مدمرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم. ومع أن جميع الأقاليم والأفراد تتأثر بتغير

Oxfam, 'An Economy for the 1%' 2016. <https://www.oxfam.org.au/wp-content/uploads/2016/01/An-economy-for-the-1-percent.pdf> (٥٧)

NASA - <http://www.nasa.gov/press-release/nasa-noaa-analyses-reveal-record-shattering-global-warm-temperatures-in-2015/> (٥٨)

<http://www.theguardian.com/environment/2016/apr/07/clouds-climate-change-analysis-liquid-ice-global-warming> (٥٩)

المناخ، فمن الواضح أن الآثار يكون وقعها أشدّ على النساء، والأفراد الذين يعانون الفقر، والأفراد القاطنين في مناطق ريفية، وذوي الإعاقة، وأبناء الشعوب الأصلية، والفئات المستبعدة.

٣٠١ - زيادة التشرد - أفادت مفوضية شؤون اللاجئين أن عدد المشردين ارتفع ارتفاعاً غير مسبوق في عام ٢٠١٤، حيث بلغ عددهم ٥٩,٥ مليون شخص، ويُرجَّح أن تتزايد هذه الأرقام<sup>(٦٠)</sup>. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نما عدد سكان الحضرة بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى. ويقع أكثر من نصف حواضر العالم الكبرى (١٣ من أصل ٢٢) حالياً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتمثل الهجرة الداخلية العامل الرئيسي للنمو الحضري.

٣٠٢ - وعلاوة على ذلك، فإن الحرب في سوريا خير دليل على سبب "تخلف الناس عن الركب" وآثاره والتصدي له. فإن ما يزيد عن ١١ مليون شخص، أي نصف سكان البلد قبل الحرب، قد قتلوا أو أُخرجوا من ديارهم.

تحديد مواضيع الاستعراض المقبل في إطار المنتدى بغية تذليل العقبات الهيكلية/الناشئة التي تتسبب في "تخلف" فئات معينة "عن الركب"

٣٠٣ - يجب أن يشكّل تحديد الدوافع الهيكلية للتفاوت ومعالجتها محورَ الاستعراض السنوي لخطة عام ٢٠٣٠ بهدف ضمان إضفاء طابع عالمي حقا على الخطة. وتشمل الدوافع الهيكلية للتفاوت الليبرالية الجديدة، والأصولية، والترعة العسكرية، والسلطة الأبوية، وهي أسباب شديدة الترابط فيما بينها، ويمكن أن تشكل أساساً لاستعراضات مواضيعية. وينبغي أن تشمل المواضيع ما يلي:

٣٠٤ - التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف التي تعوق العدالة الإنمائية - الفقرة ٣٠ من خطة عام ٢٠٣٠ تحت الدول بشدة على "الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية". ومع ذلك تم إبرام اتفاقات تجارية تتعارض مع خطة عام ٢٠٣٠ ومع ميثاق الأمم المتحدة<sup>(٦١)</sup> مباشرة بعد توقيع الاتفاق<sup>(٦٢)</sup> ولا تزال الدول تلجأ إلى تحكيم منظمة التجارة العالمية من أجل منع ضروب الحماية المراعية لمصالح الفقراء والحماية البيئية.

(٦٠) UNHCR, Global Trends 2014: World at War, June 2015. <http://www.unhcr.org/558193896.html>

(٦١) ذكر الخبير المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف أن اتفاقات التجارة التفضيلية تتعارض مع كل من مبدأ السيادة الوارد في ميثاق الأمم المتحدة (١٠٣)

٣٠٥ - وتُلزم اتفاقات التجارة والاستثمار التفضيلية الدول بتفضيل رأس المال على المسؤولية الواقعة على عاتقها بالعمل لما فيه مصلحة المواطنين. وإضافة إلى الاتفاق على إدخال تغييرات على التشريعات والسياسات تتيح سيطرة رأس المال الأجنبي على الأرض والموارد والمعارف، تمنح هذه الاتفاقات الشركات المتعددة الجنسيات صلاحيات غير مسبوقه وغير ديمقراطية تتيح لها الاعتراض على السياسات الوطنية المصممة من أجل النهوض بحماية البيئة، وحقوق الإنسان، والسياسات المالية، وحقوق العمال، وسياسات العمل التصحيحي، والصحة العامة، وأشكال الحماية التي تكفل حصول عموم الناس على الاحتياجات والخدمات الأساسية. وبذلك تُعجّل اتفاقات التجارة الاستثمارية بتعزيز قوة أغنى الأغنياء، وتُعمق أوجه اللامساواة القائمة، كما تبيّن أن لها تأثيراً تمييزياً مجحفاً على النساء<sup>(٦٣)</sup>، والشعوب الأصلية<sup>(٦٤)</sup>، وحاملي فيروس الإيدز وغيره من الأمراض، والأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٦٥)</sup>، والمسنين، والمجتمعات الريفية، والعمال، والأشخاص المعتمدين على دعم الدولة أو الذين يعانون الفقر أو الذين ”تخلفوا عن الركب“ بالفعل.

٣٠٦ - توزيع الأراضي والموارد - تُعرض سياسات حيازة الأراضي المجتمعات المحلية المعتمدة مباشرة على الأراضي والموارد الطبيعية لمخاطر ”التخلف عن الركب“ والحرمان من سبل العيش. فالشعوب الأصلية والأقليات الإثنية والفلاحون غير المالكين للأرض،

ومسؤولية الدولة في التصرف للنهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.  
http://www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/Articles.aspx

(٦٢) تم الانتهاء من وضع اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ منذ توقيع خطة عام ٢٠٣٠ في الوقت الذي لا تزال فيه المفاوضات جارية بشأن إبرام ثلاثة ”اتفاقات كبرى“ أخرى. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٦، تم توقيع ٥ اتفاقات إقليمية، وبدأت المفاوضات بشأن ٦٤ اتفاقاً إطارياً، وتم توقيع ١١ اتفاقاً إطارياً ولكنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، وتم التوقيع على ١٤٠ اتفاقاً إطارياً وبدأ نفاذها، فبلغ مجموعها ٢٢٠ ويُقترح حالياً إبرام ٦٧ اتفاقاً آخر للتجارة الحرة.

(٦٣) تذهب الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين التابعة للأمم المتحدة إلى أنه ”يغلب أن تتأثر النساء أكثر من غيرهن بالآثار السلبية لتحرير التجارة“.

(٦٤) ترى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية في تقريرها أن ”شروط الاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف، على النحو الذي يجري تصوُّرها وتنفيذها حالياً، تخلف آثاراً سلبية ومحتملة على حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما على حقوقها في تقرير المصير؛ والأراضي والأقاليم والموارد؛ والمشاركة؛ والموافقة الحرة المسبقة المستتيرة“.  
http://unsr.vtaulicorpuz.org/site/index.php/en/documents/annual-reports/93-report-ga-2015

(٦٥) أصدرت تسعة من خبراء الأمم المتحدة بياناً مشتركاً أعربوا فيه عن القلق إزاء التأثير الضار لاتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان، وأعربوا تحديداً عن القلق من التأثير السلبي لتلك الاتفاقات على حقوق الشعوب الأصلية والأقليات والمعاقين والمسنين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة.

والمجتمعات الريفية، ومزارعو الكفاف يواجهون أخطارا متزايدة تهدد سبل عيشهم ومستوطناتهم بسبب امتيازات الإجلاء من الأراضي الممنوحة للشركات، ومشاريع "التنمية" والهياكل الأساسية الكبرى (بما في ذلك تلك الجارية تحت ستار "النمو الأخضر")، وتغير المناخ. وقد انتهجت الحكومات سياسات لاجتذاب الاستثمارات من الشركات الكبيرة، محليا ودوليا، للقيام بمشاريع على الأراضي "غير المعمرة" المملوكة للدولة تعد بتعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل. وعادة ما تتمثل هذه المشاريع في مزارع كبيرة لزراعة وتجهيز منتجات زراعية رئيسية للتصدير إلى الخارج، لكنها تشمل أيضا المناجم، والسدود الكهرومائية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والمنتجعات السياحية، ومشاريع أخرى. وينشأ النزاع حينما يشغل الأرض بالفعل مزارعو كفاف من ذوي الحيازات الصغيرة و/أو من الشعوب الأصلية. وكثيرا ما تكون عملية النقل عنيفة حيث يقاوم المزارعون النقل ويجري إجلاؤهم قسرا من قِبل وكلاء المستثمرين. وتستند ثقافة الشعوب الأصلية وهوياتها ورفاهها إلى الحقوق الجماعية في الأراضي والموارد.

٣٠٧ - ونما حجم الأنشطة العابرة للحدود في مجال العقارات بنسبة ٣٣٤ في المائة من ٦٥ بليون دولار إلى ٢١٧ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥<sup>(٦٦)</sup>. ويشترى أغنى الأغنياء عقارات العالم وموارده، بينما يفقد أفقر فقراء العالم الأراضي وموارد رزقهم.

٣٠٨ - النزعة العسكرية والنزاعات - بحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش ما يصل إلى نصف عدد الذين يعانون من فقر مدقع في العالم في بلدان متأثرة بالهشاشة والنزاعات والعنف<sup>(٦٧)</sup>. وتُشكل النزاعات، ووجود قوات مسلحة حكومية وغير حكومية، والإنفاق العسكري، دوافع هيكلية لعدم المساواة التي تتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في "تخلف" السكان المتضررين "عن الركب". وتتقاطع دوافع النزاعات على نحو متزايد مع مسائل رئيسية واردة في خطة عام ٢٠٣٠ - ندرة الموارد، وتغير المناخ، وانعدام المساواة المفرط، والفقر. ولذا فإن الحد من النزعة العسكرية هو في آن واحد دافع ونتيجة للتنمية المستدامة الشاملة للجميع. ويكون عديمو الجنسية والمهاجرون من مناطق النزاع أكثر عرضة للوقوع فريسة العمل الرخيص والقابل للاستغلال أو الاتجار بهم في أوضاع شبيهة بالرق. وضمن هذه الفئات، تواجه النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال والمهمشون اقتصاديا بالفعل مخاطر أعمق وتضعف قدرتهم على طلب الملاذ الآمن. وبالنظر إلى ردود الفعل السياسية الأخيرة على النزاعات واللجوء، لا بد أن ينصب التركيز على موضوع النزعة العسكرية ودوافع النزاع.

(٦٦) [http://www.savills.co.uk/research\\_articles/188297/198667-0](http://www.savills.co.uk/research_articles/188297/198667-0)

(٦٧) [www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview](http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview)



٣٠٩ - تأثير الشركات - إن من الأمور الذي تزداد وضوحاً أن ثمة تضارباً بين مصالح الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات ومصالح "الناس والكوكب". وقد أصبحت ٥١ شركة من بين أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم. ويتجاوز إيراد ٢٠٠ شركة كبرى قيمة اقتصادات ١٨٢ بلداً مجتمعة. وهي تملك أكثر من ضعف القوة الاقتصادية لثمانين في المائة من البشرية<sup>(٦٨)</sup>. وقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة بأن "الافتقار إلى الوضوح بشأن الإضافة المتحققة؛ وخطر عدم التوافق بين أولويات القطاع الخاص وأولويات البلدان؛ وانخفاض الشفافية والمساءلة" هي عوامل تجعل الشركات بين القطاعين العام والخاص طريقة مشكوك فيها في النهوض بالتنمية المستدامة. وتكتسب الشركات قدرة متزايدة على الانخراط في عمليات التلاعب بالأسعار، والتهرب والتحايل الضريبيين، وتجنب المسؤولية البيئية والاجتماعية. ومع تناقص سيادة الدولة وصلاحياتها المتعلقة بصنع السياسات، ومنح هذه الصلاحيات بصورة متزايدة للقطاع الخاص، لم تظهر منظومة مقابلة لكفالة تنظيم القطاع الخاص ومساءلته. وتدعو الحاجة إلى معالجة ذلك لضمان عدم "تخلف أحد عن الركب" في خطة عام ٢٠٣٠.

٣١٠ - التزعة الأبوية والأصوليات - يمكن الوقوف على دافع هيكلية لعدم المساواة في الأيديولوجيات التي تحد بصورة جامدة من فرص بعض أفراد المجتمع ومشاركتهم واستقلاليتهم. فالتزعة الأبوية - أي الاعتقاد بأن السلطة وصنع السياسات منوطان طبيعياً ببعض الرجال - تتغلغل في الحياة والعلاقات والسياسات على صعيد العائلة والمجتمع وعلى المستويين الوطني والدولي. أما الأصوليات، سواء أكانت ثقافية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية، فهي ترسخ معتقدات جامدة بشأن أدوار وقيمة فئات مختلفة من الناس. وبذلك، فإنها عادة ما تركز على أجساد النساء وحياتهن الجنسية وقراراتهن. وحينما تقوم تلك الأيديولوجيات بصياغة السياسات والقوانين، تعاني النساء، والفئات المتنوعة جنسياً وجنسانياً، والنساء العازبات أو غير المتزوجات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، من "التخلف عن الركب". وفي حين أن الهدف ٥ يضع بعض الغايات الهامة التي تقيس بعض آثار السياسات الأبوية، فإن من شأن استعراض أشمل للأسباب الهيكلية لانعدام المساواة، كموضوع للاستعراض، أن يتيح التساؤل حول الطبيعة المتعددة الجوانب للخطة.

(٦٨) <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/221-transnational-corporations/47211.html>

دور شراكات المجتمع المدني الإقليمية في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب

٣١١ - العدالتان الإجرائية والإقرارية<sup>(٦٩)</sup> بالغتا الأهمية لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب. ومن الأهمية بمكان أن يظل الإطار المؤسسي للمتابعة والاستعراض شاملا للجميع - على الصعيد العالمي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وعلى جميع المستويات الأخرى.

٣١٢ - وجاءت الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني نتيجة للدروس المستفادة من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني في منظومة المجموعات الرئيسية في عملية ريو+٢٠. ومن الدوافع الكبرى في هذا الصدد الحرص على جعل المشاركة أكثر استراتيجية وشمولا. وقد قررت منظمات المجتمع المدني في المنطقة إضافة ثماني مجموعات أخرى<sup>(٧٠)</sup> إلى المجموعات الرئيسية التسع الأصلية، لأنها رأت أن المجموعات التسع الأصلية لم تعد تستوعب تنوع المجتمع المدني. والآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها مصممة بحيث تتولى "... إنشاء وصيانة آليات تنسيق فعالة بشكل مستقل للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والإجراءات المستمدة من تلك المشاركة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية" (الفقرة ١٦).

٣١٣ - ويظل القرار المنشئ (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠) لمهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وصنع القرار داخله مهما لإيجاد حيزٍ ببناء لمشاركة منظمات المجتمع المدني في مهام المساءلة التي يضطلع بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتديات الإقليمية. ومن أجل جعل القرار مجديا، ينبغي السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في اجتماعات رسمية، وليس هذا فحسب، بل ينبغي أيضا تزويدها بفرص الحصول على جميع المعلومات والوثائق الرسمية في نفس الوقت الذي تحصل فيه الحكومات عليها. والغاية من ذلك تمكين الاضطلاع بوظيفة حيوية، ألا وهي قيام منظمات المجتمع المدني بتطوير قدرتها على تقديم الوثائق وعرض الإسهامات خطية وشفوية، وتقديم التوصيات، والمشاركة في الاجتماعات الرسمية، وهي بذلك لا تكتفي برفع الرايات الحمراء وتذكير الحكومات بطموحات الخطة، بل توفر أيضا مدخلات مواضيعية صلبة وأساسية باعتبارها شركاء في التنمية.

(٦٩) العدالة الإقرارية تعني الإقرار بجميع الفئات والهويات كصاحبة حقوق متساوية تمتلك الحق في التمثيل.

(٧٠) أضيفت دوائر تمثل في فقراء الحضر، والمهاجرين، والمعاقين، والمسنين، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس والأشخاص المختارين في هويتهم الجنسية أو ميلهم الجنسي، والصيادين، والمجتمعات التي تعاني من فيروس نقص المناعة البشرية، مع وجود مرونة تسمح بإدراج دوائر أخرى.

٣١٤ - وسيكون من المهم أن يعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من خلال ولايته المتمثلة في إدماج التنمية المستدامة في مختلف كيانات الأمم المتحدة، على أن يضيف طابعا مؤسسيا بالفعل على إشراك أصحاب المصلحة. وفي ظل زيادة التحكم في مختلف أجزاء الخطة ومشاركة قوية من المجتمع المدني في تجميع خيوط العملية، سيكون من الأيسر الحيلولة دون تخلف الخطة عن الركب. وستُكَلَّم خطة عام ٢٠٣٠ بالنجاح إذا ما استطاعت توسيع وربط الحركات القائمة على العدالة الإنمائية وغيرها من القواعد المعيارية غير القابلة للتفاوض، مثل مشاركة أصحاب المصلحة، والحصول على المعلومات، والعدالة الإجرائية والإقرارية.

٣١٥ - وعلى الرغم من التقدم الواضح المحرز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إنشاء مجموعة منظمة ذاتيا لأصحاب المصلحة بالتعاون قوي من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، سعى منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة المنعقد في الآونة الأخيرة إلى فرض تدابير أكثر تقييدا على المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق طموح خطة عام ٢٠٣٠، يجب أن ينطبق القرار ٢٩٠/٦٧ على العملية والمشاركة على الصعيد الإقليمي.

#### إغفال الالتزامات الإقليمية

٣١٦ - على الرغم من الإقرار بالدور الواضح والحيوي الذي تؤديه الهيئات الإقليمية والتعاون الإقليمي (ورد مصطلح "إقليمي" ٣٣ مرة في خطة عام ٢٠٣٠)، فإن عددا قليلا من الحكومات يحول دون تحول تلك الالتزامات إلى واقع. وقد أقرت الدول الأعضاء "بأهمية البعدين الإقليمي ودون الإقليمي وأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والترابط في مجال التنمية المستدامة. فالأطر الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تيسر تجسيد سياسات التنمية المستدامة بفعالية في إجراءات محددة على الصعيد الوطني"<sup>(٧١)</sup>.

٣١٧ - وقد التزمت الدول الأعضاء بآليات المتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي في أربع فقرات منفصلة (٧٣، و ٧٧، و ٨٠، و ٨١)، غير أنه يبدو أن بعض الدول تتراجع عن هذا الالتزام. وتفتقر الوثائق الختامية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة المنعقد في الآونة الأخيرة إلى الطموح ولا توضح السبل التي يمكن بها تعزيز المساءلة عن طريق الاستعراض الإقليمي (على النحو الموعود في الفقرة ٧٣) ولا بشأن عملية إنشاء

(٧١) الفقرة ٢١.

الأطر الإقليمية الموعودة في الغاية ١-ب<sup>(٧٢)</sup>، والغاية ٢-٥<sup>(٧٣)</sup>، والغاية ١١-أ<sup>(٧٤)</sup>،  
والغاية ١٧-٦<sup>(٧٥)</sup> في خطة عام ٢٠٣٠.

٣١٨ - وجرى التنويه بتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الآلية الإقليمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني باعتباره إنجازاً نموذجياً داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تشجيع اللجان الإقليمية الأخرى على تقليد آليات المشاركة هذه والمساعدة في إنشائها على المستويات الإقليمية، وهو ما من شأنه كفالة مشاركة مجدية تامة وكاملة وشفافة وشاملة للجميع تتولى زمام أمورها وتسييرها المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

### توصيات بشأن الاستعراض الوطني والعالمي

٣١٩ - فيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية، ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد النهج القائم على "المجتمع بأسره" في إجراء الاستعراضات الوطنية، مع المشاركة التامة والكاملة للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بطريقة شاملة للجميع وشفافة ومتاحة وتستخدم المعلومات والبيانات المستقاة لا من المنظمات الإحصائية الوطنية وحدها، بل من المصادر غير الحكومية أيضاً. ويجب أن تعكس تقارير الاستعراض الوطني مدى مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ومدخلاتها، ويجب أن تخضع لإشراف البرلمانات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة. ولا ينبغي أن تفضي المرونة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية والمؤسسات الملائمة لكل بلد واختيار مجالات التركيز سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى "انتقاء" الأهداف والغايات. وينبغي للدول الأعضاء تقديم تبريرات كاملة لأي تمايز، بتوجيه من المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٢٠ - أما فيما يتعلق بالاستعراضات العالمية، فيجب أن يكرر المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن الاستعراضات الطوعية مقصود منها دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد

(٧٢) ١ - ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد ... والإقليمي ...، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني ....

(٧٣) ٢-٥ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة ... من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد ... والإقليمي ... بحلول عام ٢٠٢٠.

(٧٤) دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.

(٧٥) ١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

الوطني. ويجب أن يقترح المنتدى عناصر خريطة طريق بشأن كيفية أداء وظيفة سد الثغرات هذه التي يضطلع بها المنتدى، بغية توفير حوافز للبلدان لتقديم العروض الطوعية. وإلى جانب التدليل على مساءلة الدول الأعضاء أمام مواطنيها، يجب أن تشمل تلك العروض أيضا مساءلتها عن الأفعال (بما في ذلك أفعال وكالاتها الوطنية) التي تؤثر على الناس والبيئة خارج الأقاليم الوطنية.

---